جامعـة العربي التبســي ـــ تبسة
كليـة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إشكالية الديمقراطية واستراتيجية الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي: دراسة حالة الكويت

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالبة:
تمارة خمار

إشراف الأستاذ:
يوسف أزروال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
سمير كيم	أستاذ مساعد أ	رئيسا
يوسف أزروال	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
إيناس شيباني	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنـة الجامعيـة

2015 – 2014

شكر وتقدير

أودّ أن أسجّل عظيم الشّكر والامتنان لله أولاً وأخيراً، ثم لأستاذي المشرف الأستاذ يوسف أزروال الذي بذل كل الجهد لتوجيهي طيلة مدّة إعدادي لهذه المذكرة، فله ولسعّة صبره كل التحيّة والاحترام.

كما أودّ أن أشكر رئيس قسم العلوم السياسية عبد المجيد سعدي، والأستاذ إدريس عطية والأستاذ أمين البار وكل أساتذة العلوم السياسية الذين تعلّمنا منهم واستفدنا، فهم كانوا لي المربّين والمعلّمين منذ بداية المشوار الجامعي، حيث رافقوني بسعّة صبر وطولة البال وروية فضل الآباء على الأبناء.

وأود كذلك أن أتقدم بعظيم الشّكر إلى أساتذتي أعضاء اللّجنة المناقشة، الأستاذ سمير كيم الذي مهّد لي الأرضية للتعلّم والاستفادة وكونه كان صبوراً معي ومع كل زملائي، وأستاذتي الكريمة إيناس شيباني التي كانت بمثابة أستاذة ومعلمة وصديقة في نفس الوقت ولا ننسى فضلها علينا طيلة مشوارنا الدراسي.

لا يمكن لروح الدّيمقراطية أن تفرض من الخارج، بل لا بدّ لها من أن تنبع من الدّاخل.

إنّ روح الديمقراطية ليست شيئا ميكانيكيا يُكيّف عن طريق إلغاء الأعراف، بل تقتضي تغييراً على مستوى القلب.

إنّ الدّيمقراطي الحقيقي هو الذي يدافع عن حرّيته، ومن ثم عن حرّية بلده، وعن حرّية البشرية جمعاء، معتمداً بشكل صرف، وسائل اللاعنف.

مهاتما غاندي

فهرس المحتويات:

العناوين	الصفحة
مقدمة	**أ**
أهمية الدراسة	**ث**
إشكالية الدراسة	**ج**
فرضيات الدراسة	**ح**
نطاق الدراسة	**ح**
أهداف الدراسة	**ح**
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**ح**
المقاربة المنهجية	**د**
صعوبات الدراسة	**ذ**
الدراسات السابقة	**ذ**
هيكلية الدراسة	**س**
الفصل الأول: الديمقراطية والإصلاح السياسي مقاربة معرفية	**2**
المبحث الأول: الإطار المفهوماتي للديمقراطية	**2**
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية	**2**
المطلب الثاني: الإطار التاريخي للديمقراطية في المشرق العربي	**6**
المبحث الثاني: الإطار المفهوماتي للإصلاح السياسي	**8**
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي وتاريخه	**8**
المطلب الثاني: الإصلاح السياسي آلياته وأدواته وشروطه	**13**
المطلب الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والإصلاح السياسي	**17**
الفصل الثاني: الوضع الديمقراطي وارتباطه بالإصلاح السياسي في دول المشرق العربي	**20**
المبحث الأول: أثر المتغيرات الدولية على عملية الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي	**20**
المطلب الأول: حرب الخليج الثانية وتداعياتها على النظام العربي	**20**
المطلب الثاني: تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على مشهد الإصلاح السياسي في المشرق العربي	**22**
المبحث الثاني: دوافع الإصلاح في دول المشرق العربي	**26**

المطلب الأول: الدوافع الداخلية للإصلاح	27
المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للإصلاح	29
المبحث الثالث: مشاريع الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي	30
المطلب الأول: مشروع الو.م.أ للإصلاح في المشرق العربي	30
المطلب الثاني: المشروع الأوروبي للإصلاح في المشرق العربي	34
المطلب الثالث: المشاريع الإقليمية	36
المبحث الرابع: الإشكاليات المتعلقة بالإصلاح السياسي في دول المشرق العربي	39
المطلب الأول: الإشكاليات المتعلقة بالبنية الداخلية	39
المطلب الثاني: الإشكاليات المتعلقة بالبنية الخارجية	41
الفصل الثالث: آليات ضبط العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي في دول المشرق العربي: دراسة حالة الكويت	45
المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في الكويت	45
المطلب الأول: طبيعة السلطة في الكويت	45
المطلب الثاني: علاقة السلطة الكويتية بالفواعل الاجتماعية	48
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بالكويت	50
المطلب الأول: التطور السياسي في الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال	50
المطلب الثاني: التطور السياسي في الكويت منذ الاستقلال حتى عام 1990	53
المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في الكويت في مرحلة ما بعد 1991	55
المطلب الأول: مراحل مسيرة الإصلاح السياسي في الكويت منذ عام 1190 إلى عام 2010	58
المطلب الثاني: القضايا التي تشكل المحاور الأساسية لعملية الإصلاح السياسي في الكويت	60
المبحث الرابع: تحديات الإصلاح السياسي في الكويت	61
المطلب الأول: التحديات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي	62
المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بطبيعة المجتمع في الكويت	64
الخاتمة	69
الاقتراحات	73
الملاحق	75

مقدمة

مقدمة:

شهد الوضع الإقليمي العربي تغيّرات مهمة؛ نتجت أساساً عن حدوث تحوّلات جديدة في كنه العلاقات الدولية من جهة، وكان لها الأثر الواضح في تغيير العديد من القيم والمفاهيم، ومن جهة ثانية فإنَّ عدم القدرة من الجانب العربي على التكيّف مع تلك المتغيّرات الخارجية قد خلقت الكثير من التحدّيات بالنّسبة لدول المشرق العربي ومستقبلها، حيث أنّها بقيت تتلقّى تلك التّأثيرات بشكل سلبي ومن دون أنْ تكون لها رؤية استراتيجية واضحة للرّد أو التكيّف، سواء على مستوى كل قُطر عربي أو على المستوى القومي ككل، ومن ثمّ فإنَّ البلاد العربية بقيت حقل تجارب للطّروحات والمشاريع الأجنبية الضاغطة بواسطة برامج وأفكار مناوئة للمصالح العربية، وحاملة أيضا لقيم وتوجّهات شبيهة بمراحل التّواجد الاستعماري السّابق.

فمنطقة المشرق العربي التي جرّبت الاشتراكية؛ ثمَّ الرّأسمالية وانساقت خلف توجّهاتها لم تشذ عن القاعدة، حيث واصلت بنفس المنوال مع توجّهات العولمة وما أفرزته من بنى جديدة مثل اقتصاد السّوق والتّعددية السّياسية والدّيمقراطية وقضايا البيئة وحماية الأقلّيات والأمن الجماعي، وكلّ هذه المعطيات زادت من معاناة ومتاعب الحكومات العربية، كما فاقمت من تبعية هذه الدّول وجعل سيادتها مخترقة دائماً وبشكل مستمر، وهو ما أبعد المنطقة العربية على التّأثير في مجرى الأحداث وبقيت على هامش التّفاعلات الإقليمية والدّولية تتابع الأحداث وتسعى جاهدة للتّقليل من حدّة تأثيراتها السّلبية.

فانحسار الدّور السّوفييتي في العلاقات الدّولية أوجد فراغاً كبيراً بالنّسبة لفاعلية الدّول العربية وأفقدها توازنها، حيث أنّ هامش الحركة الذي كان يوفّره لها القطب الاشتراكي ساعد على تحقيق جملة من المنافع كإحداث تنمية اقتصادية متوازنة والتقدّم بشأن استعادة الحقوق المسلوبة، ولكن بتغيير هذه الأوضاع لم تتمكّن النّخب العربية الحاكمة أن تجد البديل المناسب لتعويض هذا النّقص، وهو ما جعلها تنساق فعلياً أمام خيارات القوى السّياسية الجديدة التي خلّفت دور موسكو على مستوى العلاقات الدّولية بما فيها خطورة وانعكاسات سلبيّة على القرار السّياسي العربي، كما أنّ منطقة دول المشرق العربي كانت مختبراً مهمّا من جميع النّواحي للتّحولات التي شهدها النّظام العالمي وانتقالها في إطار من مرحلة القطب الواحد، ناهيك على أنّ النّظام

الدّولي الذي أشرنا إليه؛ اجتاز انطلاقاً من نهاية عقد الثّمانينيات فترة تاريخية جدُّ حرجة وحسّاسة، من حيث كثرة التحوّلات وكثافة المتغيّرات والمستجدّات الإستراتيجية والاقتصادية والسّياسية والاجتماعية والثّقافية العاصفة والمتسارعة، وهو ما اعتبر من قبل الدّوائر التّحليلية الأكاديمية انقلاباً حقيقياً ونقلة نوعية في التصوّرات والمفاهيم والرّؤى والمفاهيم والرّؤى، التي ظلّت تحكم العلاقات بين الدّول لأكثر من أربعة قرون منذ مؤتمر يالطا عام 1945.

فمنطقة المشرق العربي شهدت تطوّرات ملحوظة بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال القطبية الثّنائية، واتّضحت ملامح تلك التطوّرات بصورة أكبر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شكّلت منعطفاً في السّياسة الأمريكية والسّياسة الدّولية.

أدّت هذه التّطورات إلى تغيّرات في المواقف والاستراتيجيات والتّكتيكات الدّولية، خاصّة الولايات المتّحدة الأمريكية؛ التي ابتكرت الاستراتيجية الجديدة لمحاربة الإرهاب على الصّعيد العالمي. وترتيب على ذلك اصطفافات جديدة ما بين صف الإرهاب وصف محاربة الإرهاب، وأعطى (رئيس الولايات المتّحدة الأمريكية جورج بوش الابن) اختياراً صعباً للمجتمع الدّولي، إمّا مع الإرهاب، أو ضدّ الإرهاب ولا يكون في السّياسة الأمريكية خياراً ثالثاً للتّعامل مع الدّول في المجتمع الدّولي. وشكّلت هذه الحالة تحوّلاً في السّياسة الدّولية والعلاقات ما بين الدّول، التي تقتضي تبنّي استراتيجية جديدة للتّعامل مع المتغيّرات الدّولية من قبل كلّ دولة على حدة. حيث أصبح الحديث عن الدّيمقراطية، التي أصبحت مطلب كل شعوب العالم، لأنّ في ظلّها يحسّ الإنسان بإنسانيته، ويتمتّع بحرّيته التي لا تضمنها له الدكتاتورية أو الشّمولية. فالدّيمقراطية مفهوماً خطيراً على مرّ العصور والأزمان. فالدّيمقراطية قابلة للحياة في كل مجتمعات العالم دون تمييز، ولا تقتصر فقط على الدّول الغربية، على الرّغم من كل المعوّقات التي تعترض سبيله.

في هذا السّياق تغيّرت الاستراتيجيات الأمريكية في منطقة الشّرق الأوسط، حيث أطلقت المبادرات والأطروحات ومشاريع الإصلاح في هذه المنطقة، لسبب واضح حيث (أنّ معظم الإرهابيين من أبناء هذه المنطقة) حسب وصف الإدارة الأمريكية، لذا لا بدّ من تقديم مشروع إصلاحي، لمختلف الجوانب السّياسية

والاقتصادية، والاجتماعية، والثّقافية، لتجفيف منابع الإرهاب التي أضرّت بالولايات المتّحدة الأمريكية ودول العالم. وفي المقابل لم تبق الدّول الأوروبية مكتوفة الأيدي، بل قدّمت مشاريع الإصلاح لهذه المنطقة، خاصّة من قبل فرنسا وألمانيا. وهذا يعبّر عن الصّراع من أجل المصالح في هذه المنطقة والحفاظ على النّفوذ.

ولهذا تصاعدت دعوة وخطاب الإصلاح السّياسي تجاه هذه المنطقة من قبل الدّول الغربية، حيث طالبت بإجراء عمليات الإصلاح فيها من أجل تشجيع عملية الإصلاح خاصّة الإصلاح السّياسي.

بجانب تصاعد المطالب الدّولية للإصلاح، تصاعدت الدّعوات والمطالبات الدّاخلية من قبل القوى الفعلية والجماهير للإصلاح السّياسي والاقتصادي والاجتماعي، من أجل إقامة أنظمة حكم تعتمد التّعددية السّياسية والتّداول السلمي للسّلطة، وتحسين الظّروف الاقتصادية والاجتماعية. وليس هذا الأمر استجابة للمشاريع الغربية بل كانت دعوات الإصلاح السّياسي لتوسيع دائرة المشاركة السّياسية هي من تصميم أجندة المطالبين بالإصلاح منذ عقود.

لذا لجأت الحكومات في المنطقة إلى تقديم مشاريعها الخاصة، للبدء بعملية الإصلاح بعيداً عن المشاريع الخارجية في بعض الدّول؛ وعملت تلك الحكومات على تشويه عملية الإصلاح وإفراغ محتواها.

فهذه الدّول تعاني من شيوع ظواهر التسلّط والاستبداد، وتأخذ بدرجات محدودة متفاوتة من الانفتاح السّياسي، وبأشكال من التعّددية السّياسية المقيّدة، ما يجعل دول المشرق العربي أقل مناطق العالم تطوّراً على صعيد المشاركة السّياسية والتّداول السّلمي للسّلطة. وبالتّالي بروز إشكالية في الدّيمقراطية. وما الكويت إلاّ أنموذج يمكن إدراجه ضمن هذا السّياق.

ومن هنا برز في المشرق العربي إشكالية حول كيفية تحقيق عملية الإصلاح السّياسي والانتقال إلى الدّيمقراطية، خاصّة المؤسّسات التي وقعت تحت هيمنة الشّخص الحاكم أو الحزب أو الملك... الخ.

فقضايا الإصلاح السّياسي والتّحول الدّيمقراطي تعد من أبرز القضايا التي أثيرت في الكويت كغيرها من دول المنطقة، منذ بداية التّسعينيات من القرن العشرين، حيث بدأ الكثير من المحلّلين يركّزون على قضية غياب الدّيمقراطية والمشاركة السّياسية وما تنطوي عليه من عدم وجود نظم تخضع للمساءلة

والمحاسبة، وهذا هو السّبب الرّئيسي للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية عامّة والنّظم السّياسية الخليجية خاصّة. ويمكن حل هذه المشكلات بتكريس الدّيمقراطية واحترام حقوق الإنسان من خلال تفعيل آليات الإصلاح السّياسي في هذه المجتمعات، وهذا ما ظهر جلياً من خلال إجماع معظم القوى والتّجمعات والشّخصيات السّياسية والاجتماعية في الكويت على ضرورة تعزيز نهج الإصلاح في البلاد وتطوير التجربة الدّيمقراطية الكويتية.

حيث أنّ عملية الإصلاح السّياسي في الكويت لم تكن نتيجة ضغوط خارجية فقط كما تصوّر الكثير من الدّراسات التي تناولت الإصلاح السّياسي في المجتمعات العربية والخليجية، فالضّغوطات الخارجية والعوامل المرتبطة بها لا يمكن أن تفرض نفسها كمؤثّر رئيسي في دفع عملية الإصلاح السّياسي والتّحول الدّيمقراطي في الدّولة ما لم تكن هناك عوامل داخلية مواتية لذلك.

أهمية الدراسة:

طالما أنّ دول المشرق العربي يعانون من التسلّطية؛ والاستبداد وغياب دور المؤسّسات السّياسية الفعلية، وعدم المشاركة السّياسية الفعّالة، وغياب التّداول السّلمي للسّلطة؛ فإنّ عملية الإصلاح السّياسي والعملية الدّيمقراطية ضرورة لا غنى عنها لمعالجة هذه القضايا، وإنّ موضوع الإصلاح السّياسي والدّيمقراطية في المشرق العربي من الموضوعات الحديثة، التي تدافع عنها القوى الدّولية. مما أدى إلى بروز مشاريع لإنجاح هذه العملية دون مراعاة دول المنطقة، وبالتالي أصبح لدول المشرق العربي أصبح لديهم خياران إمّا الإصلاح السّياسي والذي أصبح من المطالب الدّولية والشّعبية، أو الاستمرار في حالها كما كان.

فعملية الإصلاح السّياسي والدّيمقراطية تتوقف على المؤسّسات السّياسية، وهذا من خلال أدائها دور فعّال في المجتمع لإرساء مفاهيم التّعددية وحقوق الإنسان والمشاركة السّياسية والمساواة بين المواطنين وإدارة المال العام وثروات الوطن؛ على أسس جديدة يتلاءم مع متطلّبات الشّعب، وهذا يدفعنا إلى أنْ نتعامل مع عملية الإصلاح السّياسي بوصفها كقضية استراتيجية تنقذها من الوضع الرّاهن، وليست مسألة تكتيكية تتّجه إلى كسب الزّمن والالتفاف على العناصر الأساسيّة في مشروع الإصلاح السّياسي.

من هذا المنطلق تأتي أهمّية هذه الدّراسة لتحليل مضامين مشاريع الإصلاح الخارجية أنّ الدّاخلية داخل منطقة المشرق العربي، ومدى تأثيرها في مسيرة دمقرطة المنطقة وتطويرها.

إشكالية الدراسة:

في ظل الظّروف والمتغيّرات الدّولية والإقليمية الحالية، شهدت منطقة المشرق العربي مجموعة من التحوّلات على صعيد المشاركة السّياسية، ومسألة الدّيمقراطية بوجه عام. ومن المعترف به أنَّ هذه التحوّلات قد جاءت بسبب عوامل وضغوطات محلّية وأخرى خارجية، وبالتّالي فإنَّ النّخب السّياسية الحاكمة بدأت تواجه قوى جديدة تفرض التحديات السّياسية والأيديولوجية الحديثة، ونتائج الأحداث العالمية التي أدّت إلى توطين الدّيمقراطية وحقوق الإنسان وفتح المجال للتّعددية السّياسية، وإصلاح المنظومة العربية والقضاء على أي شوائب في الأجهزة التّنفيذية والتّشريعية للدّولة، وأنّ التغير والإصلاح سنّة كونيّة لا بدّ منها.

فإشكالية الدّراسة تدور حول إشكالية الدّيمقراطية والإصلاح السّياسي في أنظمة الحكم في دول المشرق العربي، فهذه الإشكالية ركّزت على الجانب السّياسي واستثنت مجمل عمليات التّنمية والإصلاح في الجانب الإقتصادي والاجتماعي. وبقي الجانب السّياسي الأكثر حظّاً في المسألة الإصلاحية، إذْ أنّ هناك فجوة بين البنى الإجتماعية المكوّنة لتلك المجتمعات وبين البنى السّياسية القائمة، حيث تواجه عملية الإصلاح السّياسي والدّيمقراطية بالمشرق العربي العديد من التحدّيات والعقبات.

واستنادًا إلى الإشكالية المطروحة تحاول الدّراسة الإجابة عن مجموعة من التّساؤلات:

أوّلا– ماهي الأسباب والعقبات التي تعرقل الكويت نحو الإصلاح السّياسي بالمفهوم الحقيقي والشّامل؟

ثانيا– ما هي القضايا الأساسية التي تركّز عليها عملية الإصلاح السّياسي للوصول إلى مرحلة الدّيمقراطية؟

ثالثا– فيما تتمثّل العوائق والمشاكل التي تعترض مسيرة الإصلاح السّياسي والديمقراطية؟

رابعا– ماهي الدّوافع التي دفعت بمجتمع المشرق العربي للبحث عن الإصلاح السّياسي والدّيمقراطية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تكريس الدّيمقراطية في الدّول الحديثة مرتبط بالإصلاح والتّنمية السّياسية.

الفرضية الثانية: أدّت التغيّرات التي فرضتها الحقائق والتّطوّرات الحديثة إلى إرضاخ الأنظمة السّياسية للأخذ بها، وأنّ هذا التغيّر والتبدّل لا بدّ وأن يواجه قوى شدٌّ عكسية تمثّلها مؤسّسات ذات مصلحة في التجمُّد.

نطاق الدّراسة:

تشمل هذه الدّراسة إشكالية الدّيمقراطية وإشكالية الإصلاح السّياسي بالمشرق العربي، وكدراسة الحالة تم دراسة الكويت، ومن هنا سيتم تحديد كل من النطاق الزماني والمكاني كالتالي:

التحديد الزماني: فيما يتعلّق بإشكالية الدّيمقراطية في المشرق العربي فإنها تبدأ مع أواخر الحرب الباردة حتّى كتابة هذا البحث، ولكن فيما يخصّ بالإصلاح السّياسي الكويت فكان منذ نشأة الدّولة حتّى 2010.

التحديد المكاني: يدور في نطاق المشرق العربي، ولهذه المنطقة خصائص ومميّزات تشترك فيها دول المنطقة عمومًا، كما أنّها ذات ثقافة إسلامية في الغالب، وذات مؤسّسات سياسيّة ضعيفة وهشّة إضافة إلى الآثار السّلبية النّاجمة عن التّبعية والتخلّف ثمّ غياب الدّيمقراطية وضعفها يفعل هيمنة أنظمة الحكم الاستبدادية. وكنموذج للدّراسة خصّصت الباحثة دولة الكويت للتخصّص في موضوع البحث.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدّراسة في المجالات الآتية:

أولا- تتبّع أهمية الدّراسة من أهمية موضوع الإصلاح السّياسي والتّحول الدّيمقراطي في دول المشرق العربي،

ثانيا- معرفة مدى تأثير المشاريع الخارجية؛ خاصّة المشروع الأمريكي في عملية الإصلاح السّياسي والديمقراطية في منطقة المشرق العربي.

ثالثا- ما مدى مصداقية المشاريع الخارجية في تحقيق عملية الإصلاح السّياسي وإنقاذ الشّعوب من ظاهرة الاستبداد إلى الدّيمقراطية؟

رابعا– ما مدى استجابة دول منطقة المشرق العربي لعملية الإصلاح للأدوار التي قامت بها المؤسّسات السّياسية؟

خامسا– هل هناك إمكانية لتحقيق الإصلاح السّياسي والانتقال من النّظم التسلّطية إلى النّظم الدّيمقراطية في منطقة المشرق العربي حاضراً ومستقبلاً؟

تأتي أهمّية الدّراسة من كونها تحاول رصد وتحليل وتقييم مسيرة الإصلاح السّياسي في دولة الكويت، بما يسمح بالوقوف على العوامل التي دفعت وتدفع في اتجاه الإصلاح، واستراتيجيات وآليات إدارة الإصلاح من قبل النّظام السّياسي والتيّارات السّياسية، فضلاً عن رصد مضامين هذا الإصلاح وأبعاده والتعرّف على معوّقاته واستشراف آفاقه المستقبلية، بحيث يمكن أن تخرج الدّراسة باقتراحات واقعية تسهم في دعم عملية الإصلاح السّياسي وتعزيزها في الكويت.

إنّ كلَّ هذه الأسئلة والأهداف الأخرى ستركّز عليها الباحثة من خلال هذه الدّراسة للبحث فيها والسّعي لتقديم أجوبة مقنعة، من خلال المنهجية العلمية المتّبعة.

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الباحثة للدّراسات السّابقة، وجدت أنّه من الضّروري ربط عملية الإصلاح السّياسي بالدّيمقراطية، حيث أنّها تناولت إشكالية الإصلاح السّياسي في منطقة المشرق العربي وأثره على تقدّم العملية التّنموية الشّاملة في المنطقة للوصول إلى مرحلة الدّيمقراطية. أيضاً توضّح العلاقة الرّابطة بين الإصلاح السّياسي والدّيمقراطية وأنَّ أيُّ إشكال يعترض الأولى يعرقل المسيرة على الثّانية، أيضاً للخروج من إشكالية الإصلاح السّياسي وللوصول للدّيمقراطية لابدّ أن يكون هناك أساس التّوافق بين المعيار القيمي والاجتماعي والثّقافي للمجتمع. كما أنّ الدّراسات السّابقة ركّزت على عملية الإصلاح إلاَّ على الجانب السّياسي ولم تتناول التطوّرات الجديدة التي شهدتها دول المشرق العربي. والكويت كنموذج للدّراسة؛ سلّطت الباحثة الضّوء على المراحل الحديثة للإصلاح السّياسي عكس الدّراسات السّابقة. فهذه الدّراسة تسعى لمواكبة المستجدّات الحديثة

وتقديم الإجراءات والقوانين الإصلاحية التي سيتم توضيحها، لإقرار عملية الإصلاح السّياسي والدّخول في مرحلة الدّيمقراطية في الكويت.

المقاربة المنهجية:

فيما يخصّ المناهج المستخدمة في هذه الدّراسة فإنّها تشمل عدداً من المناهج المترابطة والمتداخلة، وأدوات التّحليل، وهي:

تحليل المضمون: إذا كان التّحليل عبارة عن عملية فك الكل إلى أجزاء مصغّرة وتقييم الأجزاء التي يتكوّن منها الكل بهدف الوصول إلى نتائج محدّدة، فإنّ الباحثة استخدمت هذه الأداة لتفكيك المشاريع الإصلاحية وتحليلها سواء كانت داخلية أو خارجية من أجل الوصول إلى حقيقة عملية الإصلاح السّياسي وبالتّالي إلى تحقيق الدّيمقراطية في المشرق العربي.

المنهج التاريخي: وهو منهج تتبّعي ويعني بدراسة المتغيّر نفسه على مدار فترة من الزمن لرصد وتحليل التغيّرات التي تطرأ عليه، أي أنّه يستند إلى الأحداث التّاريخية ودراستها سواء كانت حالات إيجابية أو سلبية. لذا تناولت الباحثة تتبّع زمني لدراسة العملية الدّيمقراطية والمراحل التي مرّت عليها وهذا من خلال الإصلاحات السّياسية، وأهم العراقيل التي مرّت عليها. أيضاً دراسة التّجربة الكويتية للتّحول الدّيمقراطي منذ نشأة الدّولة.

اقتراب تحليل النظم: الذي يعدّ المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة المتغيّرات التي تصيب النّظام السّياسي في الدّولة، من حيث دراسة مدخلات العملية السّياسية ومخرجاتها والعوامل التي تؤثّر بها، ومدى ملاءمتها للواقع السّياسي واستجابتها لمتطلّباته، وسيتم استخدام هذا المنهج لدراسة مدخلات عملية الإصلاح السّياسي في الكويت وعملية التّفاعل التي شهدتها من المدخلات مع البيئتين الدّاخلية والخارجية، والمخرجات التي أفرزتها نتيجة هذا التفاعل.

الاقتراب الوظيفي: من أجل تحليل المهام والوظائف التي تناولتها الدّراسة.

منهج دراسة الحالة: والذي من خلاله يمكن جمع البيانات والمعلومات حول الظّاهرة المدروسة، فالباحثة هنا اعتمدت على هذا المنهج من أجل تسليط الضّوء على دولة الكويت؛ ودراسة طبيعة نظامها السّياسي، وأهم المحاولات التي قامت بها دولة الكويت من أجل النّهوض بعملية الإصلاح السّياسي، وبالتّالي الوصول إلى الدّيمقراطية. أيضاً إلى أهم المشاكل التي تواجه عملية الإصلاح السّياسي داخلها.

صعوبات الدراسة:

إذا كان لتحقيق الإصلاح السّياسي والوصول إلى الدّيمقراطية معوّقات فإنّ لدراسة هذا الموضوع، يمكن إجمالها على أنّ التّداخل والتّرابط بين قضايا ومجالات الإصلاح السّياسي بحيث من الصّعب الفصل بينهما كلّ على حده، لأنّها سلسلة متلازمة على نحو إذا تطرّقت إلى إحداهما فلا بدّ من الإشارة إلى المجالات الأخرى، مثل التّعددية السّياسية، المشاركات السّياسية، التّداول السّلمي للسّلطة، التّعديلات الدّستورية، تفعيل المؤسّسات السّياسية... الخ.

الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بمسح دراسة شاملة للدّراسات المتعلقة بموضوع الدّراسة، إلاّ أنّه لم يعثر على دراسة كاملة تتناول كافة جوانب موضوع الدّراسة تحت البحث. فبعض الدّراسات تناول الإصلاح السّياسي في بعض التكتّلات الإقليمية كدول مجلس التّعاون الخليجي، أو بعض الدّول المنفردة. وفيما يلي عرض لأهم الدّراسات السّابقة:

أولا- دراسة بعنوان الإصلاح السّياسي -دراسة نظرية- للباحث الداودي سنة 1993؛ تطرّقت الدّراسة إلى أنّ الإصلاح أو التغيّر السّلمي عادة ما يكون بالوسائل والأدوات الدّيمقراطية وعلى رأسها الانتخابات، وعملية الإصلاح بحاجة إلى أشخاص يتمتعون بمزايا معيّنة، منها قوّة الإرادة وصدق الانتماء وثقافة الحوار والتّسامح والرّغبة في المشاركة واحترام قيم العدالة والمساواة والشّفافية وحقوق الإنسان التي تضمّنتها المواثيق الدّولية ورفض الفساد. فعملية الإصلاح عملية مجتمعية، وبالتّالي فإنّ الفرد محدود الإمكانات ولا يستطيع إحداث الإصلاح بمفرده فلا بدّ أنْ ينتظم الأفراد في إطار جماعي، ولكن هذه

الدّراسة لم تتحدّث عن الإصلاح السّياسي بصورة دقيقة بل تناولت الحديث عن الإصلاح بصورة عامّة.

ثانيا- دراسة بعنوان "تجربة الإصلاح الكويتية: الواقع وآفاق المستقبل" للباحث العيسوي 2003؛ هدفت الدّراسة إلى مناقشة أثر الإصلاح السّياسي في العالم العربي، فقد أدّت هذه الأحداث إلى بروز أصوات تطالب بإدخال وإحداث المزيد من الإصلاحات السّياسية والثّقافية والاقتصادية على النّظم السّياسية في الدّول العربية، لتتأقلم مع الواقع الدّولي الجديد، وتتكيّف مع التحدّيات التي يفرضها، وجاءت حرب الخليج الثّالثة عام 2003 لتفرض معطيات جديدة وتثير العديد من الأسئلة حول واقع التطوّر السّياسي والاجتماعي ومستقبله في الدّول العربية.

وتناقش الدّراسة أسباب الإصلاح في الكويت ودوافعه، وتتمثّل في التّحديات التي فرضتها الحرب الأمريكية على العراق 2003، ودعاوي الإصلاح والتّغيير في الدّاخل، وكذلك طبيعة التّحديات (السّياسية والاقتصادية والأمنية) التي تواجه الكويت في هذه المرحلة.

وتتلخّص الدّراسة إلى أنّ التّجربة الكويتية عامّةً تتّسم بالعديد من الجوانب الإيجابية مثل الشّفافية والنّزاهة وغياب تزوير إرادة النّاخبين أو ممارسة العنف والإرهاب، إضافة إلى فاعلية مجلس الأمّة ودوره الرّقابي على الحكومة، والتّوازن النّسبي بين السّلطة التّشريعية والسّلطات الأخرى بفضل قوّة الرّأي العام وفعاليته وحرّية الصّحافة ومؤسّسات المجتمع المدني، وكذلك وجود قضاء مستقل يشرف على الانتخابات ويراقب الالتزام بالإجراءات الدّيمقراطية.

ثالثا- دراسة بعنوان "الإصلاح الدّستوري والمشاركة السّياسية في منطقة الخليج" للباحث خلف ولوشياني 2007؛ ويحتوي هذا الكتاب على عشرة فصول، وهو بمثابة دراسة تتعلّق بالنّقاش الدّائر حول الإصلاح السّياسي في منطقة الخليج العربي. ويولي الكاتب اهتماماً خاصّاً بتطوّر الدّساتير وتوسيع دائرة المشاركة السّياسية في دول الخليج العربي بعيداً عن التّصنيفات التّقليدية القائمة على ثنائية التسلّط والدّيمقراطية. ويهدف الكتاب إلى توضيح العوامل التي تؤثّر في الإصلاح السّياسي في دول

الخليج، وأهمّها: الفاعلون السّياسيون والمؤسّسات المؤدّية للإصلاح، وأهمّية البرلمانات بوصفها عاملاً ومحرّكاً مهمّاً للتّغيير. كما يسعى لتوسيع دائرة المشاركة السّياسية في دول الخليج العربية.

ويرى الباحث، أنّ هذه الدراسة من أهم الدّراسات التي أولت اهتماما خاصّاً بالإصلاح السّياسي في دول الخليج العربي، حيث أوضحت الآليات والأدوات الفاعلة في الإصلاح السّياسي، ولكنها لم تتحدّث عن كيفية عملية الإصلاح الدّستوري، إذْ أشارت إلى أنَّ هذا الإصلاح مُنوّط بالنّظام الحاكم فقط. لذا قام الباحث بتوضيح العلاقة المهمّة والوطيدة بين الإصلاح الدّستوري والإصلاح السّياسي في هذه الدّراسة، وتبيان أنّ الإصلاح الدّستوري وليس فقط منوّطا بالنّخبة الحاكمة، وإنما بكل ما تتطلّبه مصلحة جميع أفراد المجتمع وحاجياته وبما يتوافق مع عملية التّنمية الشاملة.

رابعا- دراسة بعنوان "الإصلاح السّياسي في دول الخليج العربي من 1970-2009" للباحث علوي 2009؛ وتحتوي رسالة الماجستير المقدّمة من الطّالب المعتصم بالله العلوي إلى جامعة الشّرق الأوسط على خمسة فصول، وقد أولت أهمّية خاصّة للإصلاح السّياسي في المملكة العربية السّعودية ودولة الكويت، وقد هدفت إلى:

أ- تفسير مفهوم الفساد ومضامينه،

ب- إدراك أهمّية الإصلاح ودوره المحوري في إطلاق عملية تنموية شاملة في الدّولة الخليجية إلى قيام الحكم الرّشيد،

ت- توضيح الرّؤية لعملية الإصلاح السّياسي في دول الخليج ودعم الحرّيات العامّة وحقوق الإنسان والتّحول إلى مجتمع الحرّية والحكم الصّالح،

ث- الوقوف على طريقة تعامل أنظمة الحكم في هذه الدّول مع القضايا المتعلّقة بالإصلاح السّياسي، وكشفت مدى التزامها بمبادئ الحكم الرّشيد وركائزه،

ج- معرفة العقبات والتّحديات التي تواجه الإصلاح السّياسي فيها.

وقد خلّصت هذه الدّراسة إلى عدد من الاستنتاجات، منها أنّ الأنظمة السّياسية العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص مشغولة هذه الأيام في التعاطي مع قضايا الفساد والإصلاح، وليس من حيث نوع الفساد وأسبابه ودوافعه، بل تجاوز الأمر ذلك ليصل إلى دراسة حجم الفساد وحلقاته ودوائره وقوّة مراكزه وترابط آلياته. فارتفاع درجة الفساد السّياسي يؤدّي إلى قيام ازدواجية أو ثنائية في النّظام السّياسي. وأنّ كل دول الخليج العربي محكومة بعائلات انحصر فيها التّوارث والقيادة السّياسية العليا حيث وجدت نفسها، وفي سبيل صيانة ذاتها مضطرّة إلى الدخول في مراحل الإصلاح.

وبالرّغم من أهمّية هذه الدّراسة، إلاّ أنّها اقتصرت على التّركيز على نموذجين في دول الخليج العربي وهما الكويت والسّعودية، دون أن تتوسّع لتشمل باقي دول الخليج العربي.

هيكلية الدراسة:

حسب مقتضيات هذا الموضوع تمّ تقسيم الدّراسة إلى ثلاث فصول رئيسيّة إضافة إلى المقدّمة والخاتمة.

فالفصل الأوّل خصّص لتحديد مفاهيم الدّراسة في مبحثين. ركّزت الباحثة في المبحث الأوّل والذي قسّمته إلى مطلبين وهذا من خلال إبراز مفهوم الدّيمقراطية ومراحل تطوّر الدّيمقراطية كذلك إلى أهم النظريات التي تطرقت إلى مفهوم الديمقراطية بالإضافة إلى بعض المفاهيم التي لديها ارتباط بالديمقراطية. أمّا المبحث الثّاني الذي قسّمته إلى ثلاث مطالب، خصّصت المطلب الأوّل لدراسة مفهوم الإصلاح السّياسي وتاريخه والمطلب الثاني خصّص لدراسة آليات وأدوات الإصلاح السّياسي؛ أمّا المطلب الثّالث فركّزت فيه على العلاقة بين الدّيمقراطية والإصلاح السّياسي.

أمّا الفصل الثّاني فقد ركّزت على الوضع الدّيمقراطي وارتباطه بالإصلاح السّياسي في دول المشرق العربي في أربع مباحث، تحدثت في الأوّل عن أثر المتغيّرات الدولية على عملية الإصلاح السّياسي في دول المشرق العربي، حيث وجدت أنّ لحرب الخليج الثّانية دور كبير على عملية الإصلاح وكذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي هي الأخرى لديها تأثير واسع على المنطقة، أمّا المبحث الثّاني دوافع الإصلاح في دول

المشرق العربي وهذا من خلال التطرّق إلى دوافع الإصلاح ومبرّراته وأهم الدّوافع سواء كانت داخلية أو خارجية. والمبحث الثّالث فركّزت الباحثة على مشاريع الإصلاح في دول المشرق العربي وهذا من خلال أهم المشاريع التي تمّ التطرّق إليها في منطقة المشرق العربي مثل المشروع الأمريكي والأوروبي وأهم المشاريع الإقليمية. أمّا المبحث الرّابع فقد خصص لدراسة الإشكاليات المتعلّقة بالإصلاح السّياسي في دول المشرق العربي والذي قسم إلى مبحثين، إشكاليات المتعلقة بالبنية الداخلية والإشكاليات المتعلقة بالبنية الخارجية.

وآخر فصل كرّسته الباحثة لآليات ضبط العملية الدّيمقراطية والإصلاح السّياسي في دول المشرق العربي دراسة حالة الكويت. وهذا من خلال أربع مباحث؛ فالمبحث الأوّل خصّصته لدراسة طبيعة النّظام السّياسي في الكويت وهنا ركّزت على طبيعة السّلطة في الكويت وعلاقة السّلطة الكويتية بالفواعل الاجتماعية. والمبحث الثّاني التّحول الدّيمقراطي بالكويت فركّزت من خلاله على التّطور السّياسي في الكويت منذ نشأة الدّولة وحتّى الاستقلال عام 1961، كذلك التطوّر السّياسي في الكويت منذ الاستقلال وحتى عامَ 1990. أمّا المبحث الثّالث فتطرّقت من خلاله إلى الإصلاح السّياسي في الكويت في مرحلة ما بعد 1991، وهذا من خلال مراحل مسيرة الإصلاح السّياسي في الكويت منذ عام 1991 إلى 2010 وأهم القضايا التي تشكّل المحاور الأساسية لعملية الإصلاح السّياسي في الكويت. أمّا المبحث الرّابع فخصّص إلى أهم تحدّيات عملية الإصلاح السّياسي في الكويت كالتّحديات المتعلّقة بطبيعة النّظام السّياسي والتّحديات المتعلّقة بطبيعة المجتمع الكويتي.

وكحوصلة حول الموضوع وفي ضوء كل ذلك وصلت الباحثة إلى بعض الاستنتاجات.

إنّ البحث الذي حرصنا على أنْ يكون موضوعيّا، سعت الباحثة لتناول مضمونه على نحو أكاديمي نقدي وهو ثمرة لجهد ويعتمد على المنهجية العلميّة، غير أنّ أي عمل يتناوله المرء لا يخلو من نواقص وثغرات، ونأمل من أساتذتنا الأفاضل أن يفيضوا بجهدهم على البحث ليبلغ شأنه المتبقّي وفّقهم الله لما فيه الخير.

الفصل الأول: الديمقراطية والإصلاح السياسي مقاربة معرفية

المبحث الأول: الإطار المفهوماتي للديمقراطية

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

المطلب الثاني: الإطار التاريخي للديمقراطية في المشرق العربي

المبحث الثاني: الإطار المفهوماتي للإصلاح السياسي

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي وتاريخيه

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي، آلياته وأدواته وشروطه

المطلب الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والإصلاح السياسي

الفصل الأول: الديمقراطية والإصلاح السياسي مقاربة معرفية

لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، ذلك لأنّها أصبحت أسلوباً للممارسة السّياسية والحركة الاجتماعية والاقتصادية، حتّى أنّها أصبحت نمط سلوك حياتي وصفة للعلاقات بين الأفراد والمجموعات وأقترن الأسلوب الديمقراطي بالعمل السّياسي والعلاقات بين القوى. فالديمقراطية لا تتكوّن من مجموعة واحدة وفريدة من المؤسّسات؛ إذ تتوقّف أشكال الدّيمقراطية على الظّروف الإجتماعية والاقتصادية التي تتميّز بها كلّ دولة، فالصّفة المميّزة للدّيمقراطية والأساسية فيها، هي مسؤولية الحكّام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار ممثّليهم. وهذا ما يطلق عليه بالإصلاح السّياسي وبطبيعة الأمر هذا ما سيتم التطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار المفهوماتي للديمقراطية

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

يعرّف جوزيف شوم بيتر **Joseph Schumpeter** الدّيمقراطية بأنّها ذلك التّرتيب المنظّم الذي يهدف للوصول إلى القرارات السّياسية والذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السّلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس. ويعتبرها البعض أنّها مجموعة من الأنماط التي تحدّد طرق الوصول إلى المناصب العامّة الرّئيسية، ومن هذه الأنماط صفات المشاركين، المستبعدين من حقّ الوصول إلى المناصب، وكذا الإستراتيجية التي قد يتبّعونها للوصول إليها، بالإضافة إلى صنع القرارات التي يجب الالتزام بها على المستوى العام. إنَّ الدّيمقراطيات اللّيبرالية –التي اعتبرت الأنّموذج النّاجح– تشترك مميّزاتها في أنَّ السّلطة السّياسية فيها تركّز على نظرية السّيادة الشّعبية[1].

[1]– محمد غربي، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع. (أفريل، 2011)، ص.368.

حيث يتمّ اختيار الحكّام عن طريق الانتخابات الحرّة، أي أنّها انتخابات حقيقية يكون فيها الاختيار ممكناً بين عدّة مرشّحين وليست انتخابات استفتائية (مرشّح واحد). بينما تكون الحكومة قائمة استناداً على التعدّدية السّياسية والفصل بين السّلطات؛ وخلال هذا النّظام يتمّ تقيّد صلاحيات الحكم وتحديدها، وتمكين المحكومين من التمتّع بالحرّيات العامّة، كحرّية الرّأي وحرّية الصّحافة، وحرّية التجمّع وإنشاء الجمعيات والحرّية الدّينية.

إلاّ أنّه ليس بالضّرورة أنْ يأتي التحوّل إلى الدّيمقراطية بالنّمو والرّفاه الإقتصادي، أو السّلام الاجتماعي والفاعلية الإدارية والانسجام السّياسي أو نهاية أيديولوجيا ونهاية التّاريخ. فالديمقراطية تقوم على عناصر عديدة ومتكاملة؛ تهدف إلى الحد من أطماع السّلطة السّياسية في الاستحواذ على القوّة المفرطة حفاظاً على حرّيات المواطنين، وتفتح أمامهم أبواب التّمثيل الشّعبي خلال الانتخابات التي تسمح لهم بتعيين الحكّام وترسيخ مبدأ التّداول على السّلطة، وفي هذا الشّأن قال مونتسكيو **Montesquieu** "السّلطة تحد السّلطة" أي مجمل القواعد القانونية تقيّد الحكّام في مختلف الدّرجات وتوفّر للمواطنين وسائل الاعتراض على الأعمال غير الشّرعية. أمّا والتر ليبمان* **Walter Lippman** فيقول "الشّعب يجب أن لا ينال من التّقديس أكثر ممّا لاقاه الملوك من قبله؛ فشأنه كشأن كل الأمراء والحكّام والملوك، يفسده الملق والزّلفى، ويخدعه القول بأنّ أصوات الخلق أقلام الحق". إنّه يحثّ من خلال هذه المقولة على النّظرة السّليمة الواضحة إلى الشّعب صاحب السّيادة، فهو يرى أنّ العلاقة بين كتلة الشّعب والحكومة قد أصابها في هذا القرن؛ شيء من الخلط في اختصاصات كلّ منهما، الأمر الذي أضعفها عن أداء وظيفتها؛ فالشّعب يحصل على السّلطة لكن لا يستطيع ممارستها، والحكومات المنتخبة قد تفقد السّلطات وتعمل على استعادتها.[1]

*– صحفي أمريكي، اكتسب شهرة عالمية بوصفه كاتباً سياسياً وفيلسوفاً. وقد اشتهر بأسلوبه الواضح في الكتابة، والذي يعكس عمق تفكيره. أنظر على الرّابط التّالي:

Walter Lippmann, "The Editors of Encyclopedia Britannica", In:
<<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/342965/Walter-Lippmann (Browse The site on: March 16th 2015)

[1]– غربي، المرجع السابق، ص ص.368،369.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الدّيمقراطية على أنّها أسلوب للحكم ووسيلة للتّعامل واحترام أكثر الأقلّية وصيانة حقوق الأقلية، تقوم على احترام الرّأي وحقّ المشاركة السّياسية في إدارة الشّؤون العامّة.

وهناك بعض المفاهيم المتداخلة مع الدّيمقراطية، ومن بينها[1]:

أولا- الثّورة: إنَّ الثّورة في سبيل الحرية لا تضمن بناء الديمقراطية دائماً، فعملية بناء الديمقراطية عملية معقّدة من الموازنة بين العام والخاص، والرّقابة على السّلطات، وضمان ألاّ تكون الأغلبية أغلبية هويّة ثابتة، بل أغلبية رأي ومصالح، وألاّ تعتبر الأقلّيات على مستوى الهويّة أقلّيات سياسية مؤيّدة كأقلّيات. يعرف أنّ الحريّات تنشأ نتيجة للحماية من الاستبداد التي يضمنها تعدّد السّلطات والفصل بينها وتوازنها، كي لا تتغوّل سلطة ما على السّلطة الأخرى.

ثانيا- الإصلاح: ومن المفاهيم المتداخلة مع الدّيمقراطية هناك الإصلاح؛ فالإصلاح يمكن أنْ يكون تمويهاً وتضليلاً للحفاظ على الحكم كما جرى في بعض الدّول العربية التي يجري فيها الإصلاح لامتصاص النّقمة الجماهرية، ولا يطاول إلاّ مؤسّسات هامشية خارج صنع القرار، أو يكون كلامياً خطابياً لتمرير الأزمة. ولكن الإصلاح لا بدّ أن يقود إلى عملية تغيير إذا كان جذريّاً.

ثالثا- المساواة والحرّية: ارتبطت فكرة الدّيمقراطية بداية بفكرة المساواة، والمقصود ليس المساواة بين المحكومين فحسب، بل بين الحكّام والمحكومين أيضاً. حيث يرى المحافظين دائماً أنّ الأصل في الدّيمقراطية الحديثة هي المساواة المصنوعة قانونيّاً بين اللاّمتساوين طبيعياً. المساواة المنظّمة في الدّولة هي مساواة ينظّمها القانون لحالة طبيعية من عدم المساواة بين البشر إنّها تجعل غير المتساوين كأفراد، متساوين كمواطنين، وهذا ممكن في الدّولة. ويصبح تنظيم الحرّية مسألة تخصّ الدّولة؛ إنّها حرّية المواطن.

[1]- إسماعيل الشطي، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.31-49.

يوجد هناك مجموعة من المقاربات حاولت تفسير أسباب التحول الديمقراطي في العالم الثّالث يذكر منها[1]:

أولا- المقاربة السّوسيولوجية: وذلك بدراسة البناء الطّبقي الاجتماعي للمجتمعات، وتضمّ هذه المقاربة:

أ- **النّظرية البنيوية:** ترى هذه النّظرية من أنَّ التّغير السّياسي والتّحول الدّيمقراطي هو نتيجة لظهور طبقة وسطى في البناء الطّبقي للمجتمع، بحيث تسعى لتقاسم السّلطة مع الطبقة الحاكمة، ساعية إلى هدم البناء التّقليدي للمجتمع الاجتماعية والسّياسية، لتعوّضه ببناء جديد يأخذ موقعها بعين الاعتبار.

ب- **نظرية النّخبة:** تنطلق هذه النّظرية في تفسيرها للتّحول الدّيمقراطي من افتراض أساسي أنَّ التحول الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالقيم الديمقراطية إلى الحكم، تسعى جاهدة لتطبيق أفكارها وتوجيه الدولة نحو وجهتها، هادمة بذلك البناء السّياسي القديم.

ثانيا- المقاربة السّيكولوجية: تركّز هذه المقاربة على الجانب النّفسي في تفسير التغيّر السّياسي والتحول الديمقراطي[2]، حيث تضمّ تفسيرين هما[3]:

أ- **نظرية الإحباط:** تنطلق هذه النّظرية من الافتراض التّالي أنّ التغيير السّياسي يحدث نتيجة للإحباط، أي عندما لا تتوافق تصوّرات الفرد والجماعة بوجودهم الاجتماعي أو السّياسي مع أمر الواقع لوجود حائل دون ذلك.

ب- **سيكولوجية الجماهير:** ينطلق هذا التّفسير من افتراض أساسي هو أنّ لكل شعب سيكولوجيته الخاصّة التي تتطوّر بنيوياً متأثّرة بتحولات البيئة التّاريخية التي عاشها؛ لتخلق لديه نمط من السّلوك الاجتماعي والسّياسي يميّزه عن باقي الشّعوب الأخرى.

---

[1]- كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية** (الكويت: وكالة المطبوعات، 1987)، ص ص.47،48.

[2]- محمد تركي بني سلامة، "الإصلاح السياسي – دراسة نظرية-"، **المجلة الثقافية**، ع.66 (2002)، ص.81.

[3]- **المكان نفسه.**

ثالثا- المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي: حيث أشار الباحث السّياسي دانكورت روستو Dankwart Rustow، إلى أنَّ العمل على كيفية تحقيق الدّيمقراطية يتطلّب مدخلاً تطوّرياً تاريخيا يستخدم منظوراً كلّياً لدراسة حالات مختلفة؛ بحسبان أنّ ذلك يوفّر مجالاً للتّحليل أفضل من مجرّد البحث عن المتطلّبات الوظيفيّة للدّيمقراطية[1].

رابعا- نظرية السّلام الدّيمقراطي: تقوم فكرة السّلام الدّيمقراطي على ترويج المؤسّسات اللّيبرالية للصّداقة بين الأمم الدّيمقراطية، وهو ما أكّده كل من بروس راست Bruce Russet ومايكل دويل Michael Doyle اللذان أقرّا بوجوب أن يحلّ السّلام الدولي بين الديمقراطيات المتطوّرة[2].

المطلب الثاني: الإطار التاريخي للديمقراطية في المشرق العربي

إذا جاز القيام بعملية تصنيفيّة قائمة على المقارنة بين حقبات تاريخية مختلفة، يمكن القول أنَّ الدول العربية قد اجتاحتها أو اقتربت منها ثلاث موجات من المؤسّسات الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها، وبالمعنى العريض الفضفاض للديمقراطية.

فكان أوّلاً عصر النّهضة، وهو العصر الذي بدأ بإصلاحات محمّد علي باشا في النّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر، واستمرّ حتّى بداية القرن العشرين وهو عصر الإنتقال البطيء أو المتسارع الذي دمج أراضي الدّولة العثمانية أو ربطها بالسّوق الرّأسمالية العالمية. وهي السّوق التي أخذت في التوسع والانتشار إثر الثّورة الصّناعية والثّورتين الأمريكية والفرنسية. وهو عصر قام سياسيا على ثنائية السّلطان وحاشيته أو ولاته من جهة، والبيروقراطية المتنوّرة والمجالس المحلّية، من جهة أخرى. وعنى هذا المفهوم ضرورة الخروج من حالة الاستبداد الفردي على رحاب العمل المشترك أو الشّراكة بين السّلطان ورعيّته الممثّلة بنخبتها[3]،

[1]- المرجع نفسه، ص.83.

[2]- المرجع نفسه، ص ص.84،83.

[3]- المرجع نفسه، ص.19.

الدّينية والفنّية والعسكرية ذات التطلّعات القائمة على ضرورة إعادة قراءة التّاريخ الإسلامي السّياسي والفكري والإجتماعي، وفي ضوء التطوّرات المدنية الحديثة. وقد مثّل هذا التيار النّهضوي شخصيات فكرية وسياسية وعسكرية مثل خير الدين التّونسي، ومحمّد عبده وأحمد عرّابي، وعبد الرّحمن الكواكبي، وغيرهم من الكتّاب والأدباء والصّحافيين والمدرسين... وقفت خلف هؤلاء وأولئك حركة العثمانيين الجدد والخط التجديدي الذي مثّله مدحت باشا في قلب الدولة العثمانية.

ولقد اخترق عصر النّهضة أو سار في محاذاته، عصر الاستعمار ثمّ الاستقلال، وهو العصر الثّاني في عمليتنا التحقيبية هذه. ويمكن القول أنّ هذا العصر في جانبيه الاستعماري والاستقلالي قد امتدّ منذ مطلع القرن العشرين حتّى أوائل عقده السّادس. وتبرز للعيان في هذه المرحلة الثّانية، وربّما للمرّة الأولى، ملامح تكوّن حركات سياسية واضحة الأهداف والأسس، والقائمة على ثنائية جديدة تتمثّل في الاحتراف السّياسي المحلّي في مواجهة الإدارة الاستعمارية في معظم البلدان العربية. ولذلك يمكن القول أنّ هذا العصر قد أنتج السّياسي العربي المحترف والذي يخوض غمار نشاطاته ضمن إطار تجمّع سياسي يشكّل الاستقلال عقدة أواصره الثّابتة. وكان هذا السّياسي المحترف ينهض بأعباء مهمّاته ضمن دائرة من الأنصار والحلفاء الذين يشكّلون قاعدته الضّاربة في اتّجاه حشد الأحياء الشّعبية أو تحريك الشّارع الشّعبي كأداة ضغط على الحكم الاستعماري وأدواته المحلّية. ثمّ حلّ ثالثا عصر الصّراع الصّهيوني العربي، وبروز الحرب الباردة والانتهاء بالهيمنة الأمريكية إثر حرب الخليج الثّانية في 1991، وانشطر الوطن العربي إلى معسكرين محافظ وثوري، واختلطت في البداية مساعي تحقيق الاستقلال بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي أخذت تطغى في بعدها الاشتراكي في الخمسينيات والستّينيات من القرن الماضي[1].

[1]- المرجع نفسه، ص ص.19،20.

ثمّ حلّ محلّه في المرحلة اللاّحقة؛ العسكري المحترف، فأضحت الدولة بوجهها المدني أداتها الطبقية ومرآة صراعاتها الداخلية ذات الأجنحة المتعدّدة. ولا شكّ في أنّ هذه المرحلة الثّالثة هي التي أحدثت أعمق التغيّرات في قلب المجتمع العربي، بدءاً بالإصلاحات الزّراعية، ومروراً ببداية إنشاء صناعات متعدّدة، وتعميم التّعليم وتوسيع فرص العمل، خاصّة في أجهزة الدولة التي أخذت في التضخّم والتوسّع، وانتهاء باستخدام عوائد النّفط لتحديث بلدان الجزيرة العربية والجماهيرية اللّيبية وغيرها.

وبالعودة إلى الوراء مرّة أخرى من أجل النّقاط الرّئيسية في عملية التحوّل إلى شكل من أشكال الديمقراطية، يلاحظ أوّل ما عدّد من الظواهر ذات الطّابع التّاريخي، والاتّجاه الواضح في انتقاله من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى، مع وجود انحناءات وتراجعات بين الحين والآخر. أمّا الظّاهرة الثّانية فتكمن في ولادة فئات اجتماعية جديدة يحمل كلٌّ منها مفهوماً مغايراً لأولويات العمل السّياسي، وكيفية بناء أدوات السّلطة، والخيارات التي لا بدّ من التّطلع لها. ويكمن وراء هذه وتلك صراع اجتماعي متعدد الأوجه، يتّسم تارة بالعنف، وتارة أخرى بالنّضال السّياسي المسالم.[1]

المبحث الثاني: الإطار المفهوماتي للإصلاح السياسي

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي وتاريخه

قبل الولوج إلى صلب الموضوع لا بدّ من التطرّق إلى أصل كلمة الإصلاح لغة، فالإصلاح Reform في اللّغة الإنجليزية، مأخوذة من الأفعال (أصلح، حسن، هذب، تحسن، تهذب) ومصدره (إصلاح، تحسين، تهذيب).[2] وأمّا أصل كلمة الإصلاح في اللّغة العربية، أنَّ الصّلاح ضدّ الفساد وبابه دخل. والإصلاح ضدّ الفساد والمصلحة واحدة المصالح والاستصلاح ضدّ الاستفساد.[3]

---

[1]– المرجع نفسه، ص.21–23.

[2]– جويس هوكز وجون وستون، **قاموس أكسفورد المحيط**، تر: عمر الأيوبي (بيروت: أكاديميا انترناشيونال، 2005)، ص.891.

[3]– محمد بن أبي بكر وعبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، ط.3 (بيروت: دار المتاب العربي، 1981)، ص.367.

أمّا فيما يتعلّق بتعريف الإصلاح اصطلاحاً فقد عرّفه الدّارسون والباحثون عدّة تعريفات، ولم يكن واحد منها جامعاً مانعاً، وهنا نذكر بعضاً منها:

أولا- تعريف برهان غليون: "الإصلاح لا يعني شيئاً آخر سوى العودة إلى تطبيق حكم القانون وإلغاء الامتيازات والأفضليات، وتعميم قاعدة الشّفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام الأفراد ودفعهم إلى تحمّل المسؤولية، من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها[1]. على وفق هذا التّعريف يرى غليون أنَّ هناك ثلاثة مبادئ رئيسية في تحقيق عملية الإصلاح، وهي التي تشكّل مصدر القوّة التي يبثّها في الشّعوب والمجتمعات، والمبادئ هي[2]:

المبدأ الأول: إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن،

المبدأ الثاني: إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء،

المبدأ الثالث: مبدأ تحمل المسؤولية.

ثانيا- تعريف صمويل هنتنغتون: يعرّف الإصلاح أنّه تغيير القيم وأنماط السّلوك التّقليدية، ونشر وسائل الإتّصال والتّعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدّى العائلة أو القرية والقبيلة ليصل إلى الأمّة، وعلم الحياة العامّة، وعقلانية البنى في السّلطة، وتعزيز التّنظيمات المتخصّصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادّية والرّمزية.[3]

ثالثا- تعريف محمود علي الخطيب: يعرف الإصلاح على أنّه عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الإجتماعية داخل دولة معيّنة، في إطار النّظام القائم واستناداً إلى معايير التدرّج.[4]

---

[1]- ابراهيم محمد عزيز، **اشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط** (السليمانية: مطبعة رون، 2010)، ص.17.

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- صمويل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر: سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص.121.

[4]- محمود علي الخطيب، **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي** (بيروت: دار الكتب العربية، 2005)، ص.09.

من خلال التّعريفات السّابقة الذّكر، يمكن القول أنّ هناك تشابكاً وتداخلاً بين التّعريفات المختلفة للإصلاح، ولا شكّ أنّه ليس من السّهل الأخذ بتعريف وترك تعريفات أخرى. لذا يتضح أنّ التّعريف الأمثل الذي يمكن صياغته على أساس أنّه جامع لعناصر الإصلاح وهو: "الإصلاح هو عملية التغيير أو التعديل أو التصحيح الجزئي في المجتمع ومؤسّساته السّياسية والاقتصادية والدّينية والأسرية في الأفضل بشكل تدريجي سلمي، وفي إطار قانوني ومؤسّساتي، وهذه العملية مرتبطة بمعالجة النّواقص والثّغرات والمظاهر السّلبية ومكافحة الفساد بأشكاله المختلفة [1].

وفيما يخص الإصلاح السّياسي فهو مفهوم متعدّد الجوانب والمجالات بشكل يتعدّى أكثر من جانب من الجوانب السّياسية في واقع المجتمع. ولتوضيح وتأكيد محتوى عملية الإصلاح يشير صفوت العالم على أنّه عملية متعدّدة الجوانب تعتبر منهجياً ونظرياً عمّاً، ثمّ إدخال تغييرات رئيسيّة وهامّة في النّظام السّياسي، ولذلك يطلق تعبير الإصلاح السّياسي على التّغيير السّياسي السّلمي[2]، ولذلك فإنّ عملية الإصلاح السّياسي هي عملية تغيير وتحسين للأوضاع السّياسية تتمّ بطريقة سلميّة؛ وتأخذ عدّة مظاهر أو أشكال ترتبط جميعها ببعضها البعض بحيث أنّ التغيير في أحد المظاهر قد يؤدّي إلى التغيير في المظاهر الأخرى أو يسانده. والإصلاح السّياسي الذي يقود إلى الحريات المقنّنة والمشاركة الواسعة، يعني في الواقع نوعاً من العقد الاجتماعي الجديد، الذي يشارك فيه الكل من أجل التغيير المنضبط الواعي والمحقّق للحريات والمشاركة والتنمية. والعقد الاجتماعي هو أساسه وجوهره من أجل مشاركة الكل في عملية التغيير السّلمي. وإنّ هذا العقد يكون بين الحاكم والمحكوم ويجعل المواطنة بمعناها السّياسي والقانوني محور الرّابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند إلى أسس ومبادئ احترام حقوق الإنسان وإقرار التعددية السّياسية والفكرية.[3]

---

[1]– عزيز، المرجع السابق، ص.20.

[2]– المرجع نفسه، ص.22.

[3]– المرجع نفسه، ص ص.23،24.

وهذا العقد الجديد من شأنه أن يحدّد بشكل قاطع حقوق الدّولة والتزاماتها إزاء المواطن كما يحدّد بشكل حاسم حقوق المواطن والحفاظ عليها وتحديد واجباتها والالتزام بها.

إنّ جوهر الإصلاح السّياسي يتمثل في بناء نظام سياسي تعّددي يمثل الشّعوب بعيداً عن أي شكل من أشكال الاستبداد، وإطلاق الحرّيات المقنّنة والفصل الفعلي بين السّلطات وإقامة دولة القانون، وقال فايز طراونة*، إنّ جوهر الإصلاح السّياسي هو تحويل المجتمع أي مجتمع إلى دولة قانون يتمتّع مواطنها بالحرّية المسؤولة مشدّدا على رغبة تحقيق العملية السّياسية الحرّة أو الإصلاح الدّيمقراطي بعيداً عن التّنمية الشّاملة اقتصادياً وإدارياً وثقافياً واجتماعياً.[1]

وبذلك فإنّ الإصلاح السّياسي هو تقدّم من حالة التخلّف السّياسي والدّستوري إلى حالة أفضل ودولة القانون والتّحديث السّياسي، والنّظام السّياسي يقوى بالإصلاح السّياسي ولا ينهار بل يبنى، وهو ضرورة مهمّة لبقاء هذا النّظام والدّولة متماسكين موحّدين في مواجهة الأخطار والضّغوطات التي تواجهها.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنّ الإصلاح السّياسي هو عملية التغيير والتّعديل والتطوير الجزئي نحو الأفضل للمجالات والقضايا السّياسية في المجتمع بشكل تدريجي وبطريقة سلميّة دون التّغيير الجذري الكامل للبنى والأسس السّياسية.

*- هو أحد رؤساء الوزراء السّابقين في المملكة الأردنية الهاشمية في الأعوام 1998 و1999 و2012. ويعتبر أحد قياديي التيار الوطني الأردني قيد التأسيس. أنظر الرابط التالي: فيلاديلفيا نيوز، "السيرة الذاتية للدكتور فايز الطراونة"، في: http://www.pheladelphianews.com/news.php?n >> (تصفح الموقع يوم: 01 ماي 2015).

[1]- الخطيب، المرجع السابق، ص.125.

[2]- عزيز، المرجع السابق، ص.25.

ومن هنا يمكن تحديد مجالات الإصلاح السياسي وقضاياه بالشكل التالي[1]:

أولا– المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني،

ثانيا– إطلاق الحريات وحقوق الإنسان،

ثالثا– المشاركة السياسية والتداول على السلطة،

رابعا– التعددية السياسية وسائل الإعلام.

أمّا فيما يخصّ المسار التّاريخي للإصلاح السّياسي فقد عرفت المجتمعات الدولية منذ القدم، محاولات جادّة لإصلاح ما فسد بغية العلاج النّاجح للخلاص من ظاهرة الفساد. وهكذا فما استشرى الفساد، حتّى انطلق المصلحون يبحثون عن الحلول للخروج من هذا الخلل الذي أودي بكثير من الدّول والأنظمة السياسية.

وقد حدّث التّاريخ أنّ السّلالات السّومريّة (في بلاد ما بين النّهرين) قد عرفت شكل الإصلاح، ففي الآثار التي وجدت في بقايا "مملكة أشنونة*" عثر على طينية (لم يعرف مشرّعها) فيها الكثير من دعوات الإصلاح، بالإضافة إلى وضع قوانين عدّة تنظّم الحياة الاجتماعية. وفي العراق سنَّ سادس ملوك سلالة بابل الأولى (حمورابي)، قانونا موحّدا للبلاد مضمّنا إيّاه العديد من المناحي الإصلاحية، بالإضافة إلى الأحوال الشّخصية وتوجيه المجتمع ضدّ الفساد الاجتماعي. كما عالج حمو رابي كثيرا من ممارسات الفساد ودعت إلى مبدأ حسن الحكم المعروف هذه الأيام[2].

---

[1]– المعتصم بالله داود علوي، "الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970 إلى 2002"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص.24.

*– هي دويلة سومرية في حدود 2028 ق.م. قامت بين نهر دجلة وديالي وسفوح جبال زغروس الشرقية وكانت عاصمتها "إيشنونا" في مكان بلدة "تل أسمر" اليوم، وقد ظلت هذه الدويلة قائمة إلى أن ضمّها حمورابي إلى دولته الكبرى عام 1761 ق.م. أنظر الرابط التالي: محمد محمود، "موضوعات بلاد الرافدين"، في:
<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A5%D8%> (تصفح الموقع يوم: 25 مارس 2015).

[2]– علوي، المرجع السابق، ص.24.

أمّا الإغريق فقد عرفوا ظاهرة الإصلاح على صعيد ممارستهم السّياسية حين صاغ سولون مبدأ يدعى "حق الجماعة". ويعني أنّ أي جماعة لها عبادة مشتركة (أي مبدأ ما) لها حق أن تضع لنفسها قوانين تعرّف دولتها بصلاحيتها ومشروعيتها. وفي المضمون فإنّ هذه الجماعات، وطبقاً للحق المذكور، هي النّواة لمّا يعرف اليوم بمؤسّسات المجتمع المحلّي كالأحزاب والنّقابات والجمعيات. أمّا أرسطو فقد رأى أنّ أفضل الحكومات العملية هي الحكومة الدّستورية Poly التي تقوم على التّوازن بين القيم الأساسية الموجودة في المجتمع وبين الطّبقات الممثّلة لهذه القيم. كما تمثّل التوازن بين السّلطة وبين الحرية، وأنّ هذه الحكومات عادة ما تقوم على طبقة وسطى قوية هي الأقل ميلا للفساد أو التّطرف. وهذا فإنّ الحكم الدّستوري عند أرسطو يستهدف الصّالح العام، وهو حكم يتميّز برضا الرّعية وهو الضّامن الأساسي للحرّيات والمحافظة عليها[1].

والمتتبع لمقاصد الرّسالات السّماوية يرى أنّها كلّها جاءت للإصلاح.

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي، آلياته وأدواته وشروطه

أولا- المدخل: لقد بدأت المجتمعات الإنسانية بوضع التصوّرات والاستراتيجيات التي تتوافق مع نظرتها الإجتماعية والسّياسية والفكرية، والتي تشكّل آلية للإصلاح، وبالتّالي الوقوف أمام ظاهرة الفساد. فالإسلام على سبيل المثال قد لجأ إلى وسيلة تعبئة الفرد بمنظومة أخلاقية مركّزة، ومرتكزة على نظام محاسبة داخل نطاق الضّمير يطلق عليه التّقوى، وقد أعطى الأفضلية لأولئك الذين يردعهم تقواهم على الإساءة والفساد. ووضع الرّدع القانوني في المرتبة الثّانية، بينما عوّلت الليبرالية الغربية الحديثة على تطويق الأفراد بحزمة كثيفة من القوانين الرّادعة في سياق إجراءات رقابية ومحاسبية دقيقة، دون الإلتفات إلى النّفس البشرية والعمل على تهذيبها[2].

[1]- المرجع نفسه، ص.25.

[2]- المرجع نفسه، ص.29.

فالكاتب هنا يقرّ بأنّه لا يجب التّفريط في الاعتقاد بأنَّ الدّيمقراطية تقدّم حلولاً للمشاكل السّياسية والاقتصادية والاجتماعية كافّة، وإلاّ عدّ ذلك اندفاعاً متعجّلاً. فالدّيمقراطية كآلية حكم لا تعتمد مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب، ولكنّها تعتمد أيضاً، وبشكل متوازن على نوعية المدخلات من خطط مدروسة وبرامج عملية. ويكون ذلك واضحاً إذا ما أدرك أنَّ الفساد ليس مشكلة سياسية واقتصادية فقط، بل إنّه في الجوهر والأصل، هو مشكلة أخلاقية[1].

ثانيا- البرلمان والإصلاح: إنَّ السّلطة الرّقابية الممنوحة للبرلمان قادرة وبكلّ جدّية، على ضمان قدر من الشّفافية لأعمال الحكومة. فالمؤسّسة البرلمانية توفّر أدوات رقابية فاعلة تتفاوت في درجة آثارها. إنّ المؤسّسة البرلمانية ترفع درجة مراقبتها لتوفير الشّفافية ومعرفة الحقيقة[2].

كما يوجد هناك آليات أخرى لمواجهة الفساد والقضاء عليه؛ على سبيل المثال لا الحصر[3]:

أ- تسهيل عملية الإتّصال بين السّلطة التّشريعية وبين المواطنين، وذلك بإقامة حوارات بين نوّاب المناطق وسكّانها،

ب- المراجعة الدّورية للأنظمة والقوانين، ومراقبة ردود الفعل عليها والرّجوع إلى مواقف المواطنين والاستئناس بآراء المتخصّصين والإفادة من استطلاعات الرّأي العام،

ت- تطوير عملية الرّقابة المالية والإدارية والسّياسية بما يضمن أفضل الاستخدام للأموال العامّة وللقرارات الحكومية،

ث- يعطي البرلمان وغيره من مؤسّسات الرّقابة، الصّلاحيات للتّحقيق والتّحقق والرّدع وإيقاف الهدر المالي والسّياسي.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.30.

[2]- المرجع نفسه، ص.31.

[3]- المرجع نفسه، ص.32-34.

ثالثا- الحكومة والإصلاح الذاتي: تجري الرّقابة على القرار الإداري للسّلطة التّنفيذية عبر ممارستها من خلال أجهزة الرّقابة المختلفة مجتمعة أو متفرّقة. وبالرّغم من اقتصارها على مؤسّسات الحكومة إلاّ أنّها تظلّ، أيضاً ضمن رقابة البرلمان في بعض من نواحيها. إنّ مراقبة الفساد ليست مقصورة فقط على الوظيفة البرلمانية، إلاّ أنّها تبدأ أوّلاً بتفعيل الأجهزة الدّاخلية للسّلطة التّنفيذية وهذا ما يعرف بالرّقابة الإدارية[1]،

رابعا- الرقابة القضائية: السّلطة القضائية هي السّلطة التي تستند إلى القضاة والمحاكم، والتي تقوم بتتبع القوانين والقرارات والتّعليمات التي تصدر عن السّلطة التّنفيذية بعد أن تجيزها السّلطة التّشريعية. وهي السّلطة الوحيدة التي تمتلك بمفردها سلطة الإرغام في تنفيذ الأحكام والقرارات الصّادرة عنها.

كما أنّها السّلطة الفيصل في الحكم على ما تتّخذه السّلطة التّنفيذية من قرارات أو إجراءات، وحتّى يتم ذلك فإنّها يجب أن تمتلك الحق في استخدام آلية المساءلة للكشف عن طبيعة أداء السّلطة التّنفيذية[2]،

خامسا- رقابة الإعلام والإصلاح: لقد جرى العمل الحر على احترام الحرّيات المدنية والسّياسية للمواطنين، ومن أهمّها حرّية التّعبير عن الرّأي وهذا يعني فيما يعنيه حرّية الصّحافة وبناء الإعلام الحر. وهنا لا بدّ الإشارة إلى أنّ كثيراً من الدّساتير في الدّول المتحضّرة قد نصّت صراحة على هذه الحرية، التي تعني إبداء الرّأي بكلّ حرية كوسيلة مهمّة ورئيسية من وسائل المراقبة والمكاشفة ومن ثمّ الإصلاح[3]،

سادسا- التنمية السياسية والثقافة السياسية ودورهما في الإصلاح: إنّ معنى التّنمية السّياسية، كأحد جوانب الإصلاح السّياسي، يقوم على ترسيخ المساواة والتّعامل بروح القيم الديمقراطية[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص.35.

[2]- المرجع نفسه، ص.36.

[3]- المرجع نفسه، ص.38.

[4]- المرجع نفسه، ص.39.

وحتّى يمكن تحقيق ذلك لا بدّ من تجذير ما يسمّى بثقافة الثّقة والحوار المتبادلين بين النّظام السّياسي وبين المواطن.[1]

ولكي يضمن نجاح عملية الإصلاح السّياسي وتحقيقها واستمراريتها يتعيّن أن تكون هناك شروط مسبقة بشكل عام في البيئة التي ترغب الدّخول في عملية الإصلاح. ليس بمقدور أي عنصر من قوى الإصلاح الاستغناء عن توافر الشّروط اللاّزمة، والتسلّح بشروط لا تعني تعقيد العملية وإعاقتها، بل إنماء دليل على حساسية وخطورة العملية وحتّى لا ينقلب الإصلاح إلى فساد، وحتّى يكون عملية منظّمة فاعلة، ناجحة؛ مجدية ومثمرة.[2]

ويمكن تلخيص شروط الإصلاح في عدّة نقاط بالشّكل التالي[3]:

أولا– تحديد رؤية فكرية واضحة لعملية الإصلاح،

ثانيا– إنّ العمل الإصلاحي يحتاج إلى أوضاع سياسية مناسبة،

ثالثا– الدّعم والتّأييد؛ أي ضرورة حصول المشروع الإصلاحي على دعم الأغلبية،

رابعا– التّحديد الواضح لمجالات الإصلاح،

خامسا– إقرار مبدأ عدم توريث السّلطة،

سادسا– بناء ثقافة سياسيّة جديدة.

---

[1]– المرجع نفسه، ص.39.

[2]– محمد محمود السيد، "مواضيع وأبحاث سياسية"، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594>> (تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2015).

[3]– علوي، المرجع السابق، ص.34–39.

المطلب الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والإصلاح السياسي

إنَّ الحديث عن الدّيمقراطية والإصلاح السّياسي الذي شاع في الآونة الأخيرة بحكم التغيّرات التي طرأت على النّظام العالمي، وانتقل إلى الوطن العربي على أهمّيته وضرورة إدراك مزايا ومقوّمات الدّيمقراطية كأسلوب في الحياة، والحكم يبقى مجرّد دعوة عاطفية، ما لم تتم ترجمتها والتّعبير عنها عبر منظّمات وهيئات تعبّر عن درجة النّضج ومستوى التطوّر الذي ستمتّع به المجتمع. أي أنّ الديمقراطية ليست حلاً سحريّاً للمشاكل المطروحة وليست بنت اللّحظة الآنية، إنّها إرث من العقلانية والاعتراف بالآخر وبحقّه في القول والتّعبير حتّى وإن كان مختلفاً، وهي حوار مستمر للوصول إلى حلول أنجع للقضايا الإجتماعية والإشكالات التي تواجه المجتمع في سيرورته، وتمكّن النّاس من الدّفاع عن مصالحهم عبر قنوات وسبل متنوّعة مشروطة ومعبّرة عن العلاقة بين الوعي والمصلحة. حيث ينبغي أن ينظر للدّيمقراطية على أنّها ركن أساسي فيما يمكن تسميته مشروع الإصلاح السّياسي في الوطن العربي، لأنّها تعني المشاركة في أرقى صور العلاقة بين السّلطة والمجتمع وبالتّالي فإنّها تعتبر أهم مصادر الفاعلية السّياسية للإصلاح، حيث أنّها تحتضن قاعدتي القانون والمشروعيّة التي تركّز عليها قواعد ومقوّمات التّوازن الاجتماعي والسّياسي. فالدّيمقراطية تعدُّ حلاً عملياً وعقلانياً للإصلاح السّياسي لأنّها الضّمان الجوهري للإصلاح الحقيقي وهو ما يعني إطلاق حرّية العمل لكلّ القوى المؤمنة بالإصلاح السّياسي والمعادية له على حد سواء من النّاحية القانونية، ومن ثمّ يصبح على الجماهير أنْ تختار المناهج والطّرق التي يطرحها أيٌّ من هذين الفريقين. إنَّ الديمقراطية لا تبنيها القوى الظّلامية ولا يمنحها الدّيكتاتور ولا تأتي بوصفة جاهزة بل هي حصيلة ممارسة الأفراد اليومية في المجتمع التي تنطلق من نظام معرفي حر منفتح على التّساؤل وروح النّقد. وإذا تمكّن الوطن العربي من الانفتاح على هذا الأفق ستتوفر له إمكانية الشّروع في التّغيير والإصلاح الدّيمقراطي.[1]

[1]– عبد القادر خالد قدسي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48572>> (تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2015).

ومن خلال ما تمّ عرضه، اتّضح أنَّ مفهوم الإصلاح من مفاهيم العلوم الاجتماعية والمثيرة للجدل والنّقاش، إذ أنّه يتناول أحد الأساسيات المهمّة في مسيرة التطوّر والترقّي في المجتمعات البشرية ولم يقتصر معناه ودلالاته على الدّوائر الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعدّى ذلك إلى دوائر الثّقافة والفكر والمعتقدات. حيث اتّضح أنَّ هناك ارتباط وثيق بين الإصلاح السّياسي والدّيمقراطية، فالتّغيير الدّيمقراطي بالأساس، عملية داخلية تمَّ إنجازها في موطنها الأصلي أوروبا، عبر صيرورة تاريخية استمرَّت ثلاثة قرون. وتوّجت عبر تأسيس ما سمّي بدولة الرّفاه الأوربية بعد الحرب العالمية الثّانية. وهذا ما تمّ ادخاله في المجتمعات العربية للبحث عن أسباب وتأخّر العملية الدّيمقراطية والإصلاح في المشرق العربي.

فالمجتمعات الدّولية عرفت منذ القدم، محاولات جادَّة لإصلاح ما فسد وذلك بغية إيجاد العلاج النّاجح للخلاص من ظاهرة الفساد. وهكذا فما انتشر الفساد حتّى انطلق المصلحون يبحثون عن الحلول للخروج من هذا الخلل الذي أودى بكثير من الدُّول والأنظمة السّياسية.

وحتّى يمكن محاصرة ظاهرة الفساد يجب اتباع آليات وخطط، وطرق لمحاربة هذه الظّاهرة، وعندها ينقلب الأمر إلى تطابقه بين مكافحة الفساد وبين الإصلاح إذ أنّهما شيء واحد.

وعليه يمكن القول أنَّ الإصلاح السّياسي هدف لا يمكن التحوّل عنه للوصول إلى الدّيمقراطية بحيث أنَّ المفهومان مرتبطان وكلٌّ منهما يؤدّي للثّاني.

الفصل الثاني: الوضع الديمقراطي وارتباطها بالإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

المبحث الأول: أثر المتغيرات الدولية على عملية الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

المطلب الأول: حرب الخليج الثانية وتداعياتها على النظام العربي

المطلب الثاني: تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على مشهد الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

المبحث الثاني: دوافع الإصلاح في دول المشرق العربي

المطلب الأول: الدوافع الداخلية للإصلاح

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للإصلاح

المبحث الثالث: مشاريع الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

المطلب الأول: مشروع الولايات المتحدة للإصلاح

المطلب الثاني: المشروع الأوروبي للإصلاح

المطلب الثالث: المشاريع الإقليمية

المبحث الرابع: الإشكاليات المتعلقة بالإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

المطلب الأول: الإشكاليات المتعلقة بالبنية الداخلية

المطلب الثاني: الإشكاليات المتعلقة بالنية الخارجية

الفصل الثاني: الوضع الديمقراطي وارتباطها بالإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

في إطار دراسة الوضع الدّيمقراطي والإصلاح السياسي في منطقة المشرق العربي ربطتها الباحثة بمجموعة من المتغيّرات والدّوافع، وهذا ما سيتم دراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: أثر المتغيرات الدولية على عملية الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

المطلب الأول: حرب الخليج الثانية وتداعياتها على النظام العربي

إنَّ النّظام الإقليمي العربي من أكثر الأنظمة الإقليميّة عرضة للتَّأثير بالتغيّرات التي حدثت على الصّعيدين البنيوي والقيمي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو يتميّز عن الأنظمة الأخرى؛ في أنّه كان البيئة التي شهدت زلزال الخليج مع ما حمله هذا الأخير من تداعيات إقليمية ودولية.[1]على ذلك إنّ النّظام العربي يمتلك ميزتين، أولاهما موقعه الجيواستراتيجي بين عالمين يشهدان عملية إعادة البناء هما أوروبا والجمهوريات السُّوفياتية، التي انفصلت عنه بواسطة ثورات شعبية وديمقراطية وثانيهما جاذبيته من النَّاحية الجيواقتصادية. وفي هذا المعترك برزت أزمة الخليج الثّانية لتكرّس سيطرة الولايات المتّحدة على المنطقة من خلال إدارة الأزمة والحرب، وتثبت الفكرة التي كانت رائجة في تلك المرحلة والقائلة بقيام نظام هيمنة أمريكية على الصعيد العالمي.[2] وكان الرّئيس الأمريكي بوش الأب قد اعتبر أنَّ هذه الحرب تمثّل اختبار حقيقي للنّظام الدّولي الجديد، كما أكَّد على أنَّ استيلاء العراق على الكويت وخطر سيطرته على السُّعودية بالتَّهديد والغزو يمثّل تهديداً حقيقياً للمصالح القوميَّة للولايات المتَّحدة وبالتَّالي كان التَّدخل والحسم لصالح الأنظمة الموالية للدول العربية أكثر من ضرورة.

---

[1]– ناصيف يوسف حتي، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، **المستقبل العربين**، ع.165 (نوفمبر، 1992)، ص.51.

[2]– محمد عبد الحليم أبو غزالة، **حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي** (القاهرة: مطابع أخبار اليوم التجارية، 1995)، ص.25.

وعليه وبالنَّظر إلى علاقة أزمة الخليج بأزمة النّظام العالمي ككل وما سبّبه من آثار سلبية على المنطقة العربية، فإنّ النتيجة هي الحصول على مقاربة مفادها أنَّ تلك الأزمة بخصوصيّاتها تشكّل تجربة استثنائية ولا يمكن اعتبارها نموذجاً للأزمات الإقليمية والنّزاعات التي أديرت بآليات واضحة.[1]

كما أنَّ النّظام العربي عرف فترات عصيبة في ظل الثّنائية القطبية ما كاد يلتقط أنفاسه حتّى باغتته أزمة الخليج تاركة آثارها السّلبية على أكثر من صعيد، وفي هذا السّياق بالذّات تدخّلت أمريكا لتملي شروطها على المنطقة العربية مستغلّة هذا الظّرف، فبادرت إلى إقناع الحكومات العربيّة المؤثّرة بالتَّخلي عن الموقف التّاريخي الذي تشكّل في مؤسّسات النّظام العربي حيال شكل التّسوية في مستوى تطلّعات البلاد العربية المشروعة، وعليه فإنّ أزمة النّظام العربي في تلك الأمّة الحرب كانت بادية من خلال عدم فاعلية مؤسّسات الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام بدائل مهمّة، وجعلت المنطقة العربية تستجيب عن طواعية في بعض الأحيان وعن كراهية وضغط في كثير من الأحيان إلى الدّعوة لإقامة ترتيبات بديلة أدّت إلى فقدان النّظام العربي لمصداقيته وبدأ مستعدّاً إلى نقلها إلى ترتيبات بديلة أبرزها النّظام الشّرق أوسطي الذي تنادي به الولايات المتحدة،[2] في حين أنّ البديل الثّاني فقد تعلّق بتحوّل السّاحة الإقليمية إلى فرص شاملة بما يتماثل الوضع في لبنان أثناء الحرب الأهلية، حيث أصبحت التوتّرات والمواجهات بين الأطراف هي السّمة الأساسية للتّعامل.[3]

كما أنّ تطوّر العلاقات العربية في اتجاه المسارات الأسوأ المحتملة لتداعيات أزمة الخليج تسبّبت في تفكيك التّحالف الثّلاثي بين مصر وسوريا ودول الخليج[4]،

---

1 - Paul Kennedy, **The Rise and fall the great powers** (New York: Random House, 1987), p.77.

2- حسنى عويدات، "رسالة إلى العلماء تداعيات حرب الخليج الثانية وأحداث سبتمبر"، في:
<<http://forum.islamstory.com/5953-%D1%D3%CC9-%C5< (تصفح الموقع يوم: 01 أفريل 2015).

3- جميل مطر ووليد خوري، "الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن"، **المستقبل العربي**، ع.100 (جويلية، 1987)، ص.25.

4- عبد الرزاق فارس الفارس، "أزمة الخليج وأمة الطاقة وسلاح النفط العربي"، **المستقبل العربي**، ع.145 (مارس، 1991)، ص.22.

وبالتّالي حُرّم النظام العربي من أي قوّة لاحمة أو قيادة ذات مصداقية، كما غُيّر مضمون ودلالة الأُطُر التي تشتغل من خلالها ما يسمّى بالنّظام الإقليمي العربي من السّعي والتوجّه إلى مزيد من الاندماج القومي إلى مجرّد تكوين كومنولث بين الدّول العربية، وهذا ما اتّضح من خلال تهاوي نظام الأمن العربي، الذي ظلّ لفترات طويلة يحكم مسار العلاقات بين الدّول العربية، وأدّت هذه الأزمة إلى بروز ظاهرة جديدة هي الدّفاع المستورد بحيث وجدت الأقطار الخليجية نفسها لعدم وجود ترتيبات أمنية عربية أمام الحاجة لاستيراد من يدافع عنها تماما.[1]

المطلب الثاني: تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على مشهد الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

يجمع العديد من المفكّرين على أنَّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، هي أهم حدث بعد نهاية الحرب الباردة حصل في العلاقات الدّولية، لما لها من تحوّلات في العلاقات بين الغرب والعالم العربي على وجه الخصوص، حيث أنّ الاتهامات التي ظهرت بعد هذه الأحداث توجّهت كلّها إلى المنطقة العربية والإسلامية، على اعتبار أن المتّهمين الأساسيّين هم من جنسيات تنتمي إلى دول من هذه المنطقة، وبالتّالي فإنّ هذا العامل زاد من أهمّية هذه الأحداث، وفتح المجال أمام مخابر التّحليل الغربية لكي توجّه دراستها نحو طبيعة الأسباب التي أدّت إلى وقوع هذه الأحداث، لكن للأسف لم تكن الموضوعيّة في مغيّرها الأساسي، بل كان التّوجيه هو سيّد الموقف، بحيث أنّ الآراء كلّها ركّزت على أنَّ المنطقة العربية أصبحت بيئة مساعدة لتفريغ أفكار التطرّف والإرهاب، وتمّ بموجب هذه التّحاليل إدانة الدّين الإسلامي واعتباره سبباً في جنوح المتطرّفين إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم. كما بدأ واضحاً أنّ اللّوبي الصّهيوني هو الذي يقف وراء هذه الحملات الدّعائية المغرضة ضدّ الإسلام والمسلمين، بالنّظر إلى الفرص التي يوفّرها له مثل هذا الحدث.[2]

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص.22،23.

[2]– سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص.27.

فهذه الأحداث التي استغلّتها الولايات المتّحدة الأمريكية بشكل كبير في التّرويج لفكرتها القاضية بمحاربة الإرهاب الدّولي وتشكيل تحالف يجمع بين الكثير من دول العالم لهذا الغرض، كما ظهر في العلاقات الدّولية، مبدأ جديد يُعرف باسم "حق التّدخل"، أحدث قطيعة حقيقيّة في تاريخ الدّبلوماسية وساهم في ضرب دول ليس لديها أيّة قوّة ضرورية تمكّنها من ردع العدوان الأمريكي والتّحالفات الغربية التي تتدخّل في شؤونها بدعوى حق التدخّل لحماية وسيادة الدّول في العالم ولاسيما دول المنطقة العربية التي تعرّضت أكثر من غيرها للضّغوطات الأجنبية؛ بغية القضاء على آخر قوى الممانعة فيها. كما أنّ الولايات المتّحدة أعلنت مباشرة بعد وقوع تلك الأحداث عن رغبتها في ضرورة تغيير أساليب الحكم في الدّول العربية والإسلامية متخلّية بذلك عن مساندة النّظم التي كانت تحسب بأنّها حليفة لها. إنَّ الملاحظ على مشروع بوش الابن أنَّه أهمل الصّراع العربي الإسرائيلي ولم يعطي له أهمّية، رغم أنّ هذا المتغيّر هو العامل الأساسي الذي زاد من النّقمة العربية والإسلامية ضدّ أمريكا، وثمّ حصر استراتيجيته في قضية التّغيير السّياسي في منطقة المشرق العربي* (أنظر الملحق رقم 01) التي أضحت بفعل انعكاسات الأحداث تضمّ أفغانستان وإسرائيل وتركيا إلى جانب الدّول العربية سواء تلك الموجودة في المشرق العربي أو حتى تلك الواقعة في بلاد المغرب العربي.[1]

---

[1]– أمل يازجي ومحمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي والنظام العلمي الراهن** (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص.13.

*– **المشرق العربي:** المشرق العربي مصطلح جغرافي يُطلق على جزء من منطقة الشّرق الأوسط، الذي يمتدّ من البحر الأبيض المتوسط غرباً حتّى الهضبة الإيرانية شرقاً. وهو اسم يشير إلى الجزء الشّرقي من الوطن العربي في مقابل المغرب العربي، تضمّ المنطقة دول الهلال الخصيب بشكل أساسي (العراق، سوريا، فلسطين، الأردن، لبنان)، بالإضافة إلى دول شبه الجزيرة العربية (السّعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان، اليمن). ويضيف البعض أحيانا مصر والسّودان أيضاً. يشار إلى أنّ مصر تتّخذ مكان متوسّط جغرافياً ما بين المشرق والمغرب العربيّان، كذلك في مجالات عديدة منها الثّقافة والفنون والعمارة، إلاّ أنّها تعتبر أقرب إلى المشرق بسبب الرّوابط التّاريخية والجغرافية بينها وبين بلاد الشّام منذ عهد الفراعنة، حيث كانت تعتبر منطقة متّحدة الحكم معظم تلك الفترة. أنظر في: يونس أحمد الجمرة، "الرؤية العقائدية الجدد في السياسية الأمريكية تجاه المشرق العربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، 2008–2009)، ص.7.

فالمشروع الأمريكي الذي انطلق بعد هذه الأحداث لم يكن يهدف فقط إلى تغيير خريطة المناطق من النّواحي السّياسية، بل أنّ الهدف كان أوسع وأشمل، وهو ما اتّضح مباشرة في احتلال أفغانستان والعراق، وتمّ تغذية هذا التوجّه الإمبراطوري للمشروع باعتماد أفكار جديدة من النّاحية العسكرية مثل خيارات الضّربات الاستباقية؛ وهذا كتكتيك جديد وفعّال لمواجهة الأعداء الجدد للمصالح الأمريكية، ونعني بهم الإرهاب وانتشار أسلحة الدّمار الشّامل والدّول المارقة والنّظم الإقليمية التي يتعقّد هؤلاء المحافظون أنّها تهدّد تحالفهم مع إسرائيل مثل النّظام العربي.[1] إنّ تداعيات الأحداث على مشهد الإصلاح السّياسي في الوطن العربي تلاقت بشكل غير مسبوق مع المصالح الإسرائيلية، حيث أنّه بموجب هذه الأخيرة أصبح للدّولة العبرية يدٌ كبيرة في المنطقة العربية، وهو نفس الدّور الذي حدّده لها مؤسّسها الرّوحي هرتزل وهو أنْ تكون حصناً متقدّما للحضارة الغربيّة في مواجهة بربريّة الشّرق. ثمّ أنّ اللّوبي الصّهيوني أدرك جيّدا بأنّ الفرصة مواتية لتعزيز العداء الأمريكي للعرب. وظلّ يحرّك الدّعاية القاضية بأنَّ العرب والمسلمين هم إرهاب؛ وأنَّ ما قاموا به من عمليات إرهابية يعبّر عن حقد وضغينة اتجاه الحضارة الأمريكية الغربيّة بسبب ما حقّقته من تقدّم وتتطوّر في مختلف المجالات[2].

إنّ الملاحظ على توجّهات أمريكا بشأن الإصلاح في المنطقة العربية بعد تلك الهجمات؛ يستنتج جملة من الأفكار لعلّ أهمها هو أنّ الغموض والتسرّع والتهوّر كان وراء تلك المبادرات، فهي تعاملت مع الدّول العربية بمنطق الاتّهام دون أنْ تبحث في حقيقة الفاعلين الأساسيّين، واكتفت بمطالبة بعض الدّول دون غيرها بحتمية الإصلاح والتّغيير، وتعني بذلك المملكة العربية السّعودية التي وجّهت لها انتقادات لاذعة وصلت إلى حد التّعدي على سيادتها[3]،

---

[1]– علي خليفة الكواري، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.22.

[2]– روجيه غارودني، **أمريكا طليعة الانحطاط**، تر: عمر زهيري، ط.3 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص ص.27،28.

[3]– المرجع نفسه، ص.29.

وهو ما يجعل الإتّهام الأمريكي للرّياض يحمل ورائه أهدافاً مبيتة، منها ابتزاز السّعوديين من أجل الحصول على منافع أكبر في مجال الطّاقة على اعتبار أنّ المملكة تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، وأيضاً من أجل تحييد دورها على الصّعيد العربي والإسلامي لا سيما وأنّ مواقفها قبل الأحداث اتجاه الصّراع العربي الإسرائيلي لم ترق بتاتاً الصّقور التي تحكم البيت الأبيض.[1]

إنّ منهج أمريكا في قضايا فرض الإصلاح في المنطقة العربيّة بعد الأحداث أخذ سبيل الضّغط والتّرهيب، وكان هدفه الأساسي هو تغيير الأنظمة القائمة في منطقة الشّرق الأوسط، دون أنْ يكون لمشروعها رؤية واضحة، بحيث كان بمثابة بالون اختيار لا أكثر ولا أقل، بالإضافة إلى أنّ الولايات المتحدة وقعت في فخ سوء تقدير العواقب، ونسيت بأنّ الأنظمة الموجودة والتي وضعتها ودعتها بالمقاربات والمشاريع الفكرية، وقوّة نفوذها السّياسي بواسطة تزويدها بالمعدّات والسّلاح، وتجاوزت على خروقها بشأن حقوق الإنسان، فالكاتب يرى أنّ كل من مصر وسوريا والسّعودية خير مثال على صحة ما يعتقد.[2]

إذن فالأحداث الشّهيرة كانت تداعياتها جد خطيرة على مسار الإصلاح في العالم العربي، حيث ساعدت على تسريع وتيرته، وتركّزت كل الجهود في تطوير النّظام السّياسي والسّماح للأحزاب وفعاليات المجتمع المدني بالنّشاط أكثر، كما تمّ الاعتراف داخل بلدان الوطن العربي بالمعارضة كآلية لتحسين صورة الحكم الرّاشد، وباشرت إجراءات تعسّفية ضدّ التيار الإسلامي ومنعت قيادته وأعضائه من العمل والنّشاط بحجّة مكافحة الإرهاب، وهذا كلّه إرضاءاً للمطالب الأمريكية، حيث أنّ هذه الأخيرة لم تكن ترى في الإصلاح السّياسي إلاّ كخيار يهدف إلى تحقيق المنافع الاقتصادية، أي الوصول إلى السّيطرة على الأسواق وعلى مصادر الطّاقة المهمّة في المنطقة العربية، هذا دون أنْ يتمّ التخلّي على تطبيق المبدأ الديمقراطي.[3]

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص.29،30.

[2]– فهد العرابي الحارثي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية... والعدل** (بيروت: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2004)، ص.39.

[3]– علي الطراح، **تطوير السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج** (القاهرة: السياسة الدولية، 1994)، ص.55.

إن مشروع الإصلاح الذي أرادت فرضه واشنطن على المنطقة العربية، لم يكن إلاّ تطبيقا للاستراتيجية الجديدة التي تبنّتاها مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة والمتّسمة، بفكرة التّوسع نحو تعزيز الدّيمقراطيات الجديدة وربط المساعدات الإنسانية بضرورة تحقيق الانفتاح السّياسي، بالإضافة إلى دعم المنظومات الأمنية الجماعية وحسم الصّراعات والخلافات بالطّرق السّلمية؛ ناهيك على أنَّ إصلاح الأنظمة العربية سياسيًّا دون مراعاة الخصوصية جعل المشروع الأمريكي يصاب بالفشل، ويتحوّل إلى متغيّر سلبي لم يجلب إلاّ مزيداً من التوتّر واللاّاستقرار في المنطقة.

المبحث الثاني: دوافع الإصلاح في دول المشرق العربي

لقد تعرّضت منذ مطلع الثّمانينيات من القرن الماضي، منطقة الخليج العربي، إلى العديد من الأحداث التي أثّرت على الواقع الخليجي بشكل خاص والعربي والدّولي بشكل عام. ومن الملاحظ أنّ كلّ هذه التّطورات قد تمحورت حول موضوع النّفط. ومن هذه الأحداث الحرب الإيرانية وغزو العراق لدولة الكويت، واحتلال العراق. ومع أنّ سلسلة الحروب هذه قد ولّدت الكثير من اختلالات أمنية وعسكرية وسياسية في دول الخليج العربي، إلاّ أنّ هيكل النّظام السّياسي فيها لم يتأثّر كثيراً. ويعيد بعض المفكّرين ذلك إلى ارتفاع مستويات المعيشة فيها؛ ويقول هؤلاء المفكّرون إنَّ هذه الأنظمة قد واجهت بعض التحدّيات الدّاعية إلى الإصلاح ولكن على مستويات متفاوتة. وقد تصاعدت التحرّكات الشّعبية المنادية بإحقاق الدّيمقراطية والمشاركة الشّعبية ولكن بتواتر مختلف، مركّزة على مقولة أنّ ما شهدته هذه الدّول هو نتيجة منطقية لغياب المناخ الديمقراطي[1]. فبدأت الأحداث تشكّل تحولاً كبيراً في المجتمع الخليجي، وأخذت تتخطّى البعد المحلّي، فصار حديث الديمقراطية يأخذ بعداً دُوليّاً تَمثَّل في دخول الغرب على خط الحدث وممارسته ضغوطاً إعلامية وسياسيّة على النّخب الحاكمة في سبيل الأخذ بمبدأ الإصلاحات السّياسية[2].

---

[1]– علوي، المرجع السابق، ص.75.

[2]– المرجع نفسه، ص.76.

المطلب الأول: الدوافع الداخلية للإصلاح

إنَّ لقياس شرعية الأنظمة السّياسية الخليجية يجب أن يجري على ثلاثة عناصر، هي العنصر الدّستوري بمعناه الحرفي الضّيق، والثاني هو عنصر التّمثيل ومضمونه قناعة الرّعية بأنَّ الحاكمين سيمثّلونهم والثالث؛ هو عنصر الإنجاز، ومضمونه أنّ الشَّرعية تبدأ أو تقوى من خلال الإنجازات الكبيرة التي تحقّقها السّلطة للمجتمع. وعليه فإنّ هذه الأنظمة وانطلاقا من حرصها على صيانة ذاتها فقد رأت بضرورة الأخذ بأسلوب الحداثة[1]، وحتّى يتمّ ذلك لا بدَّ من الإصلاح في المجالات التالية[(2)]:

أولا- تنامي تيّار القوميّة العربية ومطالبته بالتّغيير والتّحديث الاجتماعي والسّياسي،

ثانيا- رغبة القوى التّقليدية القبلية والتّجارية المتحالفة معها ومع الأُسَر المالكة، في تطوير دورها في الحياة السّياسية وتغييره، وإعطائه بعداً جديداً ينسجم وطبيعة مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني،

ثالثا- تراجع دولة الرّفاهية الخليجية بسبب ارتفاع التّكاليف الإقتصادية، الذي اضطرّ دول الخليج إلى ترشيد الإنفاق وفرض الرّسوم والضّرائب.

وهنا فقدت الدّولة شيئاً من أدواتها في كسب الرّضا، وبالتّالي فقد انطلقت الاحتجاجات وبدأ المواطنون يشعرون بالضّيق، وصاروا يلتفتون إلى كثير من قضاياهم المادّية وغير المادّية. وقد أدّى هذا التّناقض في القدرة المالية إلى تقليص عدد الموظّفين في القطاع العام الذي كان ملاذاً للحكومات، تُرسل إليه الكثيرين دون الحاجة لهم، ولكن فقط لكسب الولاء والرّشا، حتى تضخّم هذا القطاع وترهّل، وأصبح عبئاً على الميزانيات في دول الخليج العربي إلى اتّباع سياسة الخصخصة، ولكن على تفاوت في السُّرعة، وكان الهدف تنويع مصادر الدّخل للأفراد وتقليص اعتمادهم على الدّولة[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص.80.

[(2)]- **المكان نفسه.**

[3]- المرجع نفسه، ص.81.

وفي ذات السّياق تنبّهت حكومات الخليج العربي إلى قضيّة حسّاسة كان يجب معالجتها ويقصد بذلك قضية الإعتماد المفرط على العمالة الأجنبية، سواء في مؤسّسات الدّولة الرّسمية أم في القطاع الخاص أم من قبل الأفراد. وقد جاء القلق من هذا الوضع بعد أنْ تشكّلت ثقافة استهلاكية وسلوكية خليجية اعتمدت على توظيف الأجانب عرباً أو غير عرب. وما أنْ تراجعت القدرة الإقتصادية لهذه الحكومات أحسّت بضرورة إعادة ترتيب الوضع الوظيفي، فبدأت بعملية استيعاب العمّالة الوطنية، وبذلك عن طريق التّدريب والتّعليم والإعداد وعن طريق دفع رواتب تشجيعية، وقد عدّ هذا الإجراء من الدّوافع الضّاغطة نحو التّصحيح والإصلاح. إلاّ أنّ هذا الإجراء قد واجه صعوبات تمثّلت في عجز الحكومات عن توظيف العمالة الوطنية في القطاع العام بسبب التضخم الوظيفي من جهة، كما أنّها لم تستطع أن تفرض توظيف المواطنين على القطاع الخاص الذي لم يكن راضياً عن كفاءة هؤلاء المواطنين بسبب رداءة مُخرجات التّعليم الذي خضعوا له. وبالرّغم من ذلك؛ وتحت الضّغوطات الدّاخلية، فإنّ الحكومات الخليجية اسْتمرّت في البحث عن وسائل لحل هذه الأزمات الذي يعني بالضّرورة التوجّه نحو الإصلاح، وحتّى تُنجز ذلك كان لا بدَّ من انتهاج سياسات رُبَّما لا تكون ذلّت شعبية بل وربّما صُنّفت على أنّها مؤلمة، ومن ذلك وقف سياسات الدّعم الحكومي بسبب ارتدادات الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار كُلفة الخدمات. وقد واجهت المؤسّسات التّشريعية أو شبه التّشريعية في بعض دول الخليج سياسات الحكومات هذه مثلما جرى في الكويت والبحرين والسّعودية.

لقد أخذ الاقتصاد الفاعل يلعب دوراً مهماً في اطلاق المبادرات المطالبة بالإصلاح والتّطوير، خاصّة بعد أن تولّدت طبقة عاملة محلّية تعمل في استخراج النّفط وتصديره، التي احتلّت وزناً اجتماعياً، وذلك في كل من البحرين والمنطقة الشّرقية من السّعودية والكويت وقطر، وسريعاً ما ظهرت مكامن قوّة هذه الطبقة، فهي التي نظّمت إضراباً في البحرين، ترك أثراً واضحاً في المجتمع الخليجي، ثمّ انتقلت إلى الكويت[1].

[1]– المرجع نفسه، ص ص.81،82.

وحتّى تواجه ذلك عمدت الأنظمة السّياسية، وكذلك الشّركات النّفطية، إلى خلق ارستقراطية عمالية، كي تكون عامل استقرار وإغراء المحتجّين بمستوى معيشي أفضل، وذلك بعد أنْ فهم الطّرفان أنَّ أهمية المرفق النّفطي وتأثيره ليس على المستوى الاقتصادي قط ولكن حتّى على مقدرات الفهم السّياسي الاجتماعي والثّقافي والفكري[1].

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للإصلاح

وكما تضافرت مجموعة من الدّوافع الدّاخلية لتحريك قطاعات عديدة من المجتمعات الخليجية وحثّهم على ضرورة التّغيير والإصلاح، فإنَّ الأمر لم يقف عند ذلك فقد كانت هناك دوافع خارجية لم تقل أهمية عن تلك الداخلية ومنها[2]:

أولا- إنَّ المتغيّرات في مفهوم النّظام العالمي الجديد قد أوجدت أشكالاً من التّهديدات الموجّهة للأمن القومي للدّول، غلب عليها التّداخل والتّشابك بين الدّاخل وبين الخارج. وتمثّل ذلك في العولمة والاندماج الاقتصادي والسّياسي والاجتماعي والثّقافي والسّلوكي والمالي والتّقني ضمن إطار عالمي كوني لا يلتزم بسيادة الدّول وحدودها. وتحت ضغط استحقاقات هذه العولمة دخلت المجتمعات الخليجية في السّياقات العامّة للتّحولات الدّولية، ومن ضمن ذلك الدّعوة إلى الإصلاح والتّغيير على كل المستويات، وخاصّة المستوى السّياسي،

ثانيا- لقد أثارت الأحداث الإقليمية كمًّا كبيرًا من التّفكير واستفزاز العقل في منطقة المشرق العربي، ومن ذلك ما شهدته إيران من تغيير جذري في نظامها السّياسي، وذلك حين اندلعت الثورة فيها عام 1979 وأطاحت بحكم الشّاه صاحب الصّداقات مع دول المشرق العربي،

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص.82،83.

[2]- المرجع نفسه، ص ص.87،88.

ثالثا- لقد شكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001، أحد مفاصل الأحداث الدُّولية التي أدَّت إلى قيام تحوُّلات ضخمة في الولايات المتَّحدة وفي دول العالم العربي والخليجي بشكل خاص، حيث كان العدد الأكبر من منفّذي العملية خليجيّين وخاصّة من السّعودية. وبذلك مثّلت هذه الأحداث وارتدادها حدوث منعطف تاريخي حاسم نقل المنطقة من حال إلى حال، خاصّة عندما قالت الولايات الأمريكية إنَّ ظاهرة ابن لادن ليست ظاهرة معزولة عن السّياق العام للوضع الجديد في المنطقة الذي تجسّد في الدَّعوة إلى الإصلاح والتّغيير في المجالين السّياسي والاقتصادي[1]،

رابعا- تعرَّض العالم الإسلامي والعربي إلى موجة من الاتهامات برعاية الإرهاب وتصديره، وتشوّهت صورة الدّين الإسلامي في الغرب وفي الولايات المتّحدة الأمريكية.[2]

المبحث الثالث: مشاريع الإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

المطلب الأول: مشروع الولايات المتحدة للإصلاح

إنَّ مشروع الولايات المتّحدة الأمريكية للإصلاح في المشرق العربي عملية في غاية الأهمّية، حيث جاء على المسرح الدّولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولم يظهر دفعة واحدة بل تطوّر من خلال عدّة مراحل وخطوات مبرمجة، حتّى نتج عنه مشروع الشّرق الأوسط الكبير والشّرق الأوسط الجديد. وهناك أربع أهداف مصيرية ترتكز عليها الولايات المتّحدة الأمريكية وهي كالتالي[3]:

أولا- الإصلاح السياسي: ويدور حول تنمية المجتمع المدني، وتعزيز دولة القانون، وتعزيز التّعددية الإعلامية،

ثانيا- الإصلاح الإقتصادي: ويتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة، وتشجيع الاستثمار وتسهيل خلق المؤسّسات، وترى أنّ هذه المنطقة تمثل سوق للمنتجات الأمريكية وممول يصدّر أموال الاستثمار،

---

[1]- المرجع نفسه، ص.89.

[2]- المرجع نفسه، ص.90.

[3]- عزيز، المرجع السابق، ص ص.65،66.

ثالثا- الإصلاح التعليمي: ويتمثل في تمكين الجميع من التعلّم، وتحسين البرامج الدّراسية، وتأهيل الطّاقات البشرية لخوض وظائف التجارة والسّوق[1]،

رابعا- الهدف الخاص بالمرأة: وتتحدث بالمبادرة عن تحسين أحوال المرأة على وفق خطّة مبرمجة.[2]

يستنتج أنَّ الولايات المتّحدة تسعى إلى فرض مشاريعها بكل الوسائل حتّى إذا دعت الحاجة إلى استخدام القوّة العسكرية لإنجاح ما خطّطت له وزارة البنتاغون أو وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية **(CIA)** لجلب المصالح الحيوية من المنطقة.

أولا- مشروع الشرق الأوسط الكبير: يعدّ مشروع الشّرق الأوسط الكبير من المشروعات المطروحة بقوّة على السّاحة الدّولية بعد خطاب ريتشارد هاس، وتعدّ مبادرة كولن باول* **Colin Powell** من أهمّها من حيث التّأثير، بعد أن قامت الإدارة الأمريكية بتبنّي هذا المشروع. وقد أطلق المشروع في 09 فيفري 2004، من قبل رئيس الولايات المتّحدة السّابق (جورج بوش الابن)، والأولوية السّياسية الأمريكية الآن هي تحويل الشّرق الأوسط إلى ديمقراطيات على النّموذج الأمريكي. حيث يستند مشروع الشّرق الأوسط الكبير إلى تقريري التّنمية البشرية عن الوطن العربي لسنة 2002-2003 لتحديد النّواقص الثلاثة (الحرّية، المعرفة، وتمكين النّساء)، باعتبار أنَّ هذه الثّغرات ساهمت في خلق الظّروف التي تهدّد المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية والدّول الأوروبية (لأنّ بتزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السّياسية والاقتصادية في المنطقة[3]،

---

[1]- المرجع نفسه، ص.66.

[2]- **المكان نفسه.**

*- ولد كولن باول في 5 أفريل 1937 في نيويورك من أصل جمايكي، تولى وزارة الخارجية الأمريكية من 20 جانفي 2001 حتى 26 جانفي 2005 في الفترة الرّئاسية الأولى من عهد الرّئيس جورج بوش الابن. وانهى خدمته كوزير الخارجية اثر تقديم استقالته. أنظر الرابط التالي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "كولن باول"، في: **http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp?lang.xml**>> (تصفح الموقع يوم: 05 ماي 2015).

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الإصلاح الدّيمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)، ص.216.

ستشهد زيادة في التطرّف والإرهاب والجريمة الدّولية والهجرة غير المشروعة. من هنا ربطت الولايات المتّحدة الأمريكية مصالحها وأمنها واستقرارها بأمن واستقرار وتحسين الأوضاع في منطقة الشّرق الأوسط. وهذا الأمر يحتاج لحل جذري حتّى تأمن أمريكا من عدم تعرّضها للهجمات الإرهابية المتتالية في داخل الولايات المتّحدة.

وقد صرّحت في مشروعها الكبير أنَّ الحل هو الإصلاح الشّامل؛ في المجالات الاقتصادية والسّياسية والتعليمية والاجتماعية، لأنَّ البنى الاجتماعية المتخلّفة والمناهج التّعليمية سبب لولادة أشخاص محيطين ومتشدّدين. وهذا على الرّغم من أنَّ هذه المنطقة تفتقر إلى النّظام السّياسي الشّرعي والمستقر، وبنى اقتصادية قادرة على المحافظة على موازنات لا حدَّ لها[1].

لذا ينطلق مشروع الشّرق الأوسط الكبير من حقيقتين مهمّتين هما[2]:

أ- الحقيقة الأولى أنَّ هناك تدهوراً كبيراً في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السّياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ممّا يحتّم ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع قبل أن تتفاقم أكثر،

ب- والحقيقة الثّانية هي أنَّ هذه الأوضاع المتدهورة تُشكّل دافعاً قويّاً، لنمو الإرهاب والجريمة الدُّولية، والتّطرف ممَّا يتطلّب ضرورة وضع حد لاستشراء هذه الظّواهر المتعلّقة والبدء بعملية الإصلاح.

وقد حدّد هذا المشروع ثلاثة أهداف رئيسية مدخلاً لعملية الإصلاح وهي كالتالي[3]:

أ- تشجيع الدّيمقراطية والحكم الصّالح،

ب-بناء مجتمع معرفي،

ت-توسيع الفُرص الاقتصادية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.217.

[2]- المرجع نفسه، ص ص.217،218.

[3]- المرجع نفسه، ص.118.

ثانيا- الشرق الأوسط الجديد: الشّرق الأوسط الجديد* ليس آخر حلقة من حلقات استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ المتغيّر في منطقة الشّرق الأوسط، بل ربما ستليه مشروعات ومخطّطات استراتيجية أخرى لأجل الوصول إلى أهدافها. يمكن الحديث عن سببين مهمّين دفعا كونداليزا رايس للإعلان عن هذا المشروع على الرّغم من إدراكها أن الظّروف والمعطيات غير ملائمة[1]، وأنّ فرص نجاحه ضعيفة ومحدودة وهما[2]:

أ- إظهار قوى أمريكا، وتأكيد أنّها مازالت -على الرّغم من اخفاقها على أكثر من جهة وتراجعاتها- هي القوّة المسيطرة والمهيمنة والممسكة بجميع خيوط اللّعبة في المنطقة القادرة على رسم الخرائط وتحديد الأدوار وتقديم المشاريع،

ب- الأشغال والإلهاء ومنع حدوث فراغ في المنطقة يمكن أنْ يفتح المجال أمام طرح مشاريع وخيارات تتعارض مع مصالح أمريكا وحليفها الإسرائيلي، لا سيما بعد تعثّر عملية السّلام وتقدّم خيار المقاومة الشّعبية في أكثر من موقع.

أمَّا هدف هذا المشروع فيأتي من خلال استراتيجية الولايات المتّحدة، ويفهم من خلال وقائع الأحداث التي تقع في تلك المنطقة، ومن أبرزها حرب إسرائيل مع لبنان في جوان 2006، وفي ظلّ هذه الأحداث والتطوّرات يظهر هدفان بارزان إضافة إلى الأمن القومي الأمريكي القائم على أساس مثلّث توماس فريدمان* **Thomas Friedman** الذي يتكوّن من حماية إسرائيل،

---

*- الشّرق الأوسط ليس مصطلحا جديدا بل قديم وقد استخدم من قبل شمعون بيرز في كتابه بعنوان (الشّرق الأوسط الجديد) في بداية التسعينات، ولكن الجديد هو محتوى المشروع وليس المصطلح. أنظر الرابط التالي: إيهاب شوقي، "الشرق الأوسط الجديد بين الإشاعة والحقيقة وواقعية التنفيذ"، في:
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=40914 >> (تصفح الموقع يوم: 14 مارس 2015).

[1]- المخادمي، المرجع السابق، ص.118.

[2]- المرجع نفسه، ص.220-223.

*- صحفي أمريكي شهير، من أشد المفكرين اليهود تطرّفاً وتصهيناً، فاز ثلاث مرات بجائزة بوليتز عن عمله كمحرّر للشؤون الخارجية في جريدة نيويورك تايمز، وهو مقيم حالياً في بوتيسدا، ميريلاند. أنظر الرابط التالي:
The New York Times, " THOMAS L. FRIDMAN", In: << http://www.thomaslfriedman.com/about-the-author (Browse The Wwebsite On: 20 April 2015).

ضمان تدفّق النّفط الرخيص، ومنع الإسلام من دخول المعادلة الدّولية كشريك القرن الجديد إلى جانب اللاّعبين الكبار[1]. أما الهدفان الآخران فهما[2]:

أ- تقسيم دول المنطقة على أسس طائفية وعرقية،

ب-إخلاء المنطقة من الحركات الإسلامية المسلّحة والمقاومة.

المطلب الثاني: المشروع الأوروبي للإصلاح

كانت الدُّول الأوروبية على علاقة مباشرة مع دول الشّرق الأوسط منذ زمن بعيد، ولها تاريخ طويل أبعد من علاقة الولايات المتّحدة مع دول المنطقة. وهذا الإرث التّاريخي أدّى إلى حقيقة مهمّة وهي أنّها لا تزال مهتمّة بتحسين الأوضاع في المنطقة، كي تحافظ على نفوذها ومصالحها فيها[3]. وتدرك جيّدا أنّ المسألة تتعلق بكل الجوانب، لذا فهي تنخرط في مشاريع الإصلاح وتشجعها. والملاحظ أنَّ الأوروبّيين كانوا يطرحون مبادرات مشابهة للمبادرات الأمريكية منذ عدَّة سنوات، تستهدف إصلاح الأنظمة السّياسية والاقتصادية في الشّرق الأوسط، وربطها بالأسواق الأوروبيَّة. وكان الإيطاليون أوَّل من قدَّم فكرة مؤتمر الأمن والتَّعاون في منطقة المتوسط، في عام 1989، إلاّ أنَّ فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، والبرتغال، قد تقدَّمت بهذه الفكرة رسميّاً في أوائل عام 1991 وذلك بعد توسيع مداها فيما وراء شمال إفريقيا لتشمل أقاليم أخرى. حيث يُمثّل مؤتمر برشلونة حواراً مستمرّاً بين الإتّحاد الأوروبي والبلدان المتوسّطية الاثني عشر*، حول إقامة التّعاون الإقتصادي وإقامة هياكل شاملة تتضمّن الأبعاد الأمنية والسّياسية والاجتماعية والانسانية والحضارية[4].

---

[1]- المخادمي، المرجع السابق، ص.224.

[2]- المرجع نفسه، ص.225.

[3]- عزيز، المرجع السابق، ص.85.

*- وهي كالتّالي: فلسطين، الأردن، مصر، سوريا، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب، تركيا، إسرائيل، مالطة، وقبرص. أنظر في: رابح حمدي باشا، مداخلة بعنوان: أفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورو متوسطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المكان: الجزائر (23 أفريل 2003).

[4]- عزيز، المرجع السابق، ص.86.

كما يوجد كذلك مبادرة ألمانيا والتي قام بعرضها وزير الخارجية الألماني (يوشكا فيشر) أمام مؤتمر ميونيخ، حول السّياسة الأمنية. من أجل الشَّراكة والتَّعاون ما بين الدُّول الأوروبية، ودول الشّرقين الأوسط والأدنى، تحت اسم الشّرق الأوسط الأوسع. والهدف من المشاركة هو إرساء الدّيمقراطية ودول القانون والتخلّي عن العنف، وعدم احتكار السّلطة[1].

ومن هنا يتضح أن هناك هدفين بارزين غير معلنين في المبادرة وهما[2]:

أ- تواجد أوروبي بشكل من الأشكال في منطقتي الشّرق الأوسط والأدنى، وضمان عدم انفراد الولايات المتّحدة بتوجيه الأوضاع في المنطقة،

ب-الوقوف بوجه القضايا والمشاكل التي تصدره المنطقة لأوروبا وصدّها، كالإرهاب والهجرة غير الشّرعية والجريمة المنظّمة.

وبعد أقلَّ من شهر من إعلان المبادرة الألمانية طرح مشروع آخر جديد من قبل فرنسا وألمانيا، تحت عنوان "من أجل مستقبل مشترك مع الشَّرق الأوسط"، وهذا المشروع الجديد جاء إلى الوجود نتيجة أفكار يوشكا فيشر ونظيره دومينيك دوفيلبان* **Dominique de Villepin**، وهذا التَّوحيد في جهود دولتين يأتي في سياق بلورة موقف أوروبي مشترك، ومستقل عن المشروع الأمريكي تجاه قضايا؛ وأحداث الشَّرقين الأوسط والأدنى، من خلال طرح مشروع أوروبي الطّابع. خاصّة من قبل أكبر وأقوى دولتين في أوروبا وهما فرنسا وألمانيا[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص.95.

[2]- المرجع نفسه، ص.97.

*- دبلوماسي وسياسي فرنسي، ولد في 14 نوفمبر 1953 في المغرب. عيّن في 31 ماي 2005 رئيساً لوزراء فرنسا. برز اسمه عام 2003 عندما كان وزيراً للخارجية الفرنسية أثناء غزو العراق. له بعض المقالات السّياسية. أنظر الرابط التالي:
Monsieur-Biographie,"Biographie de Dominique De Villepin", Dans:
<<http://www.monsieur-biographie.com/celebrite/biographie/dominique_de_villepin-1872.php (Parcourir le site sur: (05 Mai 2015).

[3]- عزيز، المرجع السابق، ص.98.

المطلب الثالث: المشاريع الإقليمية

يوجد في الشّرق الأوسط مجموعة من المشاريع الإقليمية من مصادر مختلفة، التي طرحت من قبل الدّول والجماعات ومؤسّسات المجتمع المدني، بهدف خلق تغييرات وترتيبات جديدة بما يلائم مصالحهم، وأحياناً الوقوف بوجه المشاريع الخارجية التي تهدد مصالحهم. ومن أبرزها[1]:

أولا- المشروع الإسرائيلي: كانت إسرائيل في أمسّ الحاجة إلى التّغيير الإقتصادي والسّياسي، والأمني في الشّرق الأوسط، والسّعي إلى إعادة تنظيم وترتيب هيكلية المنطقة بكاملها من أجل الخروج من العزلة والعنف وعدم الاستقرار التي عانت منها كثيراً، وبناء علاقات جديدة مع جيرانها بشكل يساعدها على القيام بدورها الرّيادي الإقليمي في المنطقة. لذا لجأ شمعون بيريز* **Shimon Peres** إلى تقديم مشروع خاص بالمنطقة تحت عنوان الشّرق الأوسط الجديد، بغية إعادة ترتيب أوضاع المنطقة وصياغتها. حيث يرى بيرز أنَّ هناك خطرين يواجهان هذا المشروع في بداية بناءه، وهما الخطر الإسلامي القادم واستمرار النّزاعات في الشّرق الأوسط. حيث يستنتج بيرز أنَّ عملية التَّحول الدّيمقراطي وإجراء انتخابات لا بدَّ أنْ تسبقها اصلاحات اقتصادية واجتماعية في المنطقة، حتّى لا يؤدّي هذا التّحول إلى مزيد من نشاطات الحركات الرَّاديكالية والأحزاب الإسلامية. بل يجب أن تؤدّي إلى إنجاح عملية السَّلام وإقامة نظام إقليمي في المنطقة، وإحلال السّلام فيها على وفق ما تريده إسرائيل. ويقول أنّ هدفهم النّهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوروبيّة،

---

[1]- المرجع نفسه، ص.109-112.

*- ولد في 2 أوت 1923، تولى منصب رئيس دولة إسرائيل من 15 جويلية 2007 وحتى 24 جويلية 2014. أنظر الرابط التالي: الجزيرة.نت، "شمعون بيريز"، في: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cd049989-3c07>> (تصفح الموقع يوم: 25 أفريل 2015).

وإنَّ الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية[1]:

أ- **الاستقرار السياسي:** إنَّ الأصولية تشتقّ طريقها سريعاً وعميقاً في كلّ بلد عربي في الشَّرق الأوسط مهدّدة بذلك السّلام الإقليمي،

ب- **الاقتصاد:** إنَّ ارتفاع مستوى المعيشة هو شرطٌ مسبق لتخفيف التوتّرات في بُلدان الشَّرق الأوسط. وطالما هناك هوَّة فاصلة داخل النّظام الاجتماعي السّياسي، فإنَّ المجال ينمو رحباً أمام الأصولية. وأنَّ إنشاء منظَّمة تعاون إقليمية تتحرَّك على قاعدة فوق قومية هو الرَّد الوحيد على الأصولية،

ت- **الأمن القومي:** إن السَّبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر، عصر صواريخ أرض والقدرات النَّووية، هو إقامة نظام إقليمي للرَّقابة والرَّصد،

ث- **إشاعة الديمقراطية:** يحتاج الشَّرق الأوسط إلى الدّيمقراطية، كحاجة الكائن البشري إلى الأوكسيجين، وليست الديمقراطية مجرَّد عملية تضمن الحرّية الشّخصية والمدنية بل هي أيضا هيئة رقابة تحرس السَّلام، وتعمل على تبديل العوامل الكافية وراء التَّحريض الأصولي، وإنَّ إشاعة الدّيمقراطية إقليميا تعني تطوير المواصلات.

ثانيا- المشروع العربي للإصلاح: بعد طرح المشاريع الخارجية للإصلاح في الشّرق الأوسط، ظهرت بوادر اختلاف بين الدّول العربية في طريقة التَّعامل مع هذه المشاريع سواء أمريكية أو أوروبية. من أجل ذلك قُدّمت مشاريع عديدة للإصلاح في العالم العربي بهدف أنْ تحلّ محلّ المشاريع الخارجية. فهم مقتنعون اقتناعا كاملا بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، يضمّ الجوانب السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثّقافية[2].

[1]- عزيز، المرجع السابق، ص ص.112،113.

[2]- المرجع نفسه، ص.118-120.

وورد فيها أيضاً الدَّعوة إلى الحل العادل للقضيّة الفلسطينية طبقاً للمواثيق الدّولية التي تقتضي بإقامة دولتين مستقلّتين، والتّأكيد على استقلال العراق والحفاظ على وحدة أراضيه، يضاف إلى ذلك الدَّعوة إلى جعل منطقة المشرق العربي خالية من أسلحة الدَّمار الشامل[1].

أمّا فيما يتعلّق بعملية الإصلاح في العالم العربي عموماً أنَّها تتّسم بثلاث سمات رئيسيّة وهي[2]:

أ- ارتباط التَّقدم على طريق الإصلاح بمدى استعادة النُّخبة الحاكمة في كل بلد عربي على حدة للتَّقدم في طريق الإصلاح،

ب- تتعلّق بقدرة النُّخب العربية المناورة بين مجالات الإصلاح المختلفة، خاصَّة مجالات الإصلاح الإداري والإقتصادي والسّياسي،

ت- تتعلّق بموقف النُّخب الحاكمة منَ الضُّغوط الخارجية خاصّةً الأمريكية.

ثالثا- المشروع الإسلامي: للإصلاح في الإسلام مفهوم خاص، لا يقتصر الإصلاح في الإسلام على الشّكليات والتغيّرات الجزئية والسّطحية؛ بل هو عملية تغيير شاملة للحياة كلّها، وهذه هي مهام الدّعوة الإسلامية في الإسلام. ويستند هذا الإصلاح إلى جملة من المرتكزات في الواقع الحالي، أهمّها الإنسان؛ الفرد؛ الأسرة؛ المجتمع؛ الإطار السّياسي؛ الإدارة أو الحكم الصّالح. هذه سلسلة مترابطة بدءاً من الفرد وانتهاءاً بالحكم الصّالح، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. بدون الفرد الصّالح لا يمكن تكوين الأسرة الصّالحة التي هي الخلية الأولى في المجتمع وعن طريقها يبنى المجتمع المتكامل الصّالح، ولا يمكن الوصول إلى هذه المفاهيم الثلاثة الصّحيحة إلاّ عن طريق منهج متكامل ورشيد يقوم عليه، وهذا يتمثّل في الإسلام بالقرآن والسنّة النّبوية. وهذا بدوره يحتاج إلى إطار سياسي للوصول إلى تحقيق الإصلاح المطلوب وهي الحكم الصالح[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص.120.

[2]- المرجع نفسه، ص.123.

[3]- المرجع نفسه، ص.128-130.

حيث ركّز الإخوان المسلمين على مجموعة من النّقاط وهي كالتّالي[1]:

أ- إنّ الإخوان المسلمين يرفضون كل صور الهيمنة والتدخّل الأجنبي،

ب-إنّ الإصلاح الشّامل هو مطلب وطني وقومي وإسلامي، وأنَّ الشّعوب هي المعنية أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح،

ت-الإصلاح السّياسي هو نقطة الانطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلّها،

ث-إنَّ القيام بزيادة هذا الإصلاح لا تقوى عليه حكومة ولا قوَّة سياسية منفردة، بل هو عبئ يجب أن يحمله الجميع.

المبحث الرابع: الإشكاليات المتعلقة بالإصلاح السياسي في دول المشرق العربي

أصبح الإصلاح السّياسي في المشرق العربي مطلباً شعبياً، بهدف الخروج من هذه الأزمات السّياسية، التي تعاني منها دول المنطقة وشعوبها. وعملية الإصلاح السّياسي لا تخلو من تحدّيات عديدة، ولا يمكن البحث عن مستقبلها إلاَّ من خلال تقوية عوامل الدَّفع والتَّقدم واضعاف التّحديات. لذا إنَّ عدم تقدُّم الإصلاح السّياسي في المشرق العربي[2]، وعدم وضوح مستقبله يعود إلى تحديات عديدة من أهمّها:

المطلب الأول: الإشكاليات المتعلقة بالبنية الداخلية

أولا- احتكار السّلطة وغياب أو ضعف التّحولات الديمقراطية

السُّلطة وممارستها في المشرق العربي محتكرة من قبل فئات متنوّعة؛ ومتعدّدة؛ وبأشكال متنوّعة، فهناك احتكار من قبل حزب سياسي واحتكار من قبل أسرة مالكة ومن قبل شخص واحد (شخصنة السُّلطة)، كل هذه الأشكال من تحدّيات عملية الإصلاح السّياسي[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص.132.

[2]- برهان بدوان، **النهضة وصراع البقاء، من مأزق التخلف إلى آفاق التقدم** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص.30.

[3]- **المكان نفسه.**

ثانيا– ضعف دور المؤسسات السياسية

يؤكّد واقع المنطقة على عدم وجود دور فعّال للمؤسّسات السّياسية في تحقيق الإصلاح السّياسي، وهنا يؤدّي إلى ضعف المؤسّسات السّياسية أولاً، وتأخّر إصلاح سياسي ثانياً. لأنّ التحّول الدّيمقراطي والحركات الإصلاحية لن تحدث إلاّ في بيئة تضم هياكل ومؤسّسات سياسية قويّة تتعايش جنباً إلى جنب مع المنظّمات غير الحكومية والقطاع الخاص[1].

ثالثا– ضعف المشاركة السياسية، وتهميش دور النخب المفكرة

وهما من أهم التحديات التي تتمثل في ضعف وغياب مشاركة المواطنين في صنع القرار السّياسي، بسبب تفرد الفئة الحاكمة بالقرارات ومصادرها.[2]

رابعا– شكلانية الإصلاح السياسي

من أهم التَّحديات التي تواجه عملية الإصلاح السّياسي في المنطقة هو البعد الشكلاني، حيث يقتصر على إجراءات شكلية لا تشكّل خطوة حقيقية نحو الإصلاح، لأنَّها في معظمها ضيّقة ولا تؤدّي إلى توسيع المشاركة السّياسية والتَّعددية السّياسية، في المجتمع ممّا ينعكس سلباً على الإصلاح ويعيق إمكانية وسلاسة سيره بصورة مُثمرة. وأنَّ هدف عملية الإصلاح السّياسي هو إقامة الدُّستور، الذي يفصل بين السّلطات الثلاثة؛ وقيام مجلس نيابي منتخب، وحكومة مسؤولة واستقلال القضاء عن تدخل الدّولة، وإقامة المجتمع المدني. والإصلاح السياسي في المنطقة بعيد عن هذه الأهداف، بل سعى إلى إرضاء المواطنين بإجراءات شكلية دون محتوى. وهذا بدوره يؤدّي إلى تفاؤل الدّول من عملية الإصلاح، وعدم جدّيتها في تحقيق خطوات فعلية حقيقية[3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص.31.

[2]– المرجع نفسه، ص.32.

[3]– أبو بلال عبد الله الحامد، **للإصلاح هدف ومنهاج** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص.22.

خامسا- الصراعات والنزاعات في المنطقة

لا شكَّ فيه أنَّ الإصلاح السّياسي يحتاج إلى توافر الأمن والإستقرار، حتّى يأتي بنتائج إيجابية للمجتمع، ولكن في المشرق العربي؛ هناك استمرار وتصعيد في الصّراعات والنّزاعات التي أدَّت بدورها إلى عرقلة تحقيق عملية الإصلاح. فإذا لم يتوافر الأمن والإستقرار بشكل تام فلا بدَّ من وجود الاستقرار النّسبي حتى تجري خطوات عملية الإصلاح.[1]

المطلب الثاني: الإشكاليات المتعلقة البنية الخارجية

في الوقت الذي تعتبر فيه مشاريع الإصلاح السّياسي المفروضة من الولايات المتّحدة الأمريكية، والدُّول الأوروبية عن متطلبات التطوّر في المنطقة خلال تشخيصها لواقع دول المنطقة وشعوبها فإنَّها غالياً ما تكون وصفات لا تُراعي خصوصية وواقع تلك البلدان وشعوبها...

ويصبح فرض الدّيمقراطية بالحرب إحدى الوسائل المطروحة في ضوء التجربتين الأفغانية والعراقية- فاشلاً ولم يقضي إلى الاستقرار بل وأدَّى ليس فقط إلى اللاَّاستقرار، بل وأيضا إلى استشراء الضعف في الشَّرق الأوسط[2].

وأخيراً يمكن أن يتقدَّم الإصلاح السّياسي في المشرق العربي في المستقبل القريب أو البعيد إذا تلاشت هذه الإشكاليات، وإن لم يكن بشكل كامل فإنَّه من الضروري أنْ يكون بشكل نسبي، وإن لم يكن كذلك فإنَّها تؤدّي إلى تراجع عملية الإصلاح السّياسي ولا يكون لها أي مستقبل إيجابي، بل يزداد الأمر سوءاً أكثر ممّا سبق بحيث يوغّل المجتمع في جميع أنواع الفساد، سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.23.

2 - Jhon Higley and Michael G. Burton, **The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns** (W.C: American Sociological Review, vol. 54, 1989), pp.17,18.

ومن خلال ما تطرّق له في هذا الفصل تمّ التوصّل إلى أنّ للمتغيّرات الدوليّة أثر بالغ على عملية التحوّل الدّيمقراطي والإصلاح السّياسي في المشرق العربي، حيث وجد أنَّ لأزمة الخليج الثّانية برزت لتكرّس سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة من خلال إدارة الأزمة في المنطقة. لتوضّح الهيمنة الأمريكية على النّظام الدّولي. كما كان لأزمة الخليج له أثر بالغ على التحالف بين كل من مصر وسوريا ودول الخليج العربي. وبعد هذه الأزمة التي شهدها المشرق العربي حتى ظهرت أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أدّت إلى تغيير العلاقات بين العالم العربي والغرب، وهذا من خلال توجيه الغرب أصابع الإتّهام نحو العرب. وهذا ما فتح المجال أمام الغرب لدراسة طبيعة الأسباب التي أدّت إلى وقوع هذه الأحداث. فهذه الأحداث استغلتها الولايات المتّحدة الأمريكية للتّرويج بفكرتها لمحاربة الإرهاب الدّولي وهذا من خلال التّحالف مع الدّول.

أمَّا فيما يخصّ المشاريع في المشرق العربي فنجدها متشابهة وكلٌّ يبحث عن مصلحته، فمثلاً هناك تباين في وجهات النَّظر الأوروبية والأمريكية إلى حدّ كبير؛ حول استخدام القوة الشّرعية والطّريق الصّحيح لحل المشاكل والنّزاعات في المشرق العربي، ولا يمكن تلاشي هذه الخلافات لأنَّ هناك تباين في السّياسات المطبّقة من قبل الطّرفين في كسب المصالح والنّفوذ في المنطقة. كما لا يمكن النُّكران أنَّ لتلك المشاريع أهمّية خاصّة؛ مثلا نجد أنّها أعطت أماني وآمال لشعوب المنطقة في التّحرر وبناء الحكم الصّالح...

وفي ضوء تم عرضه للمشاريع الإقليمية اتضح تعدّدها وتنوعها، ووجود مشتركات فيما بينها إضافة إلى تمايزات. والمهم في الأمر أنَّ هذه المشاريع لم تجد صدى تطبيقيا على أرض الواقع بفعل عوامل موضوعية وأخرى ذاتية. حيث تعاني هذه الدّول من شيوع ظواهر التسلُّط والاستبداد، وتأخذ بدرجات محدودة متفاوتة من الانفتاح السّياسي، وبأشكال من التعدّدية السّياسية المقيّدة، ما يجعل المشرق العربي أقلَّ مناطق العالم تطوُّرا على صعيد المشاركة السّياسية والتَّداول السّلمي للسُّلطة.

ومن أجل تحقيق الإصلاح السّياسي لا بد القضاء على الإشكاليات التي تواجه هذه العملية، مثل: إشكاليات متعلَّقة بالمشاريع الدَّاخلية والخارجية، كذلك الإشكاليات المتعلّقة بالاستقرار وعدم الاستقرار. كذلك

إشكاليات ضعف المؤسّسات السّياسية. فكلُّ ما تم ذكره يؤكّد حال المشرق العربي بما يتميَّز به من إشكاليات أخرى، كضعف التَّنمية وضعف المشاركة السّياسية وتزايد البطالة والأميَّة والتَّخلف، بهذا يصعب تطبيق الإصلاح السّياسي من خلال وجود هذه الإشكاليات وغيرها التّي ما زالت موجودة.

الفصل الثالث: آليات ضبط العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي في دول المشرق العربي: دراسة حالة الكويت

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في الكويت

المطلب الأول: طبيعة السلطة في الكويت

المطلب الثاني: علاقة السلطة الكويتية بالفواعل الإجتماعية

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بالكويت

المطلب الأول: التطور السياسي في الكويت: منذ النشأة حتى الاستقلال

المطلب الثاني: التطور السياسي في الكويت منذ الاستقلال وحتى عام 1990

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في الكويت في مرحلة ما بعد 1991

المطلب الأول: مراحل مسيرة الإصلاح السياسي في الكويت منذ عام 1990 إلى عام 2010

المطلب الثاني: القضايا التي تشكل المحاور الأساسية لعملية الإصلاح السياسي في الكويت

المبحث الرابع: تحديات الإصلاح السياسي في الكويت

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بطبيعة المجتمع الكويتي

الفصل الثالث: آليات ضبط العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي في دول المشرق العربي: دراسة حالة الكويت

يحدث التّغيير في كل المجتمعات البشرية، وفي الواقع بصورة لا يمكن تجنّبها، وقد يصيب هذا التّغير رأس الهرم ألا وهو السّلطة، الذي من شأنه أن يصنع تحوّلا جذريا في مركز الحكم، فينتقل بالمجتمعات من الملكية إلى الجمهورية ومن النّظم السّلطوية إلى الدّيمقراطية وقد يصاحب هذا التّحول زوال المؤسّسات التّقليدية في المجتمع كالجماعات القبلية، ويحلّ محلّها بشكل جزئي الأحزاب السّياسية والنّقابات المهنية التي من شأنها أن توسّع من دائرة المشاركة السّياسية في عملية صنع القرارات. وهذا ما سيتمّ تناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في الكويت

المطلب الأول: طبيعة السلطة في الكويت

بعد الاستقلال، بدأت مرحلة جديدة في النّظام السّياسي الكويتي*(انظر الملحق رقم 02)، حيث بدأ العمل على وضع دستور للدّولة، واستقرّ الأمر على أن يشكّل، من أجل ذلك، مجلسا تأسيسيًّا منتخباً.

وقد أكّد أنَّ نظام الحكم في الكويت ديمقراطي والسّيادة فيه للأمّة، يعدّها مصدر جميع السّلطات[1]. ومن ملامح هذا الدّستور ما نصّ على مهام رئيس الدّولة:

*- تقع دولة الكويت في شمال شرق شبه الجزيرة العربية، في أقصى شمال الخليج العربي، فيحدّها من الشّمال والغرب جمهورية العراق ومن الجنوب المملكة العربية السّعودية ومن الشّرق الخليج العربي. تبلغ مساحة الكويت 17.818 ألف كيلومتراً مربعاً. أنظر الرابط التالي: البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت، "معلومة جغرافية حول الكويت"، في: http://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/portal/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlane_GeographicalLocation.aspx >> (تصفح الموقع يوم: 20 مارس 2015).

[1]- المعتصم بالله داود علوي، المرجع السابق، ص.134.

أولا- رئيس الدولة: رئيس الدّولة في الكويت هو الأمير، وأهم الاختصاصات التي يباشرها منفرداً هي[1]:

أ- اختيار رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه، وبنفس المنطق بالنّسبة للوزراء،

ب- حل مجلس الأمّة في حالة تعذّر التّعاون فيما بينه وبين رئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء،

ت- مساءلة الوزراء عن أعمالهم،

ث- اقتراح تعديل الدّستور والقوانين من خلال مراسيم آسيوية.

وبالرّغم من ذلك فإنّ هذه السّلطات كانت مقيّدة في جانب منها بالإرادة الشّعبية التي يعبّر عنها مجلس الأمّة الذي يشارك منذ البداية، في اختيار أمير البلاد، بتحديد شخصية ولي العهد، الأمر الذي يدعّم توجه الدّستور ويؤكّده نحو إقرار أسس الممارسة الدّيمقراطية، وترسيخ مبادئ المشاركة السّياسية. ونصّ الدّستور على ضرورة توفّر شروط في ولي العهد أبرزها أن يكون من ذرّية مبارك الصّباح، وأن يكون راشداً، بالغاً من العمر ثلاثين عاماً. لقد جاء الدّستور الكويتي على طريقة فريدة في كيفية اختيار ولي العهد، حيث مثّلت نوعاً من التّوافق بين مقتضيات كون الحكم وراثياً، وبين مقتضى أن يكون لممثّلي الشّعب رأي فيمن سيكون أميراً لبلادهم. أمّا فيما يخص مجلس الأمّة؛ فإنّه يمثّل أحد أبرز المؤسّسات السّياسية التي عرفتها الكويت، نظراً لدوره المحوري والمهم الذي يلعبه في عملية تدعيم الممارسة الدّيمقراطية.

وبفضل التطوّرات الجديدة في المنطقة، وتراكم الخبرة الدّيمقراطية الكويتية، إلى تحوّل النّظام السّياسي الكويتي عقب الاستقلال من الشّكل التّقليدي إلى الدّولة الدستورية، بحيث أصبحت الكويت تمتلك الآن، أقدم تجربة في الممارسة الدّيمقراطية في منطقة الخليج العربي على الأقل[2].

---

[1]- يحي الجمل، **النظام الدستوري في الكويت** (بيروت: دار النهضة، 1971)، ص.181.

[2]- محمد العليم، **الديمقراطيات في الوطن العربي** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000)، ص.88.

ثانيا- المجالس التشريعية في الكويت: كانت تجربة الشّورى عام 1921، كما ذكر، من أساسيات العمل الدّيمقراطي في الكويت، فبالرّغم من المجلس، الذي لم يعمر طويلاً، قد شهد خلافات بين أعضائه[1]، إلاّ أنّه رسّخ عرفين ما زالا نافذين[2]:

أ- يتمثّل بخلو المجلس من أيّ أعضاء أسرة الصباح، وقد أصبح ذلك تقليديّاً،

ب- يتّصل باختيار المجلس رئيسه، وبذلك ألغيت إناطة الرّئاسة تلقائيّاً بالحاكم. وفي عام 1932 تشكّل المجلس البلدي بالانتخاب، حتى مديره، بينما سمّي الحاكم رئيساً شرفياً.

لقد نشأت الدولة في الكويت على أساس عقد اجتماعي حقيقي بين أسرة آل الصباح وزعماء القبائل وكبار التجّار الذين مثّلوا مختلف فئات المجتمع. وقد أسهم في ترسيخ هذا النّمط من العلاقة أنّ السّلطة الممثلة للدّولة والنّاطقة باسمها هي في واقع الأمر واحدة من مكوّنات التّركيب الاجتماعي القبلي المعروف لدى الكافة[3].

ثالثا- العلاقة بين السلطات في الدستور الكويتي: بالرّغم من أنّ التّوصيف الشّكلي للنّظام السّياسي الكويتي على أنّه فصل مرن بين السّلطتين التّشريعية والتّنفيذية، إلاّ أنَّ التَّطبيق العملي والواقعي يشير إلى رجحان كفّة السّلط التّنفيذية على التّشريعية، حيث يشترك الأمير مع مجلس الأمَّة في العملية التّشريعية، وهذا ما نصّت عليه المادة 51 من الدّستور. كما أنَّ الدّستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمّة حق منح الوزراء الثّقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات، أو حجب الثّقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها حسب ما هو متوقّع منها[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص.46.

[2]- المرجع نفسه، ص.47.

3- Arend Lijphard, **Democracy in Plural Societties** (New Haven: Yale University Press, 1996), p.55.

4- Bahgat Korany, **Arab Democratization: A Poor Cousin** (Cairo: Political Science and Politics,1995), p.74.

المطلب الثاني: علاقة السلطة الكويتية بالفواعل الإجتماعية

يخشى مجلس الأمَّة في الكويت من أنْ يصبح ألعوبة بين الحكومة أو أن يُتّهم بذلك. لذاك فإنَّه يتشدّد في ممارسة دوره الرّقابي والتّشريعي. أمّا الحكومة فإنّها تدرك وجود المجلس بمعنى أن يتحمّل معها المسؤولية لكنّها تخشى أنْ تكون ليبرالية أكثر من اللاّزم فيخرج الأمر من يدها، وبعدها لن تعود قادرة على السّيطرة عليه. وبالتّالي تصبح هي ألعوبة بيد المجلي، فمن هذه المعطيات وباستقراء تاريخ علاقة الحكومة بمجلس الأمّة منذ نشأته حتّى اليوم يتّضح أنّ هذه العلاقة اتّسمت في أغلب الفترات بالتّوتر الدّائم، والحذر المتبادل بين الطّرفين. وبدلاً من أنْ تنتظم العلاقة بين السّلطتين على أساس التّكامل والتّعاون والتّوازن، شهدت لحظات توتّر وصخب طغت على كلّ العلاقة بين السّلطتين على أساس التّكامل والتّعاون والتّوازن[1]. انعكس هذا التوتّر والحذر المتبادل بشكل واضح على سلوك كثير من النّواب والتّكتّلات السّياسية الموجودة داخل مجلس الأمّة تجاه الحكومة، خشية أنْ يتّهم المجلس، كما ذكر؛ بأنّه ألعوبة بيد الحكومة، ويرى أن إحراج الحكومة خير من اتهامه بأنّه تابع لها.

أمّا الحكومة فهي تدرك جيّداً من جانبها أنّ مناقشة كثير من القضايا بشكل علني تخفّف عنها الضّغط الشّعبي، لكنها تخشى من انفلات الأمر من يدها، فهي إن كانت تلقى تأييداً كامل من مختلف أطياف المجلس على صعيد السّياسة الخارجية، فإنّها ترغب في أن يكون لها الدّور الأكبر في حسم الإستراتيجية على الصّعيد الدّاخلي.

من أجل ذلك ترى دوائر المعارضة الكويتية بصفة خاصّة أنَّ الحكومة هي صاحبة الكفّة الرّاجحة في تحديد شكّل التّركيبة النّيابية للمجلس، وفي ضبط أدائه سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.[2]

[1]– ماجد راغب الحر، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (الإسكندرية: منشأة المغارف، 2005)، ص.63.

[2]– المرجع نفسه، ص ص.64،65.

أولا- حوارية القبيلة والحزب في الكويت: إلى جانب التّوتر الدّائم بين الحكومة ومجلس الأمّة يعدّ غياب الأحزاب المعترف بها قانوناً من أبرز خصوصيات التّجربة الدّيمقراطية الكويتية، فبالرّغم من أنَّ الدّستور الكويتي بخطر تكوين أحزاب سياسية، فإنّه لم يمنع تكوينها صراحة أيضاً. وفي ظل هذه الحالة لم تتشكّل أحزاب سياسية. وظلّ الوضع على هذه الشّاكلة منذ بدء الحياة الدّستورية النّيابية في سنة 1963 وحتّى اليوم. خاصّة وأنّ الكويتيّين لا يحبّذون، على وجه العموم، إقامة أحزاب سياسية أو الانتماء الحزبي.[1]

إنّ هذا اللاّحسم الدّستوري أو القانوني في مسألة الحزبية لم يمنع الممارسات الدّيمقراطية أنْ تأخذ مجراها، فإنّه ترك بصمات واضحة على هذه الممارسة ويتجلّى ذلك في أمرين أساسيين[2]:

- إنَّ المعارضة السّياسية قد اتّجهت إلى جمعيات النّفع العام المهنية والثّقافية والدّينية حيث وجدت فيها منتسقاً لها، واتخذت منها في بعض الحالات، واجهات اجتماعية لممارسة النّشاط السّياسي وبخاصة في السّبعينيات والثّمانينيات من القرن الماضي،
- مرونة خريطة القوى السّياسية وعدم وضوح القوى التي تشكّلها، إذ يمتدّ التّصنيف السّياسي على ساحة واسعة جدًّا تضمّ القوميّين واليساريّين والليبراليين والإسلاميّين (السّلفية والإخوان والشّيعة) والقبليّين والمستقلّين والحكوميّين.

كما يلاحظ أنَّ التّكوينات القبلية الكويتية لها قدرة استيعاب معطيات الحداثة السّياسية وتوظيفها لتكريس الامتثالية لنموذجها القيمي الموروث، وليس بالضّرورة بما يتوافق مع منطق تلك الحداثة السّياسية.

1- Michael C. Hudson, **Arab Politics: The Search for legitimacy (** New Haven: Yale University Press, 1977), p.54.
2- Amartya Sen, **Democracy as a Universal Value In Larru Diamond and Marc The Global Divergence of Democracies** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2001), pp.44,45.

ثانيا- التكتلات السياسية في الكويت

إنَّ تشكيل الأحزاب والتجمّعات السّياسية ما زال محظوراً في الكويت، على الرُّغم من أنّ الدّستور لم ينص على تشكيل أحزاب سياسية، كما أنَّ هناك جماعات شبه سياسية من العشائر والتّجار النّاشطين المعتدلين من السنّة والشّيعة، واللّيبراليين والعلمانيّين والقوميّين تتّخذ لنفسها شكلاً منظّماً وترى بعض القوى السّياسية الكويتية أنّ الدّستور وإن لم يكن قد أُقرّ مثل هذه التّجمعات إلاّ أنّه لم يحرمها.[1]

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بالكويت

المطلب الأول: التطور السياسي في الكويت: منذ النشأة حتى الاستقلال

لقد أتاح الموقع المتميّز لدولة الكويت، الفرصة في أنْ تكون جسراً يربط جزيرة العرب وبلاد الرّافدين بالبحر وبآسيا وإفريقيا، كما مكّنها من التّأثير في التّجارة البحرية التي تمرّ بالخليج دخولاً وخروجاً. والمعروف أن آل الصباح ينتسبون إلى قبيلة عنزة، وهي من أكبر القبائل العربية، وقد هاجر آل صباح من موطنهم الأصلي في نجد عام 1615، واتّجهوا أوّل الأمر إلى قطر، ثمّ نزحوا عنها، وأخذوا يتنقّلون على شاطئ الخليج العربي حتّى بلغوا كوت (حصن) ابن عريعر وأقاموا فيه، ومن هنا جاءت تسمية الكويت. وبعد أن كبرت الكويت، وصارت شبه قرية، وخالط سكّانها جميع المهاجرين إليها، ظهرت ضرورة تنصيب أمير للمنطقة، فوقع الاختيار في عام 1752 على صباح الأوّل جد أسرة الصباح.[2] ويلاحظ هنا أنّ نشأة السّلطة في دولة الكويت كانت عبارة عن عقد اجتماعي بين أهل الكويت وأسرة الصباح، فقد تنازل سكّان الكويت لصباح الأوّل عن جزء من حقوقهم وحرياتهم السّياسية نظير قيامه بإدارة شؤون البلاد وتنظيم الحياة السّياسية والاجتماعية فيها، إضافة إلى الحياة الاقتصادية[3].

1 -Bahgat Korany and Ali Hillal Dessouki, **The Foreign Policies of Arab States** (Cairo: American University of Cairo Press, 1984), P.87.

[2]- سيف مرزوق الشملان، **من تاريخ الكويت** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1986)، ص.116.

[3]- محمد عبد القادر الجاسم، **الكويت: مثلث الديمقراطية** (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2007)، ص.26.

وقد شكّل هذا العقد الاجتماعي الكويتي البذرة الأولى للدّيمقراطية في البلاد، فمنذ اختيار الشّيخ صباح الأوّل حاكماً للمجتمع الكويتي، كان ينتهج أسلوب التّشاور بين الحاكم والأهالي دون وجود مجالس شورى أو مجالس تشريعية بالمعنى المعروف حاليّاً. حيث عرف هذا النّهج في الحكم باسم (الحكم المشترك)، ولم تتخلَّ الكويت عن هذا الأسلوب حتى أواخر القرن التاسع عشر، فقد ظلّ التّشاور والمشاركة ركيزة الحكم خاصةً أنّه لم يحدث ما يدفع الحكّام إلى الانفراد بالسّلطة، واستمرّوا يستشيرون وجهاء البلاد في شتى الأمور.[1]

أمّا فيما يتعلّق بالشّكل العام للنّظام السّياسي الكويتي في الفترة الممتدّة من منتصف القرن الثامن عشر وحتّى بدايات القرن العشرين، فقد كان الحكم يمثّل السّلطة التّنفيذية والقضائية، إلاّ أنَّ حكمه لم يكن مطلقاً. بل كان يردّ عليه قيدان هما: مبدأ الشّورى وكقيد أول، فليس معنى اختيار الكويتيين حاكمهم هو تسليمه كل أمورهم، وتعهّده بذلك يجعل من استشارتهم أمراً واجباً إنْ أُخلَّ به كان مسؤولاً أمامهم، كما أنَّ الحاكم لا يملك حقَّ الرَّفض أو الخيار بعد أن يقرَّ وجهاء الكويت رأيهم على أمراً ما؛ لأنَّ السُّلطة الحقيقية لهم. أمّا القيد الثّاني على مؤسسة الحكم فقد تمثّل بضرورة العمل بالشّريعة الإسلامية والأعراف السّائدة، وليس للحاكم أن يبتدع قانونا من عنده.[2]

حيث شكّل عهد الشّيخ عبد الله السّالم الصباح عودة قوية للإصلاح السّياسي، حيث كان ميّالاً إلى تأييد المطالب الإصلاحية في الثّلاثينيات، كما أنّه كان رئيسا لأوَّل مجلس تشريعي منتخب عام 1938، وكان تولّيه للحكم بمثابة انفراج شعبي كبير[3].

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص.26،27.

[2]– محمد حسين العيدروس، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر** (الكويت: دار الكتاب الجامعي، 1997)، ص ص.90،91.

[3]– صلاح محمد الغزالي، **الجماعات السياسية الكويتية في قرن، 1910–2007م: الدستوريون–الإسلاميون، الشيعة، القوميون** (الكويت: مكتبة الآداب، 2007)، ص.47.

إضافة إلى ظهور قوى وطنية جديدة، كما بدأت تظهر ملامح تجربة تطبيقيّة للدّيمقراطية على شكل مجالس متخصّصة منتخبة، قادت في النّهاية إلى وضع دستور حديث للبلاد، وإعلان استقلال الإمارة عن النّفوذ البريطاني في 19 جوان 1961.[1]

وشهدت الكويت منذ بداية عهد الشّيخ عبد الله السّالم الصباح نشاطاً سياسياً متميّزاً ومتزايداً، وقد كان المحور الرّئيسي الذي تدور حوله تلك الأنشطة السّياسية هي القوميّة العربية، ممّا أفسح المجال إلى ظهور بوادر تغييرات واضحة في الحياة السّياسية الكويتية في فترة ما قبل الاستقلال[2].

وفي عام 1951 أي بعد عام من تولّيه الحكم، أعلن الشّيخ عبد الله السّالم الصباح رغبته بالعودة إلى نظام الانتخاب بدلاً من التّعيين، فكانت البداية في عام 1952 بإجراء انتخابات في أربعة مجالس هي بمثابة وزارات، وذلك في كل من (البلدية، والمعارف، والأوقاف والصحّة).[3] وما أن انقضت الولاية الأولى لهذه المجالس المنتخبة حتى تفجّر الصّراع بين رئيس المجلس الصحّي الشّيخ فهد السّالم الصباح وأعضاء المجلس، وامتدّ هذا الصّراع إلى المجالس الأخرى التي استقالت جميعها. وجاء الاصطدام الثّاني عام 1956 المتمثّل بالقمع الجسدي لمظاهرات التّأييد للرّئيس المصري جمال عبد النّاصر في مواجهة العدوان الثّلاثي على مصر، ووصلت المواجهة ذروتها في فيفري 1959 بإغلاق جميع الأندية والصّحف والمجلاّت، وقد برّر الأمير عبد الله السّالم الصباح هذه الإجراءات بسبب أن الحرّية والدّيمقراطية قد استغلّتها أسوء استغلال لدرجة التّطاول على ذات الأمير، وبذلك بدأت الأزمة السّياسية الثّالثة في البلاد واستمرّت حتّى إعلان الاستقلال عام 1961.[4]

---

[1]– **المكان نفسه.**

[2]– غانم النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت** (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000)، ص.46.

[3]– الغزالي، المرجع السابق، ص.52.

[4]– خلدون النقيب، **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت** (بيروت: دار الساقي، 1996)، ص.36.

وأخيراً فإنّ المحصلة من هذا السّرد التّاريخي توضح القواعد الأولى والأساسية التي استندت عليها التّجربة الدّيمقراطية الكويتية، والتي شكّلت التّأصيل السّياسي التّاريخي للممارسة الدّيمقراطية الكويتية اللاّحقة في فترة ما بعد الاستقلال، والتي ستقوم الباحثة بعرضها بالتّفصيل في المطلب الثّاني من هذه الدّراسة الذي يتناول التّطور السّياسي في الكويت منذ الاستقلال عام 1961 وحتّى عام 1990.

المطلب الثاني: التطور السياسي في الكويت منذ الاستقلال وحتى عام 1990

أولا- الاستقلال وظهور دولة الكويت الحديثة: شكّل عام 1961 نقطة الانطلاق الحقيقية للدّيمقراطية الدّستورية الكويتية مع إعلان استقلال البلاد عن السّيطرة البريطانية وإقرار الدّستور الكويتي الذي ضمّن قيام دولة الكويت الحديثة وتحديد الإطار الجغرافي للبلاد وخاصة في ظل الأطماع العراقية في الكويت والتي تمثّلت في ادّعاءات الرّئيس العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم بأن الكويت جزء من العراق ورفضه إعلان الاستقلال الكويتي[1]. وبعد أشهر قليلة من استقلال الكويت، أعلنت الحكومة الكويتية أنّها ستتبنى النّظام البرلماني، وبذلك دعت الحكومة إلى انتخابات عامّة لانتخاب عشرين عضواً للمجلس التّأسيسي تكون مهمّته وضع الدّستور، وقد جاء هذا الإعلان نتيجة لتضافر العديد من العوامل التي خدمت ودعّمت اتّجاه السّلطة إلى الأخذ بالنّظام البرلماني.[2]

ومن هنا بدأت مرحلة جديدة ومتطوّرة من مراحل التّجربة الدّيمقراطية الكويتية بصورتها البرلمانية وبصورة أوضح لمبدأ المشاركة السّياسية أو الحكم المشترك بالمفهوم الكويتي(أنظر الملحق رقم 3).

[1]- أحمد نازلي معوض وأحمد صالح عبد الرحمن، **الأزمة العراقية-الكويتية الأولى 1961-1963** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1993)، ص.473.

[2]- النجار، المرجع السابق، ص.65.

ثانيا- المجلس التأسيسي عام 1961 وإقرار الدستور: في 26 أوت 1961 صدر مرسوم أميري تمَّ بموجبه إنشاء هيئة تتولّى بالاشتراك مع مجلس الأعلى إعداد قانون لانتخاب أعضاء المجلس التّأسيسي.[1]

ثالثا- الحياة السياسية في الكويت بعد إقرار الدستور

أ- التجربة البرلمانية في الكويت خلال الفترة 1963-1986

مثّلت الانتخابات الكويتية التي أجريت في 23 جانفي 1963 أوّل انتخابات نيابيّة تستند إلى مبادئ الدّستور الجديد، وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتمثّل معظم قطاعات المجتمع الكويتي وبشكل أوسع ممّا كان عليه الحال بانتخابات المجلس التّأسيسي[2]، وقد تشكّلت المجموعات الرّئيسية على النّحو التالي[(3)]:

1- أفراد الأسرة الحاكمة الذين أصبحوا أعضاء في المجلس بسبب تعيينهم كوزراء،

2- الفئة التجارية التي تقلّصت قوّتها عمّا كان عليه الوضع في المجلس التّأسيسي،

3- المهنيون والطّبقة الوسطى، ويمكن تقسيمها إلى:

- النّاشطون سياسياً، وهم بشكل عام قوميّون عرب، وقد اكسبهم نشاطهم المتميّز والمنظّم قدرة على التحرّك داخل المجلس مع وضوح الهدف،
- مجموعة غير محدّدة الأهداف، وغير واضحة المعالم السّياسية، وهم منقسمون كمجموعة إمّا إلى عناصر مؤيّدة للحكومة، أو عناصر مؤيّدة للقوميّين العرب بشكل عام، أو عناصر مرتبطة بشكل مباشر بأحد أفراد الأسرة الحاكمة.

[1]- أحمد علي الديين، **ولادة دستور الكويت**، ط.2 (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999)، ص.09.
[2]- النجار، المرجع السابق، ص.80.
[3]- المرجع نفسه، ص ص.80،81.

ب- المجلس الوطني عام 1990

استمرّ حل مجلس الأمّة رغم وجود تحرّكات شعبيّة منظّمة كبيرة شهدتها الكويت لأوّل مرّة في تاريخها السّياسي الحديث، حيث ظهرت لجنة نيابيّة أطلق عليها لجنة الـ 45. وفي عام 1989 التقى 32 نائباً من المجلس المنحل من المستقلّين والقوميّين والإسلاميّين بهدف تقويم وضع البلاد بشكل عام والحراك السّياسي بشكل خاص، وتمّ الإتّفاق على إنشاء الحركة الدّستورية "حد" من مختلف التّيارات السّياسية. وكنوع من الاستجابة لهذا الحراك السّياسي الشّعبي في الكويت أجرى الشّيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء لقاءات عديدة مع القوى السّياسية وشخصيات وجمعيات نفع عام حول الأزمة التي تعيشها الكويت، وقرّر الشّيخ سعد العبد الله الصباح بعد ذلك وضع تصوّر لتأسيس "المجلس الوطني" كبديل مؤقّت لمجلس الأمّة، ليكون مجلساً استشارياً، وليس تشريعيّاً أو رقابيّاً. والذّي يتكوّن من خمسين عضواً منتخباً، وخمسة وعشرين عضواً يعيّنهم الأمير، وذلك ليحُل محلَّ مجلس الأمّة. وكان للمجلس اختصاصات استشاريّة وبدون أيّة صلاحية تشريعيّة.[1]

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في الكويت في مرحلة ما بعد 1991

شكّل احتلال النّظام العراقي للكويت صدمة للمجتمع الكويتي على جميع الأصعدة، حيث لم يكن من المتوقّع أبداً، أن يتعرّض مجتمع مسالم وديمقراطي مثل المجتمع الكويتي لغزو من دولة جارة وشقيقة، بغض النّظر عن انتماءاتهم وتوجّهاتهم السّياسية ومذاهبهم الدّينية. والأدهى من ذلك أنْ يأتي هذا العدوان في وقت كانت فيه الكويت تشهد أزمة دستورية وسياسية حادّة بعد حل مجلس الأمّة عام 1986[2]،

[1]- الغزالي، المرجع السابق، ص.71.

[2]- محمد مبارك حسن العجمي، "الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير (1991-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص.55.

وإنشاء المجلس الوطني عام 1990 الذي عمّق من الأزمة ووضع التّجربة الدّيمقراطية الكويتيّة بمجملها على المحك. وقد أسهمت ظروف الغزو والاحتلال العراقي للكويت بتجذّر الوعي السّياسي والدّيمقراطي عند الكويتيين، ابتداءاً برفض أيُّ محاولة عراقية لطمس الهويّة السّياسية والوطنية الكويتيّة، من خلال ضم الكويت إلى العراق واعتبارها محافظة عراقية، مروراً بالتمسّك بالسّلطة الشّرعية والتّاريخية الكويتية المتمثلة بآل الصباح، وانتهاءا بالتّمسك بضرورة عودة الحياة الدّستورية إلى البلاد بعد تحرير الكويت من الاحتلال، واعتماد هذا المبدأ نقطة أساسية لإطلاق عملية إصلاح سياسي وتغيير شامل في المجتمع الكويتي.

كان من أبرز النّتائج الدّاخلية التي ترتّبت على حرب الخليج الثّانية ظهور المطالبات الشّعبية بتخفيف القيود على الحياة السّياسية، وإعطاء دور أكبر للمواطنين للمشاركة في العملية السّياسية.

وبعد انتهاء الاحتلال العراقي وتطبيقاً للاتّفاق الذي حصل بين القوى السّياسية والاجتماعية في الكويت والقيادة السّياسية، بدأت الكويت تشهد تطوّراً ملحوظاً في جميع مجالات الحياة السّياسية، وخاصّة في مجال التطوّر الدّيمقراطي والإصلاح السّياسي والتّغيير. فقد كانت عودة الحياة الدّستورية بعد انقطاعها منذ عام 1986 مع حل مجلس الأمّة، بمثابة عودة الرّوح إلى المسيرة الدّيمقراطية الكويتيّة التي عانت كثيراً خلال السّبعينيّات والثّمانينيّات من القرن العشرين نتيجة لهيمنة السّلطة التّنفيذية على السّلطات الأخرى في البلاد. ورافق عودة الحياة الدّستورية بعد زوال الاحتلال أيضاً عودة الحياة النيّابية والمشاركة السّياسية الفاعلة للمواطنين الكويتيّين في الحكم وعادت القوّة لمجلس الأمّة بعد أنْ سقطت هيبته أمام الحل غير الدّستوري الذي انتهج سابقاً. كما تزايد دوره في العملية الرّقابية والتّشريعية، بعد أن كشف الاحتلال العراقي العديد من جوانب القصور السّياسي والإداري في الكويت، والتي كانت تستوجب موقفاً حازماً وواضحاً من مجلس الأمّة[1].

[1]– المرجع نفسه، ص ص.55،56.

كما شهدت مرحلة ما بعد التّحرير ظهور العديد من التّنظيمات والقوى السّياسية على السّاحة السّياسية الكويتيّة، سواء تلك التّنظيمات التي تشكّل امتداداً للقوى والتّنظيمات التّي كانت قائمة قبل الاحتلال، أو القوى والتّنظيمات الجديدة التي حاولت التّأسيس للمرحلة الجديدة في الكويت من خلال أفكار وأيديولوجيات جديدة بدلاً من تلك الأفكار التي أضحت مستهلكة وتقليدية منذ ثمانينيات القرن العشرين. وحرصت هذه القوى والتّنظيمات السّياسية على المشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح والتّغيير والتّحديث في الكويت ما بعد الاحتلال، حيث وضّح هذا الدّور من خلال مبادرة هذه القوى والتّنظيمات في قيادة جهود الإصلاح السّياسي والتّشريعي المختلفة.

أمّا على صعيد قضايا الإصلاح السّياسي الرّئيسية في فترة ما بعد التّحرير فتعتبره عودة الحياة الدّستورية والنّيابية من أولى وأهم خطوات الإصلاح السّياسي، كما شهدت الكويت تطوّرات في مجال الحرّيات العامّة وحق التّعبير عن الرّأي وحق التّجمع، وإضافة إلى التّطور في منح المرأة حقوقها السّياسية في الإنتخاب والتّرشيح، وكذلك التّطور الذي حصل على تقسيم الدّوائر الانتخابية وتنظيم حق مشاركة المواطنين في الحياة السّياسية من خلال الانتخابات وغيرها من القوانين الهادفة إلى ترسيخ عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت.[1]

وسيتم في هذا المبحث إلقاء الضّوء على عودة الحياة الدّستورية والنّيابية منذ عام 1991 وحتّى الانتخابات الأخيرة في عام 2009، إضافة لتحليل واقع المسيرة الدّيمقراطية في الكويت خلال الفترة التّالية لتحرير الكويت عام 1991 وأبرز القضايا التّي واجهت تطوّر هذه المسيرة الدّيمقراطية خلال هذه الفترة وخاصّة قضايا الإصلاح السّياسي والتّغيير.

[1]- المرجع نفسه، ص ص.56،57.

المطلب الأول: مراحل مسيرة الإصلاح السياسي في الكويت منذ عام 1990 إلى عام 2010

شهدت السّاحة السّياسية الكويتيّة في مرحلة ما بعد التّحرير من الاحتلال العراقي نشاطاً ملحوظاً في جهود الإصلاح والتّغيير، وهذا خاصة بعد مؤتمر جدة* الشّعبي 1990، وهذا من خلال الحياة الدّستورية وإطلاق عملية الإصلاح. وقد تضمّنت أعمال المؤتمر الشّعبي اتّفاقاً بين الشّخصيات الكويتيّة بمختلف اتّجاهاتها؛ وأمير الكويت آنذاك الشّيخ جابر الأحمد الصباح، على مباشرة العمل بالدّستور بعد الاحتلال وإعادة الحياة الدّستورية إلى البلاد وعودة مجلس الأمّة كمؤسّسة سياسيّة تعبّر عن الإرادة الشّعبية الكويتيّة، إضافةً إلى التّأكيد على النّهج الإصلاحي القادم في البلاد والسّعي إلى بناء الوطن الكويتي بعد التّحرير على أسس دستوريّة متينة، ومعالجة الأخطاء التّي عاشتها الدّيمقراطية الكويتية قبل الاحتلال العراقي. وبعد إخراج القوّات العراقية من الكويت، تمّ التّوقيع على عريضة من قبل قادة إسلاميّين وليبراليّين ومستقلّين في مارس 1991 تحثّ على تنفيذ الوعود التّي قدّمها الأمير في مؤتمر جدّة الشّعبي. ومثّلت هذه العريضة جهداً جماعياً لمعظم الجماعات السّياسية الكويتيّة على الرّغم من اختلافاتها الأيديولوجيّة، التّي كانت متّفقة على المطالبة بالإصلاح السّياسي والدّستوري والتّغيير وإعادة الحياة النّيابية من خلال إجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة[1]. ويلاحظ هنا أنَّ انعقاد مؤتمر جدّة الشّعبي كان بمثابة مبايعة ثانية من الشّعب الكويتي لأمرة الصباح، وتجديد للعقد الاجتماعي الذي حصل في منتصف القرن الثّامن عشر، حيث أظهر هذا المؤتمر تمسّك الشّعب الكويتي بجميع فئاته السّياسية والاجتماعية الاقتصادية بالسّلطة الشّرعية للأسرة الحاكمة والدّستور الكويتي.

*- هو مؤتمر شعبي أنعقد من 19-15 أكتوبر 1990، ورفع المؤتمر شعار "التّحرير.. سبيلنا..هدفنا"، وانتهى المؤتمر إلى إصدار بيان ختامي. ومن أهم ما تضمّنه تأكيد هذه القوى السّياسية والشّعبية الكويتية على تمسّكهم بصيغة الحكم الذي ارتضاه الكويتيون منذ تأسيس الدّولة وقتنوه في دستور 1962 ليصبح حكما دستوريّاً راسخ المعالم.

[1]- ابتسام الكتبي، **التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.105.

كذلك عودة الحياة النّيابية؛ شهدت الكويت منذ عام 1992 وحتّى عام 2009 سبعة انتخابات برلمانية، ممّا شكّل عودة للحياة البرلمانية بعد حل مجلس الأمّة السّادس عام 1986، والاستعاضة عنه بالمجلس الوطني عام 1990.

وقد تميّزت الحياة النّيابية في مرحلة ما بعد الاستقلال بنوع من الاستقرار النّسبي، رغم أنّ هذه المجالس قد تعاملت مع العديد من الأزمات والقضايا الحيوية التي واجهتها الكويت، وخاصّة فيما يتعلّق بعملية الإصلاح السّياسي والتّغيير المجتمعي، ويتّضح ذلك من القوانين الإصلاحية العديدة التي أقرّها مجلس الأمّة الكويتي خلال هذه الفترة مثل إقرار الحقوق السّياسية للمرأة، وتعديل قانون الدّوائر الانتخابيّة، وتعديل قانون المطبوعات والنّشر، والقوانين المتعلّقة بالحرّيات العامّة[1] (أنظر الملحق 04). كما يلاحظ أنّه ومع التّحرير من الاحتلال العراقي تزايد التّنظيمات والحركات السّياسية في الكويت، وجاءت هذه الحركات لتتبنّى العديد من الاتّجاهات والأفكار السّياسية والدّينية التي تنتشر بوضوح في المجتمع الكويتي. إلاّ أنّها أجمعت على مجموعة من الأسس والمبادئ التي يجب أن تحكم العمل السّياسي في الكويت في مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال ما عرف بـ بيان الرّؤية المستقبلية لبناء الكويت الجديدة، الذي يعتبر بمثابة الأرضيّة المشتركة التي جمعت القوى السّياسية الكويتيّة المختلفة،[2] والتي تتمثل بالأسس التالية[3]:

أولا– المشاركة الشّعبية وتوطيد الممارسات الدّستورية،

ثانيا– إصلاح الإدارة التّنفيذية عن طريق تعيين الوزراء ممّن يتّصفون بالقوّة والأمانة والكفاءة والصّلاح،

ثالثا– استقلال السّلطة القضائية،

رابعا– الإعداد التّربوي والتّعليمي والتّثقيفي وفق المبادئ الإسلامية.

---

[1]– العجمي، المرجع السابق، ص ص.62،63.

[2]– المرجع نفسه، ص.64–75.

[3]– فلاح عبد الله المديرس، **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت** (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000)، ص.10–13.

يعدّ المنبر الدّيمقراطي أوّل تيّار سياسي في الكويت يعلن عن نفسه وعن أنشطة وقياداته، كما يسجّل للمنبر أنّه مارس الدّيمقراطية على المستوى الدّاخلي بدرجة عالية من التّطبيق والشّفافية، ولم يبلغها تيّار سياسي آخر، كما كان ملاحظاً تنوع المنتسبين للمنبر، بحيث أنّه يطغى كلّ شرائح المجتمع الكويتي من سنّة وشيعة وحضر وقبائل ورجال ونساء وكبار وصغار وأثرياء وفقراء.

وفي خطوة جادّة لتجميع القوى القومية واليساريّة واللّيبرالية على حد أدنى من برنامج وطني للتّعاون فيما بينهم، وبعد سنتين من الأعمال التّحضيرية تم في 2002/02/23 الإعلان عن تأسيس التّحالف الوطني الدّيمقراطي، وذلك لضمان تمثيل شريحة من المجتمع تؤمن بالتّعددية وتعزيز الوحدة الوطنية والحرّيات العامّة وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح الاقتصاد، وتطوير الخدمات، ومواجهة الظّواهر الاجتماعية التي تهدّد تماسك المجتمع.[1]

المطلب الثاني: القضايا التي تشكل المحاور الأساسية لعملية الإصلاح السياسي في الكويت

شهدت الكويت مثل غيرها من دول المشرق العربي؛ تحوّلات ديمقراطية متسارعة نتيجة للضّغوط الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضت على دول المشرق عامّة والكويت خاصّة منذ تحرير البلاد من الاحتلال العراقي عام 1991، وبالذّات مع بروز الدّعوات المتنامية في وسائل الإعلام من كرف النّشطاء والمثقّفين ورجال الأعمال الذين طالبوا بتطبيق الدّيمقراطية وتفعيل دور الإصلاحات السّياسية في البلاد. وظهور حراك سياسي قادته التّيارات والقوى السّياسية والنّخب المثقّفة يدعو إلى توسيع قاعدة المشاركة السّياسية وتعميق الدّيمقراطية[2].

[1]– العجمي، المرجع السابق، ص ص.76،77.

[2]– فارس الوقيان، **المواطنة في الكويت: مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة** (الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2009)، ص.89.

ومع عودة الحياة الدّستورية والنّيابية في الكويت في مرحلة ما بعد التّحرير، كثرت المطالبات بالإصلاح في شكل عام في جميع نواحي الدّولة، وأقرّت الحكومة ومجلس الأمّة الكثير من الإصلاحات العامّة في جميع مؤسّسات ومرافق الدّولة، وأمّا قضايا الإصلاح السّياسي فقد ركّزت على مواضيع كثيرة بعضها أقر، وبعضها لم يُقر. ومن جملة القوانين والقضايا الهادفة للإصلاح السّياسي في الكويت، فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، وتجريم الانتخابات الفرعية، وحقوق المرأة السّياسية، وحرّية الرّأي والتّعبير وحقوق الإنسان وقانون التجمعات، وتعديل الدّوائر الانتخابية.

لقد فرضت تداعيات الاحتلال العراقي للكويت على الكويتيين جميعا سواء المواطنين أو السّلطة إعادة النّظر في طبيعة التّعامل مع الإشكاليات الدّيمقراطية التي كانت تعيشها الكويت، كما يلاحظ أنَّ القضية الأهم في عملية الإصلاح السّياسي في دولة الكويت في السّنوات الأخيرة فتتعلّق بحصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، وهي القضيّة التي شكّلت قفزة واضحة على طريق الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت. حيث لم يقتصر هذا التّطور على دور المرأة الكويتية في الحياة السّياسية وحسب، بل امتدّ تأثيره إلى كافة مجالات الحياة السّياسية الكويتيّة، حيث ساهم الإصلاح السّياسي في هذا المجال بزيادة الوعي السّياسي والاجتماعي لدى المواطن الكويتي، إضافة إلى تزايد الآمال بتحقيق انتصارات وخطوات متقدّمة مماثلة في جميع القضايا التي كانت تمثّل عقبات على طريق الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت.[1]

المبحث الرابع: تحديات الإصلاح السياسي في الكويت

تواجه عملية الإصلاح السّياسي في الكويت تحدّيات جسيمة تتعلّق بطبيعة النّظام السّياسي الكويتي، ومن ثمّ بطبيعة المجتمع الكويتي ودور الجانبين بعملية ترسيخ المسيرة الدّيمقراطية من خلال القيام بتعديلات جوهرية ليس فقط في بنية النّظام السّياسي نفسه، ولكن في بنية المجتمع بمؤسّسيه كافّة أيضاً، وكذلك في جوهر الثّقافة السّياسية السّائدة.

[1]– المرجع نفسه، ص ص.90،91.

والمعروف أنّ النّظم السّياسية عامّة تنقسم إلى نظم شمولية، تقضي بالكامل على كل مكوّنات المجتمع المدني ومؤسّساته من أحزاب سياسيّة واتّحادات ونقابات مهنية وجمعيات نفع عام، وإلى نظم سلطوية تتيح هامشا نسبيّاً من الحركة أمام المؤسّسات الاجتماعية، وإلى نظم ديمقراطية يتاح فيها للأحزاب السّياسية ولمؤسّسات المجتمع المدني أنْ تنعم بحرّية كاملة في ممارسة دورها في العملية الدّيمقراطية داخل المجتمع.

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي

تواجه عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت مجموعة من التحدّيات التي تحوّل بين تحقيق أهدافها، والتي تتعلّق بطبيعة النّظام السّياسي، تتمثّل في ضعف الإرادة لدى السّلطة السّياسية لانتهاج النّهج الإصلاحي، وضعف مستوى المؤسّسية داخل النّظام السّياسي سواء على صعيد مؤسّسات هذا النّظام والعلاقة بينهما، أو على صعيد ممارسة كل مؤسّسة من هذه المؤسّسات لدورها في عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير. ومن أبرزها تحدّيات الإصلاح السّياسي في الكويت؛ العلاقة المتوتّرة، والتّأزم بين السّلطتين التّشريعية والتّنفيذية، وخاصّة في السّنوات الأخيرة حيث تزايدت اللّجوء إلى حل المجلس والتّغيير الدّائم للحكومات، مما يؤثّر على مسيرة الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت بسبب عدم الاستقرار في عمل السّلطات[1]. حيث أنّ الأسرة الحاكمة في الكويت استطاعت –رغم العديد من التعثّرات– من اتّباع ساسة المرونة والتّعديل في أساليب الحكم مع بعض المهادنات السّياسية الدّاخلية والخارجيّة التي أسهمت في تعميق شرعيّتها وتوطيد العلاقة بين الشّعب ومؤسّسة الحكم. إلاّ أنّ هذا لا يعني بأيّ حال غياب الخلافات والتناقضات والسّلبيات التي تكتنف البناء السّياسي والاجتماعي في الكويت، بل إنّ الأسرة الحاكمة تتعرّض للانتقاد الذي يصل أحياناً إلى الحدّة من قبل كثير من النّاقدين والمعارضين[2].

[1]– العجمي، المرجع السابق، ص.124.

[2]– المرجع نفسه، ص ص.127،128.

ولذلك فإنّ عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت تواجه بعض التحدّيات المتعلّقة بالنّظام السّياسي وموقفه من عملية الإصلاح، والتي يمكن تحديدها بتحدّيين رئيسيّين هما[1]:

أولا- عدم توافر الإرادة السياسية لدى السلطة والحكومة: إنَّ السّلطة السّياسية في الكويت تفتقد للرّغبة والإرادة الحقيقيّة في الإصلاح السّياسي والتّغيير، ويتّضح ذلك من خلال غياب المبادرة من قبل السّلطة لإحداث هذا الإصلاح السّياسي، كما يحدث في العديد من المجالات الأخرى، حيث يظهر اهتمام السّلطة بالتّغيير الاقتصادي في البلاد حيث تبادر الحكومة بطرح كثير من المشاريع الاقتصادية وقد نجح العديد منها، إلاّ أنَّ الحكومة لا تبدُ اهتماماً في مسألة الإصلاح السّياسي والتّغيير إلاّ من باب -كما يطلق عليها- الدّيمقراطية الإجرائية؛ أيْ أنّها تقوم بإجراء الحد الأدنى من الإصلاحات السّياسية التي تؤدّي الغرض المؤقت لهذه الحكومة نتيجة الضّغوط المحلّية أو الإقليمية أو الدّولية.

ثانيا- ضعف مستوى المؤسسية: يمثّل ضعف المؤسّسية في البناء السّياسي الكويتي كما في حالة العديد من دول الخليج العربية أحد أهم التحديات التي تواجه مسيرة الإصلاح السّياسي والتّغيير، إذ أنّ الشّخصانية والانفراد بالقرار السّياسي تطغى على عمل هذه المؤسّسات، حيث أنَّ السّلطة الّسياسية تسيطر على آلية القرار السّياسي ونتائجه رغم وجود مؤسّسات برلمانية، والتي يفترض أن تكون لها الدّور الأكبر في وضع التّشريعات القانونية المختلفة، إلاَّ أنّ دور هذه المؤسّسات ضعيف، ومعظم مشاريع القوانين تأتي مقترحات من الحكومة، وفي هذه الحالة تضغط الحكومة على المؤسّسة التّشريعية لتمرير ما تريده من قوانين، إضافة إلى القدرة التي تمتلكها السّلطة السّياسية دستوريّا في حل المؤسّسة التّشريعية متى شاءت، لذلك فإنَّ مبدأ الفصل بين السّلطات يصبح مبدأً شكليّاَ، بعد أنْ هيمنت السّلطة التّنفيذية على مفاصل الحياة السّياسية المختلفة على حساب السّلطة التّشريعية.

[1]- المرجع نفسه، ص ص.129،130.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بطبيعة المجتمع الكويتي

إنّ التّحدي الثّاني الذي يواجه عملية الإصلاح السّياسي في الكويت متعلّقة بطبيعة المجتمع الكويتي من حيث تكويناته السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثّقافية والطّائفية وغيرها، ومن أهمّها عدم وجود معارضة سياسيّة منظّمة وفاعلة رغم وجود العديد من التّيارات والقوى والتّنظيمات السّياسية على السّاحة الكويتية، والتي لا ترتقي إلى مستوى الأحزاب السّياسية الموجودة في الأنظمة الدّيمقراطية الغربيّة، حيث أنّ غياب الأحزاب السّياسية قد ترك تأثيرٌ واضحاً على جهود عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير، إضافة إلى غياب فعالية مؤسّسات المجتمع المدني وضعف أداتها ودورها في عملية الإصلاح السّياسي وتعزيز الدّيمقراطية في البلاد. كما تُشكّل البُنى التّقليدية في المجتمع الكويتي أحد أهم التّحديات التي تواجه عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير نتيجة لتحكّم الأطر القبلية أو ما يسمّى بالقبيلة السّياسية بالعديد من التّفاعلات السّياسية في المجتمع الكويتي، ويساعد على ذلك ضعف الثّقافة الدّيمقراطية لدى المواطنين والافتقاد للعديد من القيم الدّيمقراطية اللاّزمة لصياغة أسس البناء الدّيمقراطي وترسيخه في الدّولة، والتّحول نحو الدّولة الدّيمقراطية العصرية، وأخيراً عدم توافر التّوافق على مفهوم الدّيمقراطية بين مختلف الاتّجاهات السّياسية التي تطالب بانتهاج النّهج الدّيمقراطي والسّير في طريق الإصلاح السّياسي والتّغيير[1].

ولا زالت قضية الوعي السّياسي المجتمعي تشكّل أحد أهم العوائق التي تواجه مسيرة الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت، وبنسبة كبيرة جدّاً مقارنة بالمجتمعات الدّيمقراطية الأخرى، كما يظهر بوضوح ضعف المشاركة السّياسية وغياب الثّقافة الدّيمقراطية، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام[2].

[1]- المرجع نفسه، ص ص.124،125.

2- المرجع نفسه، ص.126.

أمّا التيّارات والقوى والتّنظيمات السّياسية والاجتماعية الفاعلة في السّاحة الكويتية حالياً فيغلب على عملها الطّابع الارتجالي والتّمحور حول الشّخصية، وغياب عنصر التّنظيم والأيديولوجيات، ممّا جعل الحاجة الملحّة جدّاً لتحول هذه التّجمعات السّياسية إلى أحزاب سياسية ذات برامج واضحة ومحدّدة للتّغلب على هذا الضّعف والقصور الكبيرين[1].

أمّا مؤسّسات المجتمع المدني التي تعدُّ الرّكيزة الأساسيّة في عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير في المجتمع، فتعاني من الضّعف الواضح في الأهداف والبرامج وآليات التّعامل مع المتغيّرات المجتمعية المتزايدة، ممّا حوّل طبيعة هذه المؤسّسات من مؤسّسات مجتمع مدني مستقلّة تهدف إلى تشكيل حلقة وصل بين الشّعب بمختلف شرائحه وبين السّلطة السّياسية، إلى مجرّد واجهات يخضع بعضها للسّلطة السّياسية ويخدم أهدافها، في حين يخضع بعضها الآخر إلى التّيارات والتّنظيمات والقوى السّياسية الموجودة على السّاحة، ويحقّق أهدافها ومصالحها الخاصّة، من محافظة البعض القليل منها الهويّة الحقيقيّة لمؤسّسات المجتمع المدني؛ ولكن ليس بالشّكل الكافي الذي يضمن دعم عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير في المجتمع المدني وتعزيزها.[2]

[1]– المرجع نفسه، ص.149.

[2]– المرجع نفسه، ص.150.

يلاحظ من خلال تتبّع التطوّر التّاريخي للحياة السّياسية للمجتمع الكويتي منذ نشأته في منتصف القرن الثّامن عشر وحتّى تحقيق الاستقلال عام 1961، مجموعة من المميّزات التي ميّزت نشأة هذا المجتمع وتطوّره السّياسي. أوّل هذه الميزات توافر المقوّمات الأساسية للدّولة كما تقتضي أصول علم السّياسة، حيث توافر بداية الحيّز الإقليمي المتمثّل بقلعة الكوت وما حولها من مناطق، في حين شكّل وصول آل الصباح والقبائل المهاجرة معهم، في حين جاء تولّي آل الصباح للحكم ليشكّل ثالث مقوّمات بناء الدّولة حسب نظريات الدّولة الحديثة في علم السّياسة.

أمّا ثاني الملاحظات وأهمّها فهي تتعلّق بالطّبيعة التّعاقدية التي نشأت فيها السّلطة السّياسية في الكويت، حيث طبّق الشّعب الكويتي نظرية العقد الاجتماعي، عندما تمّ اختيار حاكم الكويت من بين صفوف الشّعب، وتنازل له باقي الشّعب عن بعض حقوقهم وحرّياتهم مقابل أن يتولّى أمور الدّولة وشؤونها المختلفة نيابة عنهم. وكان نشوء الحركات والتّنظيمات السّياسية من المميّزات ذات الأهمّية الكبيرة في هذه الفترة من تاريخ الكويت، حيث تجسّد تنامي الوعي السّياسي لدى الشّعب الكويتي على صورة تنظيمات وتجمّعات سياسية هدفت إلى ترسيخ أسس المشاركة السّياسية والرّقابة على النّظام السّياسي.

فقد انطلقت جهود الإصلاح السّياسي لمرحلة ما بعد التحرّر من رحم المعاناة الكويتية من الاحتلال العراقي، عندما اجتمعت الشّخصيات السّياسية والشّعبية والرّسمية الكويتية في مؤتمر جدّة الشّعبي في المملكة السّعودية، وتبنّت خطوات وإجراءات جديدة للسّير في عملية تطوير وتعزيز جهود الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت، واستطاعت التّيارات والتّنظيمات السّياسية الكويتية الحصول على تعهّدات من الأمير وولي العهد على السّير في هذه الجهود في مرحلة ما بعد التّحرير، وخاصّة فيما يتعلق بعودة الحياة الدستورية والنّيابية وتعزيز الحرّيات العامّة في الكويت، وتجاوز أخطاء المرحلة السّابقة للاحتلال.

كما يلاحظ أنَّ عدم فعالية مؤسّسات النّظام السّياسي في بعض المجالات، وكذلك معاناتها من بعض المشكلات داخل المؤسّسة نفسها، قد أسهم في تعطيل دورها في النّظام السّياسي، وبالتّالي تعطيل عملية

الإصلاح السّياسي ككل، كما أنَّ افتقاد هذه المؤسّسات للتّعاون والتّنسيق الكامل بينها كما تفرضه طبيعة النّظام البرلماني والفصل المرن بين السّلطات، قد أسهم في تحويلها إلى سلطات متنافسة ومتصارعة، الأمر الذي يجعلها بعيدة عن تحقيق الهدف المطلوب في الإصلاح السّياسي والتّغيير في المجتمع. إضافة إلى التّحديات المتعلّقة بطبيعة المجتمع الكويتي، يلاحظ مدى تأثير غياب الأحزاب السّياسية في تعطيل مسيرة الإصلاح السّياسي والتّغيير، نظراً للأهمّية الكبيرة للأحزاب في بناء مجتمع ديمقراطي سليم، إضافة إلى تأثير عدم فعالية منظّمات المجتمع المدني وضعف أدائها مقارنة بدّور الانتماءات الفئوية في تعطيل مسيرة الإصلاح وعرقلة جهود التحوّل من المجتمع القبلي إلى المجتمع المدني، إضافة بالطّبع لضعف الثّقافة الدّيمقراطية في المجتمع، وغياب الرّؤية الواضحة والمتّفق عليها حول العملية الدّيمقراطية وأدواتها، إضافة إلى غياب الاتّفاق على مبادئ الإصلاح السّياسي المنشود ومحاوره.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد جاءت هذه المذكّرة محاولة متواضعة لسدّ النّقص حول موضوع الإصلاح في دول المشرق العربي. وقد حاولت الباحثة أن تضيف بعدًا جديدًا تمثّل في مقاربة معظم التّطورات الحديثة التي شهدتها منطقة المشرق العربي من منظور استقرائي، أخذ بعين الاعتبار جميع المؤثّرات الدّاخلية والإقليمية والدّولية.

وقد خلّصت هذه الرّسالة إلى أنّ مصطلح الإصلاح السّياسي قد هيمن في السّنوات الأخيرة، على فكر الدّولة و المواطن في العالم العربي، وأصبح موضوعا فارضا ذاته في كل المقاربات السياسية أو الاجتماعية الدّاخلية أو الإقليميّة أو الدوّلية. وساهمت أحداث وتطوّرات دولية كبيرة في جعله موضوعاً يجب التّعاطي معه وبكل جدّية، خاصة وأنّ الأقطاب المركزية في العالم قد بدأت تطرح مشاريعها المتعدّدة حول المنطقة.

كما شهدت السّاحة السّياسية الكويتية تحرّكا واضحاً باتجاه تعزيز أسس الحياة الدّيمقراطية من خلال ترسيخ حقوق الإنسان وحرّياته الأساسيّة، وتعزيز مكانة المرأة السّياسية في المجتمع ومنحها كامل حقوقها السّياسية والاجتماعية، والاهتمام بتطوير حرّية العمل الصّحفي والتّعبير عن الرّأي، وتوسيع أسس المجتمع المدني الحديث، إضافة إلى تطوير مؤسّسات الدّولة وسلطاتها الرّئيسية وخاصة السّلطتين التّشريعية والتّنفيذية. وقد تحقّق ذلك من خلال العديد من القوانين والتّشريعات التي استلهمت مشروعيّتها من الدّستور الكويتي الذي ضمّن كل هذه الحقوق للمواطنين الكويتيين، إلاّ أنّ النّهج الذي انتهجته الحكومة خلال سنوات طويلة منذ وضع الدّستور عام 1962، والممارسة السّياسية غير الدّستورية أحياناً قد أسهم في تغييب الاهتمام التّشريعي بهذه الحقوق المدنية والسّياسية الدّستورية للمواطنين.

ورغم كلّ هذا التّطور الذي عاشته الكويت خلال عقدين من الزّمان في مجال الإصلاح السّياسي والتّغيير، إلاّ أنّ الحاجة ما زالت ملحّة وضرورية لاستكمال مسيرة الإصلاح السّياسي، وتوسيع نطاقها لتشمل العديد من المجالات التي لم يشملها الإصلاح بعد، إضافة لاستكمال خطوات الإصلاح التي تمّ الشروع بها فعليّاً في مجالات أخرى، وأيضاً هناك حاجة لبعض التّعديلات الدّستورية التي تحقق المزيد من التّطور

السّياسي والدّستوري في الكويت والتي تضمن بناء الدّولة الدّيمقراطية الدّستورية الحديثة، وتضمن حصول أبناء المجتمع الكويتي كافّةً بمختلف شرائحه وقطاعاته وانتماءاته السّياسية على حقوقهم السّياسية والدّستورية.

وبناءاً على مجمل النّتائج السّابقة وخاصّة فيما يتعلّق بالمعوّقات التي تواجه عملية الإصلاح السّياسي، يمكن القول أنّ مستقبل عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة الجهود الإصلاحية سواء على الصّعيد الرّسمي أو الشّعبي على التّعامل مع التأثيرات السّلبية لهذه المعوّقات، وتجاوز هذه التّأثيرات أو الحد من نتائجها على مستقبل العملية الإصلاحية، إضافة إلى مدى قدرة المواطن الكويتي على استيعاب أهمية الدّور الذي يمكن أنْ يلعبه في المستقبل عمليات الإصلاح السّياسي، وأخيراً ارتباط مستقبل العملية الإصلاحية بتفعيل دور المؤسّسات المشاركة للسّلطة التّنفيذية في صنع السّياسة العامّة، وخاصّة مجلس الأمّة، ومؤسّسات المجتمع المدني المختلفة، وكذلك التّيارات والقوى والتّنظيمات السّياسية القائمة، التي يمكن أن يؤدّي تحوّلها إلى أحزاب سياسيّة إلى فسح مجال أوسع وأشمل لعملية الإصلاح السّياسي والتّغيير في الكويت. فالكويت يمكن اعتبارها من أكثر الدّول الخليجية والعربية عامّة المؤهّلة لأنْ تشهد بروز أنموذج لحركة دستورية ديمقراطية تضم الأفراد والجماعات التي تنشد التّغيير وتسعى لتطبيق دستور الكويت لعام 1962. كما أنّ مسيرة التّطور السّياسي الكويتي قد حقّقت قدراً من حرّية التعّبير، وقدراً أقلّ من حرّية التّنظيم، وهذا ما يجب استثماره لتطوّر عملية الإصلاح السّياسي والتّغيير من خلال تطبيق دستور الكويت نصّاً وروحاً.

ومن خلال ما سبق توصّلت الباحثة إلى اختبار الفرضيات المعتمدة، فالفرضية الأولى والتي كانت تدور حول تكريس الديمقراطية في الدول الحديثة مرتبط بالإصلاح والتنمية السياسية، فهذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد كون أن التّنمية السّياسية هي أحد جوانب الإصلاح السّياسي، بحيث أن التنمية السياسية تقوم بترسيخ المساواة والتّعامل بروح القيم الديمقراطية.

أمّا الفرضية الثانية التي تقوم على أن التغيّرات التي فرضتها الحقائق والتّطوّرات الحديثة إلى إرضاخ الأنظمة السّياسية للأخذ بها، وأنّ هذا التغيّر والتبدّل لا بدّ وأن يواجه قوى شدٌّ عكسية تمثّلها مؤسّسات ذات مصلحة في التجمُّد. كذلك فهذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد كون أنَّ التغّيرات التي تطرأ على أي نظام دولي يحدث تغيير على المجتمعات. ممّا يدفع بالمجتمع المطالبة بالتّغيير والدّخول في عملية الإصلاح وهذا ما اتضح في دول المشرق العربي عامّة والكويت خاصة. وهذا ما يدفع بالأنظمة السّياسية الرّضوخ إلى مطالب المجتمع لكي لا يصبح هناك تمرد أو اضطرابات على النّظام السّياسي الحاكم. وبفضل هذه التغيّرات دفعت الكويت الدخول في مرحلة العقد الاجتماعي بين الطبقة الحاكمة والطبقة الاجتماعية.

وتوصّلت الباحثة إلى عدد من الاستنتاجات، وهي كالتّالي:

أولا- إنّ المشاريع الخارجية أدّت دوراً هامّاً في تصعيد عملية الإصلاح السّياسي في المشرق العربي، وتحريك الأوضاع الرّاكدة،

وعلى الرّغم من أنَّ الإصلاح السّياسي هدف إيجابي، فإنَّ مقاصد المشاريع الخارجية ليست إلاَّ لمصالح أطرافها، واستمرار لدعم نفوذهم،

ثانيا- إنّ دول المنطقة لم تستجب بالمستوى المطلوب لمشاريع الإصلاح؛ سواء كانت خارجية من قبل الدّول الغربية أو الدّاخلية من قبل الدّول ذاتها، على الرّغم من استطاعتها التقدّم في طريق الإصلاح قبل أن تطرح المشاريع الخارجية، ولكن حتّى بعد طرح مشاريعها الخاصّة للإصلاح رفضوا التقدّم على تلك الخطوة بجدّية، ويتجلّى ذلك من خلال سياسته بالإصلاحات الشّكلية ولعلّ الدّافع الأكبر والأوحد يكمن في رغبة بعض تلك النّظم في الاستمرار في السّلطة والاستفراد بها، لإدراكها بأنَّ الإصلاح السّياسي قد يعني نهاية حكمها وسلطتها،

ثالثا– في ضوء استعراضنا للمشاريع الإقليمية، وجدنا تعدّدها وتنوّعها، ووجود مشتركات فيما بينها إضافة إلى تمايزاتها (اختلافات) والمهم في الأمر أنَّ هذه المشاريع لم تجد صدى تطبيقياً على أرض الواقع بفعل عوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

رابعا– ربطت الو.م.أ مصالحها وأمنها واستقرارها، بأمن واستقرار وتحسين الأوضاع في منطقة المشرق العربي، لأنَّ تزايد الإرهابيين في هذه المنطقة تهدّد أمن الولايات المتحدة واستقرارها؛ لذا لا بدّ من هذه القضية حتّى تؤمن أمريكا من خطر هؤلاء الإرهابيين.

خامسا– هناك تهميش لإرادة شعوب المنطقة عمداً من قبل الأنظمة السّياسية. وعدم إشراكهم في صنع القرارات السياسية، لأنَّ شعوب المنطقة تطالب بالإصلاح السّياسي، ولكن طلبهم ليس مقبولاً لدى حكّام المنطقة.

سادسا– إنّ من أحد الأهداف المهمّة للمشاريع الخارجية للإصلاح في المشرق العربي، هو إنقاذ إسرائيل من العزلة الإقليمية وإعطائها الدّور القيادي في المنطقة، بسبب علاقاتها الاستراتيجية مع الغرب وتداخل مصالحهم المشتركة، وهناك نقاط مشتركة بين مشروع الشّرق الأوسط الجديد لشمعون بيرز والمشروع الأمريكي والمشروع الأوروبي لترتيبات جديدة في المنطقة، سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، بحيث يمكننا القول بأنّهم ذات منطلق واحد،

سابعا– على الرّغم من وجود تراجع في عملية الإصلاح السّياسي في بعض بلدان المنطقة، ووجود حالات من اليأس والإحباط من قبل الإصلاحيّين لعدم تحقق الإصلاح السّياسي، فإنَّ الإصلاح السّياسي هو الخيار الذي لا بدّ منه لواقعنا الرّاهن لحل الأزمات والفساد السّياسي المتفشّي في كل بلدان المنطقة، وهذا لا يعني أنّ الإصلاح السّياسي هو الحل السّحري، الذي يحلّ بشكل تام كل هذه الأزمات، بل هو الطّريق الأسلم للوصول إلى الأهداف الحقيقية التي تطالب بها من قبل شعوب المنطقة.

ثامنا– على الرّغم من التّقصيرات الدّاخلية، وغلبة الأنظمة المستبدّة في بلدان المشرق العربي، والتّدخلات الإقليمية والتّأثيرات الدّولية نجد تنامي المطالبات الشعبية، وتزايد دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السّياسية والنّقابات والمثقّفين والنّساء، إن اتساع حركة المطالبة بإصلاح المؤسّسات السّياسية ستؤدي في المستقبل دوراً أكبر للضّغط باتّجاه تحقيق الإصلاح.

الاقتراحات:

من أجل تحقيق عملية الإصلاح السّياسي ومن خلال هذه الدراسة وضعت الباحثة عدداً من الاقتراحات، من أجل تسهيل عملية الإصلاح السّياسي في المشرق العربي:

أولا– العمل الجاد من قبل شعوب المنطقة، وأي خلل أو ضعف في أداء مؤسّسات المجتمع المدني يؤثّر سلباً في عملية الإصلاح.

ثانيا– دراسة وتحليل المشاريع الإصلاحية سواء كانت داخلية وخارجية أو إقليمية، وتقييم نتائجها وتحديد الجوانب الإيجابية والسّلبية والنّقاط المشتركة بين ضروريات المجتمع وما تضمنها المشاريع.

ثالثا– عدم التسرّع في تحقيق عملية الإصلاح، لأنّ التدرّج عنصر رئيسي في تحقيق عملية الإصلاح. ضرورة تقديم الإصلاح السّياسي على الإصلاحات الأخرى الاجتماعية، والاقتصادية والثّقافية.

رابعا– الشّروع في عملية الإصلاح السّياسي، والإصلاحات الأخرى قبل الضّغوطات الدّولية.

خامسا– العمل على تحقيق مبدأ الفصل بين السّلطات الثّلاثة، لأنّ دول المنطقة تفتقر إلى الأعمال بمثل هذا المبدأ، بسبب احتكار السّلطة من قبل الشّخص الواحد، أو الحزب الواحد، أو الفئة المعنية.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01:

خريطة توضّح الموقع الجغرافي لدول المشرق العربي

الملحق رقم 02:

خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة الكويت

الملحق رقم 03:

جدول يوضح المجالس النيابية في الكويت خلال فترة 1962-1990

المجلس	الفترة	الدوائر الانتخابية	عدد المرشحين	عدد الناخبين	عدد المقترعين	نسبة المقترعين	عدد الأعضاء	ملاحظات
المجلس التأسيسي	1962/01/20 إلى 1963/01/15	10	73	11,288	10,159	90%	20 انتخاب عام	كانت مهمته الأساسية صياغة دستور للبلاد
مجلس الأمة الأول	1963/01/29 إلى 1967/01/03	10	205	16,889	14,355	85%	50 انتخاب عام	أكمل مدته القانونية
مجلس الأمة الثاني	1967/02/27 إلى 1970/12/30	10	222	27,796	17,590	65.5%	50 انتخاب عام	أشتهر بالمجلس المزور
مجلس الأمة الثالث	1971/02/10 إلى 1975/01/08	10	183	40,246	20,785	51.6%	50 انتخاب عام	أكمل مدته القانونية
مجلس الأمة الرابع	1975/02/11 إلى 1976/08/29	10	257	52,993	31,848	60.1%	50 انتخاب عام	حل المجلس لأول مرة بتاريخ الكويت وتم تعليق العمل بالدستور
مجلس الأمة الخامس	1981/03/09 إلى 1985/01/19	25	447	41,956	37,689	89.8%	50 انتخاب عام	أكمل مدته القانونية
مجلس الأمة السادس	1985/02/09 إلى 1986/07/03	25	231	56,848	48,368	85.1%	50 انتخاب عام	حل المجلس وتم تعليق العمل بالدستور
المجلس الوطني	1990/07/09 إلى 1992/08/04	25	348	62,123	38,683	62.3%	50 انتخاب عام + 25 تعيين	سقط المجلس بعد العدوان العراقي

المصدر: ابتسام الكتبي، **التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.105.

الملحق رقم 04:

جدول يوضح المجالس النيابية في الكويت خلال 1992-2010

المجلس	الفترة	الدوائر الانتخابية	عدد المرشحين	عدد الناخبين	عدد المقترعين	نسبة المقترعين	عدد الأعضاء	ملاحظات
مجلس الأمة السابع	1992/10/20 إلى 1996/10/05	25	278	81.440	67.724	83.2%	50 انتخاب عام	اكمل مدته القانونية
مجلس الأمة الثامن	1996/10/26 إلى 1999/05/04	25	230	107.169	88.841	83.1%	50 انتخاب عام	تم حل المجلس
مجلس الأمة التاسع	1999/07/17 إلى 2003/06/30	25	288	112.882	91.126	81%	50 انتخاب عام	أكمل مدته القانونية
مجلس الأمة العاشر	2003/07/19 إلى 2006/05/21	25	246	136.715	110.384	89.7%	50 انتخاب عام	تم حل المجلس
مجلس الأمة الحادي عشر	2006/07/12 إلى 2008/03/19	25	249	333.793	217.60	66%	50 انتخاب عام	تم حل المجلس وشهدت هذه الانتخابات أول مشاركة للمرأة
مجلس الأمة الثاني عشر	2008/06/01 إلى 2009/03/18	05	275	361.684	214.886	59.4%	50 انتخاب عام	تم حل المجلس
مجلس الأمة الثالث عشر	2009/05/31 إلى وقت إعداد هذه الدراسة	05	220	384.790	225.382	58.6%	50 انتخاب عام	شهد المجلس نجاح أربع مرشحات لأول مرة

المصدر: ابتسام الكتبي، **التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.108.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المصادر

- بن أبي بكر محمد والرازي عبد القادر، **مختار الصحاح**، ط.3، بيروت: دار المتاب العربي، 1981.
- هوكز جويس وستون وجون، **قاموس أكسفورد المحيط**، بيروت: أكاديميا انترناشيونال، ترجمة: عمر الأيوبي، 2005.

ثانيا: الكتب

1- الكتب باللغة العربية

- أبو غزالة محمد عبد الحليم، **حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي**، القاهرة: مطابع أخبار اليوم التجارية، 1995.
- بدوان برهان، **النهضة وصراع البقاء، من مأزق التخلف إلى آفاق التقدم**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005.
- الجاسم محمد عبد القادر، **الكويت: مثلث الديمقراطية**، الكويت: دار قرطاس للنشر، 2007.
- الجمل يحي، **النظام الدستوري في الكويت**، بيروت: دار النهضة، 1971.
- الحارثي فهد العرابي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية... والعدل**، بيروت: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2004.
- الحامد أبو بلال عبد الله، **للإصلاح هدف ومنهاج**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- الحر ماجد راغب، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشأة المغارف، 2005.
- الخطيب محمود علي، **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي**، بيروت: دار الكتب العربية، 2005.
- الديين أحمد علي، **ولادة دستور الكويت**،، ط.2، الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999.

- الشطي إسماعيل، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- الشملان سيف مرزوق، **من تاريخ الكويت**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1986.
- الطراح علي، **تطوير السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج**، القاهرة: السياسة الدولية، 1994.
- عزيز محمد إبراهيم، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، السليمانية: مطبعة رون، 2010.
- العليم محمد، **الديمقراطيات في الوطن العربي**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000.
- العيدروس محمد حسين، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، الكويت: دار الكتاب الجامعي، 1997.
- غاردوني روجيه، **أمريكا طليعة الانحطاط**، ترجمة: عمر زهيري، ط.3، القاهرة: دار الشروق، 2002.
- الغزالي صلاح محمد، **الجماعات السياسية الكويتية في قرن، 1910-2007م: الدستوريون- الإسلاميون، الشيعة، القوميون**، الكويت: مكتبة الآداب، 2007.
- الكتبي ابتسام، **التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- الكواري علي خليفة، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- اللاوندي سعيد، **أمريكا في مواجهة العالم**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- المخادمي عبد القادر رزيق، **الإصلاح الدّيمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

- المديرس فلاح عبد الله، **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت**، الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000.
- معوض أحمد نازلي وعبد الرحمن أحمد صالح، **أزمة العراقية-الكويتية الأولى 1961-1963**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1993.
- المنوفي كمال، **نظريات النظم السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات، 1987.
- النجار غانم، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000.
- النقيب خلدون، **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت**، بيروت: دار الساقي، 1996.
- هنتنغتون صمويل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.
- الوقيان فارس، **المواطنة في الكويت: مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة**، الكويت: مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2009.
- يازجي أمل وشكري محمد عزيز، **الإرهاب الدولي والنظام العلمي الراهن**، دمشق: دار الفكر، 2002.

2- الكتب باللغة الأجنبية

- Amartya Sen, **Democracy as a Universal Value In Larru Diamond and Marc The Global Divergence of Democracies** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2001).
- Arend Lijphard, **Democracy in Plural Societties** (New Haven: Yale University Press, 1996).
- Bahgat Korany and Ali Hillal Dessouki, **The Foreign Policies of Arab States** (Cairo: American University of Cairo Press, 1984).
- Bahgat Korany, **Arab Democratization: A Poor Cousin** (Cairo: Political Science and Politics, 1995).
-

- Jhon Higley and Michael G. Burton, **The Elite Variable in Democratic Transitions** (W.C: American Sociological Review, vol. 54, 1989).
- Michael C. Hudson, **Arab Politics: The Search for legitimacy** (New Haven: Yale University Press, 1977).
- Paul Kennedy, **The Rise and fall the great powers** (New York: Random House, 1987).

ثالثا: المقالات

- بني سلامة محمد تركي، "الإصلاح السياسي –دراسة نظرية–"، المجلة الثقافية، ع.66، 2002، ص.81.
- حتي ناصيف يوسف، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربين، ع.165، نوفمبر، 1992، ص.51.
- غربي محمد، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، دفاتر السياسة والقانون، ع. أفريل، 2011، ص.368.
- الفارس عبد الرزاق فارس، "أزمة الخليج وأمة الطاقة وسلاح النفط العربي"، المستقبل العربي، ع.145، مارس، 1991، ص.22.
- مطر جميل خوري ووليد، "الوطن العربي وتحديات الوضع الراهن"، المستقبل العربي، ع.100، جويلية 1987، ص.25.

رابعا: المذكرات

- محمد مبارك حسن العجمي، "الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير (1991–2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2010.
- المعتصم بالله داود علوي، "الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970 إلى 2002"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009.

- يونس أحمد الجمرة، "الرؤية العقائدية الجدد في السياسية الأمريكية تجاه المشرق العربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، 2008-2009.

خامسا- الملتقيات

- حمدي باشا رابح، مداخلة بعنوان: أفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورو متوسطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المكان: الجزائر (23 أفريل 2003).

سادسا- الوبيوغرافيا

أ- باللغة العربية

- إيهاب شوقي، "الشرق الأوسط الجديد بين الإشاعة والحقيقة وواقعية التنفيذ"، في:
<< http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=40914

- البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت، "معلومة جغرافية حول الكويت"، في:
http://www.e.gov.kw/sites/kgoarabic/portal/Pages/Visitors/AboutKuwait/Ku
waitAtaGlane_GeographicalLocation.aspx >>

- الجزيرة.نت، "شمعون بيريز"، في:
<<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cd049989-3c07-

- حسنى عويدات، "رسالة إلى العلماء تداعيات حرب الخليج الثانية وأحداث سبتمبر"، في:
<<http://forum.islamstory.com/5953-%D1%D3%CC9-%C5<

- عبد القادر خالد قدسي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، في:
<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48572

- فيلاديلفيا نيوز، "السيرة الذاتية للدكتور فايز الطراونة"، في:
<< http://www.pheladelphianews.com/news.php?n

- محمد محمود السيد، "مواضيع وأبحاث سياسية"، في:
<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594<

- محمد محمود، "موضوعات بلاد الرافدين"، في:
<< http://www.marefa.org/index.php/%D8%A5%D8<

- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "كولن باول"، في:
<<http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp?lang.xml

ب- باللغة الأجنبية

- Monsieur-Biographie, "Biographie de Dominique De Villepin", Dans:
<<http://www.monsieur-biographie.com /dominique_de_villepin-1872.php

- The New York Times, " THOMAS L. FRIDMAN", In:
<<http://www.thomaslfriedman.com/about-the-author

- Walter Lippmann, "The Editors of Encyclopedia Britannica", In:
<<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/342965/Walter-Lippmann

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدّراسة إلى الكشف عن إشكالية الدّيمقراطية واستراتيجية الإصلاح السّياسي وتطوّراتها في المشرق العربي عامّة والكويت خاصّة، وهذا من خلال تحديد آليات الإصلاح السّياسي ووسائله ومدى نجاحه في تحقيق عملية الإصلاح والدّخول في مرحلة التحوّل الدّيمقراطي، وكذلك توضيح دور القوى السّياسية في عملية التحوّل الدّيمقراطي والإصلاح السّياسي، إضافة لتحديد أهم التحدّيات التي تواجه عملية الإصلاح السّياسي في كل من المشرق العربي على وجه العموم والكويت على وجه الخصوص، وإبراز سبل التّعامل معها ومعالجتها للوصول بهذه العملية إلى الأهداف المرجوّة منها.

Résumé de l'étude:

Cette étude a pour objectif de déterminer la problématique de la démocratie et la stratégie de l'émancipation politique et ses différences étapes au sein de l'orient arabe en général et au Kuweit en particulière et ce à travers la détermination des différents mécanismes de l'émancipation politique et ses outils et l'étendue des succès enregistrer dans ce domaine surtout en ce qui concerne l'avènement de l'étape du changement démocratique et le rôle joue par les force politique dans l'opération du changement démocratique et m'émancipation politique, à travers l'orient arabe en général et au Kuweit en particulier. Avec la focalisation sur les voies de leur application en vue d'atteindre les objectifs vises.

Summary of the study:

This study is aiming to determine the Problematic of Democracy and the Straits of Political Emancipation and its different stapes in the oriental Arabic states in general and specially in Kuwait. In view to do fine the different tools used to attain this objectives and the success obtains in this field of the Democratic chances in addition to the Role played by political Forces to Apply the democratic chances and the politic emancipation in the oriental Arabic States in General and specially in Kuwait. In order to Attain the planer Goals.